

ARABIC INDEPENDENT ECONOMIC JOURNAL

جـريدة اقتصـادية مسـتقلة
يصدرها من لندن «اللبنانيون المتحدون للصحافة والنشر».

رئيس التحرير
سليمـان الفـرزلي

المجلد الثاني - العدد السادس -أذار / مارس ١٩٩٥
Vol. 2 No. 6 March 1995.

سكّان لبنان في خط الفقر

■ منذ ربع قرن وحتى الآن نسمع ونقرأ ان عدد سكان لبنان يبلغ نحواً من ثلاثة ملايين نسمة، وحتى الدراسة الأخيرة التي أصدرها كمال حمدان عن «خط الفقر اللبناني» تقيم تقديراتها على أساس ان عدد سكّان لبنان يبلغ ٣,٥ مليون نسمة.

ومع احترامنا للدراسة المذكورة من حيث الإستنتاجات الواضحة للعيان حتى من دون حاجة الى تعمق في الدرس، فاننا نعتقد بأن عدد سكان لبنان بات اكبر بكثير مما هو دارج او شائع. وبما انه ليست هناك احصائيات رسمية او موثوقة حول العدد الفعلي لسكان لبنان، وهو من الممنوعات لسبب طائفي، فان تقديراتنا ترتفع بعدد السكان في لبنان الى سبعة أو ثمانية ملايين نسمة وربما الى اكثر من ذلك.

وقياسنا هذا يقوم على الملاحظة لا على العد الفعلي لأنه أمر متعذر. ومن عناصر هذا القياس ما يلي:

١ - عدد الجنسيات الوافدة اضافة الى اللبنانيين الأصليين (سوريون، فلسطينيون، مصريون، اكراد، هنود، فليبينيون، سريلنكيون، باكستانيون، وغيرهم...)

٢ - تزايد وامتداد البناء المشغول الى البساتين والأراضي الزراعية على الساحل وفي الداخل، بحيث أصبح لبنان كله مدينة واحدة متصلة بعضها ببعض وضاعت معها المعالم والحدود الفاصلة بين مدينة وأخرى وبين بلدة وأخرى وبين القرى الصغيرة أيضا.

٣ - الإزدحام الشديد في الشوارع والطرقات، وحتى في عدد الأنفس الساكنة في كل بيت أو شقة.

٤ - ما يتناقله الناس أنفسهم حول أحوال سوق العمل وتقسيماتها بين الجنسيات المختلفة.

ولذلك، فان القول، قياسا على دراسة حمدان، بأن ثلث اللبنانيين يعيشون دون عتبة الفقر، وإن ٧,٥ في المائة منهم يعيشون «دون خط الفقر المدقع»، يبدو تقديرا معتدلاً لانتشار الفقر في لبنان، ولا سيما للفارق بين الفقر، وما هو فوق خط الإكتفاء، واليسر، وبين الغنى. وقولنا بأن هذا التقدير معتدل أو أقل من الحقيقة، يعود الى سببين اقتصاديين مجردين، أولهما ان الحالة الإنتاجية في لبنان ليست على ما يرام، وان اي تأكيد غير ذلك يبدو مفتعلا، وثانيهما القياس على الفارق بين الكلفة الفعلية للمعيشة والحد الأدنى للأجور، وهو فارق يصل الى اكثر من ٢٠٠ في المائة، اذا اضيفت كلفة التعليم الى كلفة المعيشة.

والواقع، ان القياس على الحد الأدنى للأجور لم يعد ذا معنى، بل ان الحد الأدنى للأجور لم يعد له لزوم وإن كانت هنالك قوى نافذة في دول صناعية عديدة، ومنها الولايات المتحدة وبريطانيا، تحاول إعادة تحديد حد أدنى للأجور تحت شعار قائل بأن الحد الأدنى للأجور يشكل علاجا لمسألة الفقر. وهذا افتراض غير صحيح، وربما كان لبنان اكبر مثال على عدم صحته.

لكن طالما ان لبنان يفتقر الى الإحصاءات الدقيقة والموثوقة، فان تجربة سنغافورة التي يمكن أن تكون لها أوجه شبه عديدة بلبنان، من حيث المستوى العلمي والتقني، تشير الى هذه المسألة اشارة لا لبس فيها، وذلك عندما راحت حكومة سنغافورة ترفع الحد الأدنى للأجور بنسبة ٢٠ في المائة كل سنة لثلاث سنوات على التوالي منذ ١٩٧٩، مما أدى الى ركود اقتصادي فادح، وهبوط ملحوظ في فرص العمل، والأهم من ذلك هبوط مروع في الإنتاج الصناعي، وخاصة الإنتاج الموجه للتصدير الى الخارج.

وفي تقديرنا أيضا ان السياسات الإقتصادية والمالية القائمة الأن من شأنها أن تدفع بالمزيد من سكان لبنان الى دون خط الفقر، وربما الى دون «خط الفقر المدقع»!

«الميزان»

«ايدكس ٩٥» في ابوظبي اكبر تظاهرة عسكرية يشهدها الخليج

دول مجلس التعاون تجدد صفقات شراء الأسلحة!

■ يستقبل الخليج بين ١٩ و٢٣ اذار/مارس الجاري اكبر تظاهرة عسكرية حتى الآن تشارك فيها الدول البائعة للأسلحة تقليدياً ودول وشركات جديدة تطمح الى بيع أسلحتها لدول مجلس التعاون الخليجي، وسوف يستقبل معرض «ايدكس ٩٥» في ابوظبي كافة أنواع الأسلحة البرية والجوية والبحرية بكميات وأنواع ومشاركين تفوق في العدد والعدة ثلاثة أضعاف ما استقبله المعرض ذاته في عام ١٩٩٣.

لكن قبيل افتتاح المعرض اعلن في لندن ان الحكومة البريطانية جمدت تصدير صاروخ متطور الى دولة الإمارات العربية المتحدة على الرغم من ان الإمارات قد شاركت في تمويل صنعه لأنه يتنافى مع اتفاق دولي حول الأسلحة.

ويدعى هذا الصاروخ «الحكيم» وتبين بعد تجربته ان قوته ومداه يفوقان المعدل المسموح به للأسلحة المعدة للتصدير بموجب معاهدة وقعتها بريطانيا في عام ١٩٨٧ حول مراقبة تكنولوجيا الصواريخ.

وجاء منع هذا الصاروخ عن الإمارات في الوقت الذي كشفت فيه الدوائر الأميركية قيام إيران بنصب صواريخ بحرية قبالة خطوط الملاحة في الخليج، وربما في الجزر الإماراتية المحتلة. وقد توقع المراقبون أن يؤدي هذا المنع الى عزوف الإمارات عن عقد صفقة لشراء واستئجار طائرات بريطانية يتنافس عليها الفرنسيون ايضا. الا ان بريطانيا اعلنت انها سوف تجري تعديلات على الصاروخ لتخفيف مداه فلا يشكل خرقا للمعاهدة المذكورة.

كذلك يجري تنافس دولي حاد على بيع الإمارات عددا من الفرقاطات ذكر أنه يصل الى ست فرقاطات بقيمة مليار دولار، وقد ارسلت اكثر من عشر دول نماذج من فرقاطاتها المرشحة للبيع الى ميناء زايد.

ويبدو ان الكويت في الوقت الحاضر هي اكثر الدول الخليجية حماسة لشراء الأسلحة الجديدة. فقد اعلن وزير الدفاع الكويتي الشيخ أحمد حمود الجابر الصباح في تصريح له الى مجلة «الدفاع الخليجي» الصادرة عن القوات المسلحة لدولة الإمارات العربية المتحدة، ان معرض «ايدكس» هو أحد أهم الأحداث في الخليج والبلدان العربية لأنه يتيح عرض وترويج الأسلحة ومعدات الدفاع الحديثة. وقال الوزير الكويتي، انه شكل لجاناً متخصصة لشراء الأسلحة التي تحتاجها القوات الكويتية المسلحة، وانه قد تمت عقود عديدة مع بعض البلدان الصديقة.

وكان معهد الدراسات الإستراتيجية في لندن قد قال ان الكويت هي اكثر دول العالم انفاقا على التسلح على اساس نسبة الإنفاق العسكرية الى عدد السكان، وعلى اساس نسبة هذا الإنفاق الى الناتج القومي الإجمالي منذ تحريرها على يد قوات التحالف الدولي. لكن الكويت على ما يبدو تجد صعوبة في تمويل المخصصات الدفاعية المقررة للسنوات العشر المقبلة بواقع ١٢ مليار دولار، ولا سيما انها اضطرت الى دفع حوالي ٥٠٠ مليون دولار لتمويل قوات التحالف التي خفت اليها في السنة الماضية لتواجه حشداً عراقيا على الحدود.

كذلك ذكرت الأنباء ان المملكة العربية السعودية تفكر في التخلي عن شراء دبابات «إبرامز» الأميركية بدعوى ان اداءها لم يكن جيدا في العمليات الصحراوية. الا ان مصادر اميركية اشارت الى ان السعودية تسوق هذه الحجة لحمل الشركة الصانعة للدبابة المذكورة (جنرال ديناميكس) على خفض أسعارها.

وفهم أن السعودية تنوي شراء ٣٨٥ دبابة قتالية جديدة في نهاية السنة المقبلة ١٩٩٦ بقيمة ٨٠٠ مليون دولار، اضافة الى ٣١٥ دبابة اشتريت سابقا ضمن صفقة عقدت في ١٩٩١ وبلغت تكاليفها ٣ مليارات دولار وتسلمت منها المملكة أخيرا ١٠٠ دبابة.

ويحاول الإنكليز الحلول محل الأميركيين في صفقة الدبابات السعودية، اذ تنوي شركة «فيكرز» الصانعة للدبابة «تشالنجر» اجراء اختبار للدبابة مع القوات البرية السعودية الصيف المقبل. اما الكويت ودولة الإمارات فقد اختارتا الدبابة الفرنسية «جيات لوكليرك».

ويحاول الأوروبيون الآن ترشيد صناعة الأسلحة وتنسيقها بين دول الإتحاد الأوروبي الرئيسية لمواجهة الإستئثار الأميركي بالمبيعات العسكرية بعد انهيار الإتحاد السوفياتي. كذلك يلقى بيع الأسلحة التقليدية معارضة مبدئية في الولايات المتحدة بحجة ان ذلك يشجع على الحروب المحلية والإقليمية. وسوف نستعرض هذه الآراء في عدد مقبل.

.. ويقولون إن في الخليج ازمة مالية ادت الى خفض الميزانيات، لكنها لم تمتد الى صفقات شراء الأسلحة!

بعد «نجاح» تسويقها للسندات الحريرية

«ماريل لينش» تسوق الأسهم للحكومة الإسرائيلية

منحت الحكومة الإسرائيلية شركة الإستثمار الأميركية العالمية «ماريل لينش» حق بيع ٢٥ في المائة من اسهم شركة «بيزيك» الإسرائيلية للإتصالات وسط منافسة عالمية شديدة أدت الى تضايق ملحوظ من قبل بنوك ومؤسسات الإستثمار الأوروبية (انظر الخبر المرفق مع هذه القطعة). وكانت حكومة رفيق الحريري في لبنان قد منحت «ماريل لينش» في السنة الماضية الحق الحصري بتسويق سنداتها بالدولار في الأسواق العالمية بقيمة ٤٠٠ مليون دولار بحضور رئيس الحكومة المذكور الى لندن شخصيا لهذه الغاية يرافقه حاكم البنك المركزي رياض سلامة الذي سبق له ان عمل مع «ماريل لينش» في باريس قبل توليه منصبه الرسمي في بيروت.

وبرر يوسي نيتزاني مدير هيئة الشركات الحكومية الإسرائيلية اختيار «ماريل لينش» لوحدها بالقول، إنه فكر مليا في امكانية اناطة تسويق الأسهم المذكورة بأكثر من جهة، لكنه آثر ان يكون له عنوان واحد.

وإضافة الى التحذيرات الأوروبية المشار اليها، صدرت تحذيرات تسويقية من ان الإصدار الإسرائيلي قد يتأثر سلباً بالإصدار البرتغالي المماثل (تليكوم البرتغال) لأن هذا الإصدار أيضا تتولاه «ماريل لينش». ويقدر المراقبون ان تطرح إسرائيل بالإتفاق مع «ماريل لينش» ٦٠ في المائة من الأسهم المقررة في الولايات المتحدة، و٤٠ في المئة في أوروبا وبقية العالم مع تخصيص بريطانيا بنسبة معينة لوحدها. ويشكل هذا الإصدار امتحانا للشركات الحكومية الإسرائيلية المعروضة للبيع، كما يشكل اختبارا لثقة الأسواق العالمية بالإقتصاد الإسرائيلي. اما الشركة التالية التي ستطرح اسهمها للبيع فهي شركة الكيمياويات الإسرائيلية التي تنجز الإستعدادات لها في نيويورك في الشهر المقبل، وسوف تناط بمؤسسة «ليهمان براذرز».

وقد بلغ دخل «بيزيك» في ١٩٩٣ نحو ٥ مليارات شاقل إسرائيلي (١,٦٦ مليار دولار اميركي) بربح صاف قدره ٢٨٣ مليون شاقل (٩٣,٧ مليون دولار). لكن دخلها في السنة الماضية انخفض بنسبة ١٦٪ في الأشهر التسعة الأولى نظرا الى خفض رسوم الهاتف وارتفاع اجور العمال والموظفين.

● نقلت «ماريل لينش» محفظتها الإستثمارية في الأسواق الناشئة من ماليزيا الى البرازيل، وعللت ذلك بنجاعة برنامج الإصلاح الإقتصادي في البرازيل.

ما ربحه في «سوليدير» خسره في «سويس»

هزة عقارية في ممتلكات الحريري الفرنسية

حمل اعلان «مجموعة السويس» الفرنسية التي يساهم فيها رئيس الوزراء اللبناني رفيق الحريري و«هيئة الإستثمار الكويتية» عن خسائرها العقارية، ضغطاً شديداً على البنوك الكبرى وشركات التأمين في فرنسا لاحتساب الخسائر العقارية في ميزانياتها نظراً الى تردي سوق العقار المستمر منذ اكثر من سنتين. وقد بلغت الخسائر الصافية للمجموعة، (وهي الفارق بين الأسعار الدفترية والأسعار الفعلية في السوق في الحاضر)، حوالى المليار دولار اميركي، (٤,٧ مليار فرنك فرنسي).

وكانت «سويس» قد باعت عددا من العقارات التي تملكها لسداد ديونها، وبلغت تلك المبيعات حوالى ٣٥ مليار فرنك (٧ مليارات دولار). والمعروف أن رفيق الحريري رئيس الحكومة اللبنانية يملك حوالى ٤,٥ في المائة من راسمال المجموعة الفرنسية، وبالتالي فان استثمارات الحريري سوف تتأثر كثيرا بالوضع الجديد للشركة والقائم على «تفريغ وتنظيف» محفظتها العقارية. وتردد في باريس ان شركة «فراديم» العقارية التي يمتلكها الحريري سوف تتأثر بشكل خاص نظراً لشرائها في الماضي ٤٠٪ من المبنى الذي كان يشغله «بنك اندوسويس» ويقع على مقربة من بورصة باريس، وهو بنك تمتلكه مجموعة «السويس» ايضا. وتقدر قيمة الحصة الحريرية في هذا المبنى بالأسعار الراهنة بحوالى ١,٩٥ مليار فرنك، أي ما يقارب المبلغ الذي خصصته «مجموعة السويس» كاحتياطي لتغطية قيمة الحصة المتبقية لها من العقار (١,٨٧ مليار فرنك). وقد خصص هذا الإحتياطي بالتساوي بين تغطية تكاليف حمل العقار (٩٧٠ مليون فرنك) وبين انخفاض القيمة السوقية للعقار (٩٠٠ مليون فرنك).

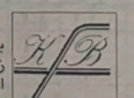
وهذا يعني ان مجموعة الحريري العقارية في باريس سوف تسجل في دفاترها تخفيضاً من هذا النوع، اي تغطية انخفاض قيمة العقار وتغطية كلفة حمله التي تقدر بحوالى ٢٠٠ مليون فرنك في السنة.

هذا بالإضافة الى الخسارة في قيمة الأسهم الحريرية في «مجموعة السويس» التي انخفضت بما لا يقل عن ٣٠٪ من سعر بيعها الأصلي..

وبذلك فان ما ربحه الحريري في بيروت عبر «سوليدير» خسره في باريس عبر «سويس»!

نجل أمير الكويت كان رئيس مجلس إدارته

قضية «البنك الكويتي - الفرنسي» تجمد صفقة سلاح كبرى



قالت مصادر فرنسية في باريس لـ «الميزان»: إن زيارة وزير الخارجية الكويتي الشيخ صباح الأحمد العاصمة الفرنسية في الشهر الماضي لم تفلح في ازالة جميع الخلافات العالقة، ومنها الخلاف حول الأموال الكويتية في «البنك الكويتي الفرنسي» الذي سحبت السلطات الفرنسية رخصته في أواخر عام ١٩٩٢ لأن وزير المالية الكويتي ناصر الروضان لم يفِ بوعده تقديم دعم مالي لتعويم البنك المذكور.

وكان البنك المركزي الكويتي قد رفع دعوى امام القضاء الفرنسي مطالباً باسترجاع ودائع كويتية مقدارها ١٥ مليون دولار، ما زالت مجمدة منذ ذلك الوقت.

ويبدو ان مشتريات الكويت من الأسلحة الفرنسية هي الأخرى مجمدة بانتظار زيارة وزير الدفاع الفرنسي الكويت، نظراً لأن أموال الأسلحة كانت تدفع عبر البنك المذكور. فالبنك المركزي الكويتي ليس الجهة الوحيدة التي تطالب بالإفراج عن الأموال المجمدة، بل يطالب بذلك ايضا «مكتب الإرتباط العسكري الكويتي» في باريس، وكذلك مكتب الإستثمار الكويتي (لندن) والهيئة الكويتية للإستثمار (الكويت).

وقد لعب البنك المذكور دوراً بارزاً في الإستثمارات الكبيرة الخاسرة التي أقدم عليها الكويتيون في اسبانيا، وما زالت تجرجر ذيولها الى الآن، ودفعت فيها الكويت خسائر تصل الى خمسة مليارات من الدولارات.

والجدير بالذكر ان رئيس مجلس إدارة «البنك الكويتي الفرنسي» المتوقف هو الشيخ مبارك نجل أمير الكويت الشيخ جابر الأحمد الصباح. وقد تأسس البنك المذكور في عام ١٩٨٠ برأسمال قدره ١٥٠ مليون فرنك فرنسي، وقد وصلت قيمة موجوداته قبل سنة من إقفاله الى حوالى ١,٣ مليار دولار اميركي (سعر الصرف آنذاك ٥,٧ فرنك فرنسي للدولار). وكانت للبنك ثلاثة فروع في فرنسا، وكان يملك عددا من الشركات بصورة كلية منها «فرانكيم» و«الشركة الكويتية - الفرنسية للإستثمار» (CFKI) وعدداً آخر من الشركات بصورة جزئية منها «فرانكوبيل» (٣,٣٪) والبنك السويسري - الكويتي (٩,٤٪) وفرانكو باري (١,٦٧٪).

وقد فشلت حتى الأن الحلول والتسويات المطروحة لرفع يد القضاء الفرنسي عن المسألة منعاً للإحراج، ومنها فشل حل فرنسي بتسليم البنك الى الدائنين، وفشل الكويت في تمويل اعادة تكوين البنك بمبلغ ٥٠٠ مليون دولار.

لكن الأسلحة التي تنوي الكويت شراءها من فرنسا وتتعلق بالدفاعات البحرية، وأهمها زوارق الدورية التي تصنعها «كونستروكسيون ميكانيك دو نورماندي» والمزودة بصواريخ بحر - بحر، تصل قيمتها الى المبلغ المذكور، اي ٥٠٠ مليون دولار.

ويبدو ان اتمام هذه الصفقة ينتظر حل الإشكالات المالية العالقة بسبب قضية «البنك الكويتي الفرنسي».

الركود واخفاق السياسة الإعمارية وراء استدراج «الاجانب» للتملك

السّنيورة يعيد طرح لبنان للبيع!

يجمع غير مراقب على ان لجوء الحكومة اللبنانية الى اعادة السماح لغير اللبناني بتملك العقارات، هو مؤشر لتعثر سياستها الإعمارية، اضافة الى وجود ركود في قطاع البناء والحركة العقارية الداخلية.

وعلى الرغم من «نفي» السنيورة بان «الأجانب» يشترون مساحات عقارية تزيد على ما يسمح به القانون، فإن ثمة من يثير الشكوك حول كلام الوزير، فيتخوف من أن يصبح لبنان كله ملكاً «للأجانب»، ذلك أن هؤلاء يتخفون وراء «سماسرة» لبنانيين يسجلون العقارات باسمائهم. وما يزيد في قلق المشككين بكلام الوزير هو فقدان المصنفات المتعلقة بتملك «الأجانب» الذي حال من دون تطبيق القوانين لناحية معرفة المساحات التي تملكها الأجنبي والتي على أساسها يعطي افادة الاذن لشراء عقار، كما تعذر على امانات السجل اعطاء افادات عن تملك أو عدم تملك الأجنبي او اي احصاء في شانها.

وقد رأى بعض الخبراء انه لتفادي خطر تملك الأجانب في لبنان، كان يفترض الغاء الإستثناءات التي يمنحها القانون لرعايا الدول العربية، ومعاملتهم بالمثل.وبالعودة الى تطبيق مبدأ حصر الموافقة على بيع الأجنبي بمرسوم يتخذ في مجلس الوزراء، وبغالبية ثلثي الأعضاء، اي ان تتم عمليات تملك الرعايا العرب تماما بالمرسوم شأنهم في ذلك شان الأجانب غير العرب.

و... يبقى أن الوزير فؤاد السنيورة، عندما يذكر «الأجانب» فهو يعني العرب والخليجيين تحديداً، فبعدما أخفقت الحكومة في استدراج الأموال الخليجية على نحو آخر، اي سبيل القروض الميسرة والهبات المجانية والإستثمارات الصناعية، كما حاولت ان تلحظ خطة «آفاق ٢٠٠٠»، عادت الى استدراج الخليجيين عن طريق «بيعهم» لبنان كعقار.



فؤاد السنيورة

■ اعلنت وزارة المال استئناف تسجيل العقارات التي يشتريها غير اللبنانيين في لبنان بعدما انجزت المصنفات الهجائية لجميع مالكي العقارات في الاراضي اللبنانية.

واعلن وزير الدولة للشؤون المالية فؤاد السنيورة «استئناف عملية تمليك غير اللبنانيين للعقارات في لبنان، بعد تجميد دام نحو عامين. ونفى ان يكون الأجانب يشترون مساحات عقارية تزيد على ما يسمح به القانون. وكشفت ارقام الوزارة عن ان غير اللبنانيين تملكوا نسبة ٢,١٧ في المائة من مساحة العاصمة بيروت.

ولم تعط وزارة المال معلومات عن مواقع هذه العقارات في العاصمة او ثمنها او طبيعة استغلالها او هوية غير اللبنانيين (عرب ام اجانب) الذين اشتروها.

واعتبر فؤاد السنيورة هذه النسبة «ادنى بكثير مما يسمح به القانون اللبناني، الذي يحدد تملك غير اللبنانيين في كل محافظة بنسبة ٥ في المائة من مساحتها.

ولفت فؤاد السنيورة الى أن «هذه العملية ستحرك عجلة القطاع العقاري، وبالتالي عجلة الإقتصاد اللبناني».

واظهر احصاء حديث لمديرية الشؤون العقارية عن الرسوم المحصلة في كانون الثاني (يناير) ١٩٩٥ في كل المحافظات اللبنانية انها بلغت ١٠,٤٨٠ مليار ليرة لبنانية بتراجع نسبته ٩,٥٨ في المائة عن القيمة المسجلة في الشهر نفسه من عام ١٩٩٤ عندما بلغت ١١,٥٩١ مليار ليرة. وبلغت قيمتها في الشهر الأول من السنة الجارية بالدولار الأميركي (١٦٤٣ ليرة للدولار) ٦٣٧٨٧,٧ دولارات بتراجع نسبته ٦,١٢ في المائة عن القيمة المحققة في الشهر نفسه من عام ١٩٩٤ التي بلغت ٦٧٩٤٣١٦ دولاراً وكان سعر صرف الدولار انذاك ١٧٠٦ ليرات لبنانية.

وقال فؤاد السنيورة: «ما يهمني الآن هو موضوع أساسي ومهم وأثار تساؤلات في بعض الأوساط، ما لبثت ان توقفت بعدما قدمنا ايضاحات وشروحا كافية في شأنه، وهو موضوع تملك الأجانب في لبنان، وبالذات ما يسمى بالمصنف الهجائي، الذي يهم الحكومة ويهم الشعب اللبناني بأسره، الذي نوليه أهمية استثنائية وخاصة».

وشرح فؤاد السنيورة ماهية المصنف الهجائي قائلا: «يحدد مالك كل من العقارات الموجودة على الأراضي اللبنانية ومساحة هذه العقارات بالإضافة الى جنسية المالك. بمعنى ان هذا المصنف يبين بالتفصيل اسماء المالكين للعقارات وجنسيتهم من لبنانيين وأجانب والمساحات التي يملكونها في كل المناطق اللبنانية المسموحة».

وذكر ان «قانون تملك الأجانب الصادر عام ١٩٦٩ اوجب مسك هذا السجل المسمى المصنف الهجائي لغير اللبنانيين لبيان المساحات العقارية التي يملكونها في كل المناطق اللبنانية، لأن هذا القانون يحدد المساحة القصوى التي يحق لغير اللبناني ان يتملكها في لبنان، كما يفرض ان لا تتجاوز نسبة تملك غير اللبنانيين في كل محافظة ٥ في المائة من مساحتها. ومن اجل ذلك اوجب القانون على كل من يرغب، من غير اللبنانيين، في تملك عقار في لبنان، ان يستحصل على افادات من امانات السجل العقاري تبين المساحات التي يملكها في الأراضي اللبنانية.

وهذه الإفادات تعرف بإفادات نفي الملكية، حتى اذا تبين لدوائر الشؤون العقارية ان الراغب في التملك تجاوز المساحة القصوى المسموح تملكها، يرفض طلبه.

وتكون الدولة بالتالي على بينة كاملة بحقيقة الملكية العقارية في لبنان». ولفت فؤاد السنيورة الى انه «منذ بداية الحرب توقفت معظم امانات السجل العقاري عن التدوين اليومي لقيود شراء وبيع العقارات لغير اللبنانيين في المصنف الهجائي. كما فقدت الكثير من هذه المصنفات. وبقي الأمر كذلك حتى تسلمنا المسؤولية في وزارة المالية حيث فوجئنا بأن عمليات الشراء والبيع استمرت طوال عشرين عاما الماضية من دون اية قيود ومن دون معرفة المساحات الحقيقية التي اصبح يملكها غير اللبنانيين من الأراضي اللبنانية، وذلك خلافا لأحكام القانون».

وعرض وزير الدولة للشؤون المالية طريقة تصرف وزارة المال ازاء هذا الواقع. وأوضح أن «أول ما قررنا القيام به هو اعادة حكم القانون حفاظاً على الملكية العقارية في لبنان، فعمدنا الى تجميد تملك غير اللبنانيين للعقارات وقمنا في الوقت نفسه بالبدء بانجاز مشروع المصنفات الهجائية لجميع مالكي العقارات في الأراضي اللبنانية، وليس لغير اللبنانيين فقط واستغرق العمل في هذا المشروع اكثر من ١٨ شهراً. وشارك فيه اكثر من ٢٥٠ شخصاً قاموا بتفريغ المعلومات من جميع الصحائف العقارية وادخالها في الحاسب الإليكتروني لجمعها. وأصبحت لدى مديرية الشؤون العقارية اليوم فهارس دقيقة تظهر في شكل جلي وواضح اسماء المالكين، لبنانيين، كانوا ام غير لبنانيين، ونسبة ما يملك من غير اللبنانيين في كل محافظة حتى يبقى عملنا محكوماً بالسقف الذي يسمح به قانون تملك الأجانب. واستطعنا، من خلال هذا الجهد الإستثنائي الدقيق، انجاز هذه الإحصاءات وتدوين القيود التي يفوق عددها الثلاثة ملايين قيد، التي تتناول ما يزيد على مليوني عقار».

وعدد فؤاد السنيورة نسب تملك غير اللبنانيين في المحافظات اللبنانية موضحاً أن «نسبة تملك غير اللبنانيين في بيروت بلغت ٢,١٧ في المائة وفي جبل لبنان ٠,٢٣ وفي الشمال ٠,٠٢ في المائة وفي البقاع ٠,٠٢ في المائة وفي الجنوب ٠,١ في المائة وفي النبطية ٠,٠٠١٥ في المائة اي ان نسبة مجموع تملك غير اللبنانيين في كل الأراضي اللبنانية قاطبة تبلغ ٠,٠٧ في المائة.

وعن عمليات البيع والشراء من خلال اشخاص أخرين لبنانيين، قال السنيورة:

«ندقق في مالك العقار الرسمي، فإذا كان هناك شخص يستعمل كواجهة تكون هناك مخالفة يعاقب عليها القانون، واذا تمت عمليات خارج هذا الإطار لا نعترف بها، بل نعترف بما هو مسجل لدينا في الدوائر العقارية. ولا ننصح أحداً باستعمال هذا الأسلوب لأنه غير قانوني ويؤدي الى اشكالات عدة خصوصا ان القانون افسح المجال امام اي شخص غير لبناني ضمن أصول معينة محددة بالنسبة الى العرب وغير العرب، لتملك العقارات».

جدول تملك الاجانب في لبنان

المنطقة / الجنسية	بعبدا		المتن		بيروت		كسروان		الشمال		البقاع		الجنوب		المجموع		النسبة المئوية		مجموع ١٩٩٢		النسبة المئوية لعام ٩٢	
	العدد	المساحة	العدد	المساحة	العدد	المساحة	العدد	المساحة	العدد	المساحة	العدد	المساحة	العدد	المساحة	العدد	المساحة	العدد	المساحة	العدد	المساحة	العدد	المساحة
فلسطيني	٨٤	٥٦٤٤١	٩	٣٢٩٤	٢٩	٢٣٩٠	١	١٢٢٤	٥	٥٣٢١	٢٧	٢٥٧٨٦	٦٧	٤٥٤٢٠	٢٢٢	١٤٠٤٠٠	٣٦	٢٦	٩٢	٦٢٧٠٠	٣٠,٦٣	٣٢
سوري	١٤	١٣٥٥٧	٤١	٧٣٥٧	٥٢	١١٤١٣	٩	٣١٩٢	٧	٢٥٨٤	٥	٨٣٦٢	–	–	١٢٨	٤٦٤٦٥	٢٠.٦	٨.٤٣	٧٥	٢٥٣٠٥	٢٥	١١.١٦
كويتي	٥٢	٦٠٤١٢	٤	٥٨١٤	٦	غ.م	٨	٣٥٥٢	٣	٢٠٠	٤	٤٥١٩٥	٣	٢٨٦٩	٨٠	١١٨٠٤٢	١٣	٢١.٤	٣١	٤٩٧٦٧	١٢	٢٢.٨
سعودي	٣٧	٧٢٧٧٦	٢٣	٣٣٦١٤	٢٢	٥٨٩٤	٨	٢٩٥٤	–	–	–	–	١	غ.م	٩١	١١٥٢٣٨	١٤.٧	٢١	٥٠	٥٧٠٩٦	١٨	٢٦
اردني	٢	١٠٤٩	٥	١١٨٦	٦	٧١٣	١٣	٥٢٥٢	–	–	–	–	–	–	٢٦	٨٢٠٠	٤.٢	١.٤	١٥	٤٥٠٧	٥.٢٨	٢.١١
امارات -دبي	–	–	–	–	–	–	–	–	٩	٨٨٦٨	–	–	–	–	٩	٨٨٦٨	١.٤	٢	–	–	–	–
اماراتي	١٣	١٦٢٣	٦	١٨٦٥٩	١	٤٨٧	–	–	٢	٣٦٨٠	٩	٢٣٣٨١	–	–	٢١	٤٧٨٣٠	٣.٣	٩	٤	٦٦٢٨	٣.١٠	١.٤٠
مصري	١	١٧٨٤	١	٤٢	١	٨٠	١	٩٣١	–	–	–	–	–	–	٤	٢٨٣٧	٠.٦	٠.٥	–	–	–	–
قطري	٦	١٩٦٢٨	–	–	١	٢٧٨	–	–	–	–	٥	٢٢١٧٠	١	٨٠٣	١٣	٤٢٨٧٩	٢.١	٨	٣	٤٢٥٠	١.٠٥	٢
ايراني	١	١١٤٣	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	١	١١٤٣	٠.١	٠.٢	–	–	–	–
عماني	=	–	–	–	١	١٣٩٢	–	–	–	–	–	–	–	–	١	١٣٩٢	٠.١	٠.٢٥	–	–	–	–
عراقي	٤	٢١٠٦	٢	٧٢٢	١	٢٧٥	٢	١٠٠١	–	–	–	–	–	–	٩	٤١٠٤	١.٤	٠.٧	٩	١٤٨٤	٣.١٨	٠.٠٧
يمني	١	٩٠	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	١	٩٠	٠.١	٠.١	–	–	–	–
بحراني	٦	٥٧٨٩	٢	٦٣٧٢	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	٨	١٢١٦١	١.٢	٢	٣	٣٧٢٨	١.٠٥	١.٧٥
فرنسي	–	–	–	–	٢	غ.م	١	٧٢	–	–	–	–	–	–	٣	٧٢	٠.٤	٠.٠١	–	–	–	–
ايطالي	–	–	–	–	–	–	١	٢٠٦	–	–	–	–	–	–	١	٢٠٦	٠.١	٠.٣	–	–	–	–
ارجنتيني	–	–	–	–	–	–	١	٩٠٠	–	–	–	–	–	–	١	٩٠٠	٠.١	٠.١٦	–	–	–	–
المجموع	٢١١	٢٣٦٣٩٨	٩٣	٧٧٠٦٠	١٢٢	٢٢٩٩٦	٤٥	١٩٧٨٤	٢٦	٢٠٦٥٣	٥٠	١٢٤٨٩٤	٧٢	٤٩٠٩٢	٦١٩	٥٥٠٨٧٧	١٠٠	١٠٠	٢٨٤	٢١٥٦٣٤	١٠٠	١٠٠
النسبة المئوية	٣٥	٤٣	١٦	١٤	١٩	٥	٧	٤	٤	٣	٨	٢٣	١١	٨	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠
مجموع ١٩٩٢	٦٦	٧٦٥٤٩	٨٨	٥٣٥٢١	٣٨	١١٤٦٠	٣٤	٢٥٠٤٨	–	–	٢٨	٢٩٩٠٨	٣١	١٧٦٦٨	٢٨٤	٢١٥٦٣٤	١٠٠	١٠٠	٢٨٤	٢١٥٦٣٤	١٠٠	١٠٠
النسبة المئوية	٢٣.٤	٣٦	٣٠	٢٥	١٣.٥	٥.٤	١٢	١١.٨	–	–	١٠.١	١٣.٨	١١	٨.٣	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠

لائحة تملك الأجانب في المناطق اللبنانية في أمانات:
بعبدا - المتن - كسروان - بيروت - طرابلس - البقاع - صيدا حتى ٢٥ ايلول/سبتمبر ١٩٩٣ بالمقارنة مع العام ١٩٩٢

إزالة آثار الحرب على مرفأ بيروت تكلف نصف مليار دولار

■ سيشهد مرفأ بيروت جملة مشاريع تربو تكلفتها على ٥٥٠ مليون دولار، وتستهدف مضاعفة قدرة المرفأ، الذي يعتبر الشريان الحيوي بالنسبة الى لبنان، عامي ١٩٩٥ و١٩٩٦ .

وكان انطوان الريّس، مدير عام مرفأ بيروت، أكد على ضرورة توسيع المرفأ الذي فقد بسبب الحرب (١٩٧٥ - ١٩٩٠) دوره الإقليمي «لأن التنافس في منطقة الشرق الأوسط سيكون على ما يبدو صعباً». إذ عندما كانت بيروت تستقطب حركة التبادل التجاري بين الغرب والشرق، كانت البضائع تعبرها للوصول الى بلدان الداخل العربي خصوصا العراق والأردن.

ورأى الريس بأن تهيئة المرفأ لمجابهة المعطيات الإقتصادية الإقليمية الجديدة تتطلب تحضيره لاستقبال السفن الضخمة حاملة الحاويات «باناماكس وسواها...»، وتتطلب توسيع قدرة استيعابه من ١٢٠ ألف حاوية سنوياً، في الوقت الحاضر، الى ٦٠٠ ألف حاوية سنوياً. وقد بدأت شركة «هيكون هالكرو» البريطانية اعداد دراسة عن الجدوى الإقتصادية لإنشاء حوض جديد للحاويات كلفته ٤٠٠ مليون دولار. وقال الريّس انه «حتى قبل ان نعرف نتائج هذه الدراسة (خلال ستة أشهر) فقد كلفنا شركة «سوغريه» الفرنسية باجراء الدراسات التقنية لإنشاء رصيف طوله كيلومتر وعمقه ١٦ متراً ويحميه سد بحري».

واضاف، «إن هذه الدراسة تسمح لنا بمعرفة احتمالات المستقبل، اذ ان البلدان المجاورة قد وسعت مرافئها وتقوم بوضع مشاريع مشتركة».

من جهته لا يخفي الياس اسطفان، احد اعضاء مجلس ادارة المرفأ، قلقه. اذ قال: «اننا فوجئنا بالإتفاق الإسرائيلي - الاردني للنقل البحري بين «مرفأ ايلات» الإسرائيلي ومرفأ العقبة الأردني (على البحر الأحمر)، وبامكان سفن البضائع الآتية من الشرق الأقصى الرسو فيهما».

كما اشار اسطفان الى ان بامكان البضائع الآتية من اميركا او اوروبا استخدام المرافىء الإسرائيلية في اشدود وحيفا على البحر المتوسط. من ناحيتها قامت سوريا في الأعوام العشرة الأخيرة بتحديث مرافئها في اللاذقية وطرطوس على البحر المتوسط. اما المنافسة الحقيقية المتوقعة فهي على العراق الذي استخدم خلال الحرب اللبنانية مرفأ «العقبة».

وقالت مصادر في مرفأ بيروت: «إن المسألة تتلخص في معرفة ما اذا كان العراق، وبعد رفع الحظر الذي تفرضه عليه الأمم المتحدة منذ عام ١٩٩٠، سيعود الى استخدام مرفأ بيروت او سيتجه نحو محور ايلات - العقبة».

وقد اشرف مرفأ بيروت، بمساعدة مرفأ مرسيليا (فرنسا)، على انهاء تحضيرات اعادة تأهيله وتوسيعه التي تبلغ كلفتها ١٣٠ مليون دولار. وابتداء من نيسان (ابريل) المقبل ستقوم الشركة الفائزة، من اصل ٧٠ شركة لبنانية وأجنبية تأهلت، بتنفيذ اشغال البنية التحتية البحرية والبرية والأبنية والمحطة الكهربائية خلال سنتين.

واشار انطوان الريّس الى ضرورة «إزالة آثار الحرب («قيمة الأضرار ٩٠ مليون دولار» وتحديث الأحواض الأربعة وتنظيفها وبناء منطقة حرة «٢٠ مليون دولار»).

الكويت تموّل منشآت الكهرباء

■ وقعت الحكومة اللبنانية والصندوق الكويتي للتنمية الإقتصادية العربية اتفاق قرض اضافيا قيمته سبعة ملايين دينار كويتي (٢٣ مليون دولار) للمساهمة في تمويل مشروع تأهيل المنشآت الكهربائية في مؤسسة كهرباء لبنان وقاديشا بعدما برزت اثناء عمليات التأهيل أعمال اضافية لم تكن مدرجة ضمن الأعمال الملحوظة في القرض الأساسي. وقّع القرض عن الجانب اللبناني رئيس مجلس الأنماء والأعمار الفضل شلق وعن الصندوق الكويتي مديره العام بدر مشاري الحميضي.

وقال بيان مشترك لمجلس الإنماء والإعمار والصندوق الكويتي «إن الصندوق سبق ان قدم للجمهورية اللبنانية قرضا مقداره ١٠,٣ مليون دينار كويتي (نحو ٣٤ مليون دولار) للمساهمة في تمويل ترميم وتأهيل شبكات النقل ومعامل الإنتاج».

واضاف البيان: «يهدف المشروع الى المساهمة في تلبية الطلب على الطاقة الكهربائية في الجمهورية اللبنانية، ويمثل المشروع الجزء الأول من مشروع متكامل لتأهيل المنشآت الكهربائية في مؤسسة كهرباء لبنان وقاديشا. ويتضمن تأهيل محطات توليد الكهرباء في الذوق والجية وحريشة ورشميا الكهرومائية والأجهزة المساعدة. ويشمل تأهيلا جزئيا لشبكتي نقل الطاقة الكهربائية وتوزيعها والخدمات الإستشارية للإشراف على تنفيذ المشروع».

واوضح ان «تكاليف المشروع الإجمالية تقدر بمبلغ ٨٨,٤٣ مليون دينار كويتي ويمثل قرض الصندوق نحو ٣٠ في المائة من هذه التكاليف. وينتظر الإنتهاء من تنفيذ المشروع في نهاية الربع الثالث من١٩٩٥ . وتبلغ مدة القرض الإضافي ١٨ عاماً بما في ذلك فترة سماح مدتها سنتان ويتم سداد القرض على ٣٢ قسطا، نصف سنوي يستحق اولها في ١٩٩٧/٢/١٥ واخرها في ٢٠١٢/٨/١٥ .

وتبلغ الفائدة على القرض ٢,٥ في المائة في المائة سنويا يضاف اليها رسم بواقع ٠,٥ في المائة لمواجهة التكاليف الإدارية وخدمات تنفيذ اتفاق القرض. وبتوقيع هذا الإتفاق يكون الصندوق قدم للجمهورية اللبنانية ستة قروض يبلغ مجموعها نحو ٣٥ مليون دينار كويتي اضافة الى منحتين قيمتهما ٢٠٠ ألف دينار. ويتولى الصندوق ادارة منحة دولة الكويت لإعمار المنشآت الصحية في لبنان بقيمة ٢٥ مليون دولار اميركي.

٢٨٪ من اللبنانيين تحت خط الفقر

■ كشف تقرير رسمي لبناني عن ان اكثر من ٢٨٪ من اللبنانيين معظمهم من الموظفين وصغار المزارعين، يعيشون تحت خط الفقر المطلق، بعد معاناة ١٥ عاماً من الحرب. وتشير دراسة اشرف عليها الخبير الإقتصادي كمال حمدان الى ان نسبة ٧,٥٪ من اصل مليون لبناني تعيش «تحت خط الفقر المدقع» اي انها تتواصل بصعوبة الى تلبية حاجاتها الغذائية بمدخول قدره ٣٠٠ دولار شهريا لعائلة من خمسة افراد.

ولا تتمكن الأسر التي لا يتعدى مدخولها الشهري ٦٠٠ دولار من تأمين المسكن والملبس والتعليم والنقل.

وتبلغ نسبة العاملين بأجر حاليا في لبنان ٦٠٪ من القوى العاملة (١,١ مليون شخص من عدد السكان البالغ ٣,٥ مليون نسمة). وقد تقلصت قدرتهم الشرائية بشكل حاد خلال سنوات الحرب تحت وطأة الاثر المزدوج للتضخم والإنهيار النقدي. ويبلغ حاليا الحد الأدنى للأجور ما يعادل ١٥٠ دولاراً (طبقا لسعر الصرف السائد حاليا البالغ ١٦٤٢ ليرة) مقابل ٤٠٠ دولار عام ١٩٨٢، اذ بلغت نسبة التضخم ١٠٠٪ سنويا في الثمانينات.

وبلغت نسبة العاطلين عن العمل ١٤٪ في عام ١٩٩٤ مقابل ٨٪ في عام ١٩٧٠ .

وتقول نعمت كنعان مدير عام وزارة العمل والشؤون الإجتماعية، ان اكثر المتضررين من الحرب هي الطبقة الوسطى خصوصا موظفي القطاع العام (نحو ١٦٠ الفا) والمعوقين والأيتام والأرامل والمهجرين (٥٠٠ الف).

الأوروبيون يحصدون الملايين من مشاريع الإعمار والأميركيون... يتفرّجون!

■ على الرغم من دورها السياسي المحدود في لبنان وفي عملية السلام في المنطقة فقد فازت الدول الأوروبية بغالبية العروض لاعادة الإعمار التي تبلغ ١٢ مليار دولار.

ومنذ ثلاثة سنوات بدأت الدول الأوروبية تفوز بالمناقصات الواحدة تلو الأخرى من دون أن تلقى منافسة تذكر. وقد اقتصرت هذه المنافسة على بعض الدول الخليجية وجنوب شرق آسيا بينما بقي رجال الأعمال الأميركيون بعيدا عن الساحة بسبب استمرار ادارة بيل كلينتون بمنع رعاياها من زيارة بيروت لأسباب أمنية.

ويعقد الإتحاد الأوروبي في هذا الشهر في بروكسل مجلسا للتعاون مع لبنان وذلك بهدفين: التأكيد مجددا على تمسك دول اوروبا الخمس عشرة باستقلال لبنان وسيادته على كامل اراضيه، ثم وضع الخطوط العريضة لشراكة اوروبية متوسطية اقتصادية. وسبق للإتحاد ان عقد مجلسا مماثلا للتعاون مع سورية في تشرين الثاني (نوفمبر) الماضي. وكان هارولد كول ممثل المجموعة الأوروبية في بيروت اشار مؤخرا الى ان ٨٠ في المائة من المساعدات العاجلة التي تلقاها لبنان خلال الحرب مصدرها المجموعة الأوروبية. واضاف ان ٦٠ في المائة من مجموع المساعدات التي تلقتها بيروت لاعادة الإعمار منذ العام ١٩٩١ مصدرها المجموعة الأوروبية او بعض اعضائها.

ومن ابرز المشاريع التي التزمتها شركات اوروبية مشروع توسيع وتحديث مطار بيروت الدولي (٤٠٠ مليون دولار) لشركة «هوختيف» الألمانية ومشروع بناء محطتين لتوليد الكهرباء (٥٣٦ مليون دولار) لشركة «انسالدو» الإيطالية، ومشروع انشاء شبكة جديدة للكهرباء، تقاسمته شركة «بويغ» و«كلامسي» الفرنسيتان وشركة «هيونداي» الكورية.

هذا وتشرف شركة كهرباء فرنسا على عملية تأهيل شبكة الكهرباء القديمة، فيما تقوم شركة «الكاتيل» الفرنسية باعادة تأهيل شبكة الإتصالات الهاتفية. اما مشاريع الهاتف الخليوي المغرية (حوالى مليار دولار) فتقاسمتها شركتا «فرانس تلكوم» و«فنلند تلكوم»، وتعمل شركات هولندية على مشروع تطوير مرفأ بيروت.

والإقبال الأوروبي على الإعمار في لبنان رافقته مبادرات ثقافية، فقد اعاد المركز الثقافي البريطاني فتح ابوابه وقدمت فرنسا هبة قيمتها ٤٠ مليون فرنك لانشاء مؤسسة جامعية وتقنية في صيدا وهي تساهم ايضاً في عمليات نبش الاثار في بيروت، فيما تبرعت المانيا بمعدات لوزارة البيئة.

وخلال هذه الفترة شهد موقع الولايات المتحدة في هذا المجال تراجعا، واشارت دراسة اعدها المركز اللبناني للدراسات السياسية الى ان المساعدات الأميركية (باستثناء الميدان العسكري) للبنان تدنت من ١٩ مليون دولار عام ١٩٩٢ الى ١٣,٦ مليون دولار عام ١٩٩٣ ثم الى ١٢,٣ مليون دولار عام ١٩٩٤، ومن المتوقع ان لا تتجاوز للعام الحالي ٨ ملايين دولار.



فقدان الثقة «بالليرة» خفّض الطلب على سندات الخزينة

■ أخذت سندات الخزينة بالليرة اللبنانية، وهي التي كانت نجمة التعافي الإقتصادي في سنتي ١٩٩٣ و١٩٩٤، تفقد ألقها في عام ١٩٩٥ .

وتشير ارقام «مصرف لبنان المركزي» الى ان الإكتتابات في هذه السندات ذات الفائدة العالية والتي كانت في بعض الأحيان تصل الى ما يزيد على ٣٠٠ مليار ليرة (١٨٠ مليون دولار) في عام ١٩٩٤ قد انحدرت فوصلت الى حدود ٦٤ مليار ليرة (٣٩ مليون دولار) في السنة الحالية.

وقالت مصادر مالية أن «مصرف لبنان المركزي» يواجه الأن عجزا اسبوعيا في الإكتتابات الجديدة مقابل استحقاقات تصل الى ٧٠ مليار ليرة (٤٢ مليون دولار).

وبما ان سندات الخزينة هي وسيلة الإستثمار الرئيسية بالليرة اللبنانية فان انخفاض شعبيتها خفض بشكل حاد اهتمام اللبنانيين بالتمسك بالليرة اللبنانية.

وفي اتجاه معاكس لإتجاه السنة الماضية عندما اندفع المستثمرون، الذين جذبتهم فائدة مرتفعة بلغت ٢٠ في المائة والإستقرار المطرد لسعر الليرة، الى بيع ما جمعوه من الدولارات لشراء سندات الخزينة فان هؤلاء المستثمرين يتمسكون الان بما لديهم من الدولارات بل انهم يشترون المزيد منها.

واسهمت سندات الخزينة في تدفق رأس المال الأجنبي على لبنان وهو أمر كان له تأثيره في تعزيز الليرة اللبنانية في وجه الدولار في سنة ١٩٩٣ بما يزيد على سبعة في المائة وبحوالي اربعة في المائة سنة ١٩٩٤، فيما يراه كثير من رجال البنوك انجاز رئيس الحكومة رفيق الحريري. الا ان متعاملين في سوق القطع يقولون ان اللبنانيين لم يعودوا يبيعون الدولار لشراء الليرة.

ويعزو رجال بنوك ومصادر مالية في بيروت انخفاض الإكتتابات في سندات الخزينة والقلق على الليرة الى ان السلطات المالية تركت في تشرين الاول (اكتوبر) الماضي الفائدة تنخفض من اجل المساهمة في تخفيض عبء كلفة الخدمة على الخزينة الآخذ بالارتفاع نتيجة الإصدارات الضخمة من سندات الخزينة لتمويل العجز المتزايد في الموازنة.

وهبطت نسب الفوائد في تشرين الثاني (نوفمبر) فوصلت الى ١٢,٣٧ في المائة عن فئة الأشهر الثلاثة من سندات الخزينة والى ١٤,٨٦ في المائة عن فئة الأشهر الستة وصادف ذلك ارتفاعا عالميا في سعر نسب الفوائد على الدولار الأميركي.

وفي شكل مفاجىء وحاد ضاق هامش كان قد بلغ ١٥ نقطة بين الفائدة على الدولار والفائدة على العملة اللبنانية.

وقال مصدر مالي: «وعندما تقلص الفرق بين نسبة الفائدة على الدولار ونسبتها على الليرة اللبنانية فوصل الى اربعة في المائة ادرك الناس انه لم يعد هناك ما يبرر المخاطرة في هذا المجال».

وعزز هذا الشعور في كانون الأول (ديسمبر) الماضي هبوط مفاجىء في الشعور بالثقة عندما اعلن رفيق الحريري انه سيستقيل لأن خصومه يعيقون مشروعاته «الإعمارية»!

وعلى الرغم من عودة الحريري عن «إستقالته» فان الأمر كلف مصرف لبنان المركزي ٣٤٠ مليون دولار اي ١١ في المائة من مجموع احتياطيه من العملات الأجنبية وذلك خلال اليومين اللذين تخلى المستثمرون فيهما عن الليرة. ويقول متعاملون ان المستثمرين لا يزالون متمسكين بالدولار.

وقال المصدر المالي: «ادرك جميع اللبنانيين فجأة ان كل شيء يعتمد على وجود رجل واحد، وجميع هذه الأمور جاءت بعضها مع بعض في وقت واحد الذي جعل التمسك بالليرة اللبنانية امرا لم يعد يستحق المضي فيه».

وقد ارتفعت نسب الفوائد على سندات الخزينة من جديد الى ١٣,٢٦ في المائة و١٥,٥٦ في المائة الا ان المصدر المالي قال، ان الناس لا يزالون يشترون الدولار.

واضاف المصدر: «النزف الذي يواجهه (المصرف المركزي) ليس خطيراً لكن هذا الإتجاه موجود. وهناك في المحصلة النهائية طلب على الدولار وهو يؤثر في احتياطي البنك الركزي لكن وضع البنك لا يزال قويا جداً».

سوريا

٣٢٠ مليون دولار لتطوير اداء صناعة الغزل والنسيج

■ اعلن الدكتور احمد نظام الدين وزير الصناعة، ان سوريا تستثمر حاليا ما يزيد على ١٦ مليار ليرة (حوالى ٣٢٠ مليون دولار) في انشاء مصانع غزل ونسيج جديدة وتحديث المصانع القائمة ضمن خطة تهدف الى تطوير صناعة النسيج وزيادة الصادرات.

وقال الوزير: إن الخطة تتضمن مضاعفة الطاقة الانتاجية لمعمل غزل الصوف وتحديث الآلات في مصانع الغزل والنسيج، واقامة مصنعين جديدين، احدهما في مدينة ادلب (٣٠٠ كيلومتر شمال دمشق) وستنفذه شركة «الفامانكس» الاسبانية بآلات المانية الصنع وبتكلفة تصل الى ٢٠٥ ملايين مارك الماني، (حوالي ١٣٤ مليون دولار).

اما المصنع الثاني فسيقام في مدينة اللاذقية على الساحل السوري وستنفذه شركة «بيكو تريدنغ» الالمانية بكلفة ١٢٤ مليون دولار.

وسيسدد جزء من تكاليف هذا المصنع للشركة على شكل شراء غزول من انتاجه بقيمة ١١ مليون دولار. وستقوم شركات سورية ولبنانية بتنفيذ الاعمال الانشائية المحلية في المصنعين.

وقال الوزير، انه تم رصد مبلغ ٥٠ مليون دولار لتحديث آلات المصانع القائمة حاليا لتحسين مستوى الانتاج الى المستويات العالمية، مشيرا الى انه سيتم قريبا التشغيل التجريبي لمعمل الاصواف الجديد في مدينة حماة، (في المنطقة الوسطى على نهر العاصي) المقام بالتعاون مع احدى الشركات الصينية ليتضاعف انتاجه من الغزول الصوفية. وقال ان المصنعين الجديدين في ادلب واللاذقية سيبدءان الانتاج الفعلي في اواخر العام الحالي، وسيكون أنتاجهما ذا مواصفات عالمية.

وقال الدكتور نظام الدين: إن عدد المنشآت الخاصة العاملة في مجالات الصناعات النسيجية بلغ حتى نهاية عام ١٩٩٤ نحو ١٧٣٧١ منشأة توفر ٤٦١٢٣ فرصة عمل.

واوضح، ان ابرز النشاطات في هذا الفرع تشمل صناعات النسيج الآلي المنتجة للبطانات ونسيج المفروشات والستائر والاغطية والمناشف واقمشة الالبسة النسائيةوالرجالية، هذا بالاضافة الى السجاد وسجاد الصلاة والزينة والبسط وغيرها.

وبلغ عدد المنشآت في صناعات النسيج الآلي ٣٤٦٢ منشأة طاقتها الانتاجية الاجمالية ١٣٥ الف طن.

وتعتبر صناعات الغزل والنسيج في سوريا من الصناعات الاستراتيجية لانها تعد من اقدم الصناعات في البلاد وتشكل، برأي المسؤولين السوريين، احد موارد الدخل المتجددة بعكس الثروة النفطية التي هي ثروة ناضبة.

وقد وصل انتاج سوريا حسب المصادر الرسمية من القطن الخام الى حوالى ٦٥٠ الف طن سنويا.

ويقول الدكتور نظام الدين: إن صناعة الغزل والنسيج نمت بشكل كبير خلال السنوات الماضية حيث تضاعف عدد المصانع، واصبح انتاجها يستأثر بنسبة ٣٧٪ من اجمالي انتاج الصناعات التحويلية في البلاد.

كما ان الناتج المحلي الاجمالي من هذه الصناعات يشكل نسبة ٤٠٪ من اجمالي الناتج المحلي، وتمثل صادرات صناعة الغزل والنسيج مصدرا رئيسيا للعملات الاجنبية.

وفي السنوات الأخيرة ، أخذ القطاع الخاص يتجه الى تحديث صناعات الغزل والنسيج بادخال التكنولوجيا الحديثة لتحقيق زيادة ملموسة في الانتاج وتحسين نوعية المنتوجات وجودتها، وقد صدرت سوريا بحدود ٣٠ - ٤٠٪ من انتاجها الى البلدان العربية والاجنبية.

وكان القانون رقم ١٠ لعام ١٩٩١ والخاص بتشجيع الاستثمارات له تأثيره المهم في تطوير صناعة الغزل والنسيج حيث شجع على اقامة منشآت وخطوط انتاجية تتمتع بتقنية متقدمة واتاح المجال للقطاع الخاص للدخول في نشاطات عديدة كانت حكرا على القطاع العام.

وأوضح الدكتور نظام الدين، ان وزارة الصناعة قامت بترخيص ٥٣ معملا تعمل في صناعات تابعة مهمة مثل صناعة الخيوط وغزل العوادم والسجاد الارضي والخطوط الانتاجية المتكاملة لصناعة النسيج الآلي والتريكو والالبسة والصباغة والطباعة وغيرها.

وحول ابرز مؤشرات التنمية الصناعية في سوريا قال الدكتور نظام الدين: إن استثمارات القطاع الخاص الصناعي بلغت ٣٦ مليار ليرة سورية وقدر ان يبلغ حجم الاستثمارات الاجنبية في قطاع الصناعة (في المشاريع التي في طريقها للتنفيذ) ١٦ مليار ليرة سورية. اما الاستثمارات العربية فقد بلغت ٤٥ مليار ليرة سورية، وقد تجاوز حجم الصادرات في مجال الصناعات التحويلية ١٠ مليارات ليرة في عام ١٩٩٤.

وتبلغ مساهمة القطاع الخاص في مجال الصناعات التحويلية ٧٣٪ من الانتاج الاجمالي.

وحول ما اذا كانت الحكومة تعتزم بيع بعض الصناعات المملوكة للقطاع العام الى القطاع الخاص قال الوزير: ان القطاع الخاص يأخذ دوره بشكل كامل في القطاع الصناعي وخصوصا بعد صدور قانون الاستثمار رقم ١٠ لعام ١٩٩١، وكل القطاعات الصناعية تقريبا مفتوحة امام القطاع الخاص ونحن نشجعه بكل الامكانيات المتاحة لدينا وهناك فرص جيدة للاستثمار في القطاع الصناعي خاصة في ظل توافر المواد الاولية والايدي العاملة المدربة.

الاردن

قانون جديد لتسهيل الاستثمارات الأجنبية في بورصة عمان

■ توقعت مصادر مالية موافقة الحكومة الاردنية على قانون جديد للاستثمار من شأنه اجتذاب رأس المال الاجنبي الى الاستثمار في السوق.

وقال ، أمية طوقان لمدير العام لسوق عمان المالية، في «مؤتمر الاردن» والعالم الذي نظمته جمعية المصدرين الأردنية واحدى الشركات المحلية ان مشروع قانون يعفي المستثمر الاجنبي من الحصول على موافقة مجلس الوزراء على ما يشتريه من اسهم في سوق عمان المالية موجود الآن في مكتب رئيس الوزراء، معربا عن امله في ان تتم الموافقة على هذا المشروع «قريبا».

وربط بين الموافقة على هذا المشروع وبين مؤتمر عمان الاقتصادي الذي تقرر انعقاده في تشرين الأول «اكتوبر» المقبل، والذي سيكون استكمالا لمؤتمر الدار البيضاء الاقتصادي الذي عقد في المغرب خريف العام الماضي.

وقال طوقان: إن الموافقة على مشروع القانون واقراره ليس مرتبطا بجدول زمني، غير انه اعرب عن اعتقاده باهمية الموافقة عليه قبل انعقاد مؤتمر عمان الاقتصادي الذي سيساهم في رسم الخارطة الاقتصادية الجديدة للشرق الاوسط.

وتوقع امية طوقان ان تأخذ خطوات اقرار المشروع في مجلسي النواب والاعيان طابع السرعة، مشددا على ضرورة انجاز هذا المشروع في اقرب وقت ممكن. واشار الى ان المستثمرين الاجانب مازالوا يظهرون اهتماما بسوق عمان المالية، غير ان بعضهم يتخذ موقف الانتظار الى حين الموافقة على القانون الجديد.

وكانت مصادر في سوق عمان المالية لاحظت ان عددا من المستثمرين الاجانب اقبل على شراء اسهم في سوق عمان المالي مستغلا فرصة انخفاض اسعار الأسهم في السوق التي تشهد ركودا منذ ما يقرب من العام ونصف العام.

وكانت احجام التداول واسعار الاسهم شهدت تراجعا بدأ نهاية تموز (يوليو) ١٩٩٣ واستمر طوال العام الماضي من دون ان تفلح التطورات السياسية ذات الاهمية الكبيرة في اعادته الى المستويات الجيدة التي حققها عام ١٩٩٢ والنصف الاول من عام ١٩٩٣.

ولاحظ مراقبون ماليون ان اتجاه المستثمرين الاجانب الذين اشتروا الاسهم بموجب قانون الاستثمار الحالي، كان انتقائيا وحذرا، لكنه كان مؤشراً حقيقيا الى اهتمام المستثمرين الاجانب بالسوق المالية.

وبموجب قانون الاستثمار الحالي يطلب من المستثمر الاجنبي الحصول على موافقة مجلس الوزراء على استثماراته في سوق الاسهم.

وكان اجتذاب رأس المال الاجنبي للاستثمار في الاردن هدفا رئيسيا خلال الاعوام القليلة الماضية، غير ان حصيلة الاموال المستثمرة كانت على الدوام اقل مما هو متوقع، اذ قدرت مصادر استثمارية حجم مشتريات المستثمرين الاجانب من الاسهم في سوق عمان المالية خلال العام الماضي بما يزيد قليلا على المليون دينار.

واكدت مصادر في وزارة المال ان حجم الاستثمار الاجنبي عموما في الاردن يأتي اقل من المتوقع. وان حجم الاستثمارات الاجنبية المتوقعة للعام ١٩٩٣ كانت في حدود ٤٤ مليون دينار، غير ان الحجم الحقيقي لم يزد على ٣٦ مليون دينار.

وعلى صعيد اخر، رفع البنك المركزي الاردني اسعار الفائدة الى حوالى ٩٪ وتزامن ذلك مع اصدار البنك لدفعة جديدة من شهادات الايداع بقيمة ٢٥ مليون دينار ليرتفع بذلك رصيد شهادات الايداع المصدرة الى حوالى ٢٨٠ مليون دينار منذ تطبيق الرقابة غير المباشرة على الادوات المالية والمصرفية.

وحدد البنك المركزي اسعار الفائدة الجديدة على شهادات الايداع لمدة ثلاثة اشهر بنسبة ٨,٢٥٪ سنويا مقابل ٧,٧٪ سابقا، ولمدة ٦ اشهر ٨,٥٪ مقابل ٨٪ فيما ارتفعت اسعار الفائدة على اتفاقيات اعادة شراء شهادات الايداع بالدينار واذونات الخزينة الى ٩٪ مقابل ٣٥٪.

وقال مفلح عقل، المدير التنفيذي ورئيس قسم التسهيلات في البنك المركزي، إن رفع اسعار الفائدة على شهادات الايداع يأتي في سياق سياسة البنك المركزي المتشددة والهادفة الى الحفاظ على معدلات التضخم وقيمة الدينار الاردني مقوما بالعملات الاخرى.

وربط عقل بين زيادة اسعار الفائدة على الدينار والزيادة الاخيرة في اسعار الفائدة على الدولار وذلك بهدف الحفاظ على جاذبية الدينار.

واضاف مفلح عقل قائلا:

ان رفع الفائدة سيؤدي بالطبع الى ارتفاع كلفة الاقتراض الامر الذي يمكن ان يؤثر سلبا على عمليات الاستثمار، غير انه اشار الى ان السياسة النقدية تستهدف اساسا الحفاظ على الاستقرار النقدي، اما العوامل الاخرى فتأتي في مراتب تالية من حيث الاهمية.

وذكرت مصادر البنك المركزي ان ادارة البنك تقوم بمراجعة هيكل اسعار الفائدة على العملات الرئيسية وتقارنها باسعار الفائدة الاردنية عند اصدار شهادات ايداع جديدة.

واشنطن تلغي ديناً للأردن قدره ٤٨٨ مليون دولار

اعلن عبد الكريم الكباريتي وزير الخارجية الاردنية، ان عمان وواشنطن اتفقتا على تسريع الغاء الديون الأردنية المتوجبة للولايات المتحدة.

وقال الكباريتي: «وافقت واشنطن على الغاء ما تبقى من الديون العامة للأردن ، اي ٤٨٨ مليون دولار، خلال عام واحد أي خلال عام ١٩٩٥ بدلا من الغائها على فترة عامين كما كان مقررا».

واضاف ،ان الادارة الاميركية ستتقدم اقتراحا في هذا الشأن الى الكونغرس. وكان وزير الخارجية الاميركي وارن كريستوفر اعلن في السادس من شباط (فبراير) الماضي انه تم الغاء ٢٢٠ مليون دولار من الديون الأردنية العامة للولايات المتحدة في الموازنة الاميركية للعام ١٩٩٥.

وكان هذا هو القسم الاول من الديون التي تبلغ قيمتها الاجمالية ٧٠٠ مليون دولار. يذكر ان عملية الغاء الديون بدأت منذ أن تعهد الاردن بالتوصل الى اتفاق سلام مع اسرائيل. وتم توقيع المعاهدة الاسرائيلية - الاردنية في ٢٦ تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٩٤.

وتشكل الديون الاردنية الى الولايات المتحدة الجزء الاكبر من ديون عمان التي الغتها الدول الغربية ومجموعها نحو ٨٠٠ مليون دولار. وتزيد جملة ديون الاردن الخارجية على ستة مليارات دولار.

العراق / الاردن

تعاون صناعي في ظل الحظر الدولي

■ جريدة «القادسية» العراقية افردت في صفحتها الاولى حيزاً بارزاً لخبر التوقيع على محضر مشترك بين الوفد التجاري الاردني الذي زار بغداد في اواسط الشهر الماضي واتحاد الصناعات العراقي، لاقامة مشاريع صناعية بين البلدين بمساهمة القطاع الخاص.

وفي اثناء المباحثات جرى الاتفاق على تحديد ما يقوم به الطرفان من مشاريع مشتركة في المجالات الصناعية والغذائية والنسيجية والانشائية.

وكان عدنان القدسي، رئيس الاتحاد العراقي، قد صرح ان المحضر المشترك «حظي بموافقة الجانب الاردني واندفاعه نحو هذا المشروع» مشيرا الى تشكيل لجان فرعية لمتابعة تنفيذ الاتفاق وتحديد موعد الاجتماع الذي سيعقد في اواخر اذار (مارس) الحالي ويتزامن مع معرض الصناعات الأردنية.وكان الوفد الصناعي الاردني الذي ترأسه خلدون أبو حسان، رئيس غرفة صناعة عمان، قد حمل معه مساعدات غذائية وطبية بلغت قيمتها ٢٥٠ الف دينار اردني استوعبتها ٢٠ شاحنة كبيرة وشكلت مساهمة القطاع الصناعي في اغاثة الشعب العراقي.

واجتماعات بغداد هي استكمالا للاجتماعات التي كان اجراها الوفد الاردني، في زيارته الاولى في مطلع هذا العام وشملت القطاعات الاقتصادية كافة وتخللتها زيارات ميدانية لبعض المصانع ولقاء مع عدد كبير من المسؤولين العراقيين في مجالات الاقتصاد كافة.

وكانت الزيارة تلك انتهت بتوقيع بروتوكول تعاون يرسي الأسس لقيام مجلس اعلى للتعاون المشترك بين القطاعين الصناعيين في كل من الأردن والعراق. ولم تستبعد مصادر اردنية، على رفعة في المستوى، ان يتم اعلان قيام المجلس المشار اليه في ختام هذه الزيارة.

وقد تزامنت زيارة الوفد الاردني مع زيارة وفد من رجال الاعمال البريطانيين للعراق قامت بتنسيقها مجموعة المصالح البريطانية - العراقية.

ويضم الوفد البريطاني ممثلين عن ٢٧ شركة بريطانية تشمل مجالات عملها تنظيم شبكات المجاري وتمديد شبكات المياه وقطاعات الصناعة كافة وقطاع التجارة خصوصا تجارة المواد الغذائية وتجارة الأدوية والأجهزة والمستلزمات الطبية.وكانت مصادر صحافية اردنية ذكرت ان الاردن قام اخيرا بما وصفته بـ «الوساطة الصامتة بين لندن وبغداد» بهدف «تحسين الموقف البريطاني من موضوع الحصار المضروب على العراق».

مصادر غرفة صناعة عمان، اشارت الى ان التعاون الاقتصادي بين الاردن والعراق لم يتوقف يوما وخاصة في قطاعات حيوية وحساسة مثل قطاع الصناعات الغذائية والصناعات الدوائية التي تعد من اكثر الصناعات تطوراً في الاردن، واكثرها اهمية بالنسبة الى العراق مذكّرة بأن الغذاء والدواء من بين السلع المستثناة من قرار الحظر الاقتصادي على العراق، والذي اتخذ في اعقاب قيام العراق بغزو الكويت في ٢ آب (اغسطس) ١٩٩٠.

ويمكن الاشارة هنا الى ان الاقتصاد الاردني يتكبد خسائر كبيرة من جراء الحظر المفروض على العراق. وقد توقفت حركة الترانزيت في ميناء العقبة الاردني على البحر الاحمر الذي كان يشكل المنفذ البحري الرئيسي للعراق على العالم الخارجي. ويبقى الاردن منذ ١٩٩٠ الممر الاجباري لرجال الاعمال والمسافرين العراقيين وللبضائع التي لا يشملها الحظر. بينما تزود بغداد عمان بـ ٥٠ الف برميل من النفط و٢٥ الف برميل من الفيول يوميا بموجب استثناء خاص من الامم المتحدة.

غزة. أريحا — بورصة فلسطينية خلال ستة أشهر

■ توقع يوسف غانم، الرئيس التنفيذي لشركة فلسطين للتنمية والاستثمار، «ان يبدأ تشغيل اول سوق مالي فلسطيني خلال فترة ستة اشهر مع أكثر من ٤٠ شركة مساهمة عامة يجري تداولها في البداية».

وقال غانم: إن شركة السوق المالي الفلسطيني تم تسجيلها في اواخر شباط /فبراير الماضي، في منطقة اريحا الخاضعة للحكم الذاتي الفلسطيني برأسمال اولي يبلغ مليون دينار (١,٤ مليون دولار) وقد يزيد الى مليوني دينار (٢,٨ مليون دولار).

وسيتم طرح اسهم الشركات الفلسطينية المؤسسة في الاراضي الفلسطينية المحتلة في الضفة الغربية الى جانب مناطق الحكم الذاتي الفلسطيني.

وكان سوق عمان المالي قدم دراسة اولية وهناك امكانية ادراج تسجيل مشترك للاسهم الفلسطينية والاردنية في كلا السوقين في مرحلة لاحقة.

وهناك تداخل كبير في ملكية الاسهم الاردنية والفلسطينية برأس مال فلسطيني اردني مشترك لان الكثير من الاردنيين هم فلسطينيو الاصل.

ويتوقع ان يرتفع عدد الشركات الفلسطينية المساهمة في نهاية العام الحالي مع تنامي دور القطاع الخاص الفلسطيني واتساع نطاق الشركات التي يتم تأسيسها للاستثمار في القطاعات السياحية والخدمية والصناعية في ظل اجواء الاستقرار النسبي الاكبر في مناخ السلام.

وقال يوسف غانم: إن المباحثات جارية مع السلطة الفلسطينية التي تدير مناطق الحكم الذاتي الفلسطينية لتأسيس هيئة رقابية تشرف على ادارة السوق. واضاف : «شكلنا فريقا فنيا لاعداد الانظمة والقوانين واللوائح الخاصة بتشغيل وادارة السوق وتحديد العلاقة ما بين السوق وبين السلطة والرقابة التي ستقوم بها الهيئة الرقابية للسوق».

وكانت السلطة الوطنية الفلسطينية اعطت الضوء الاخضر لشركة فلسطين للتنمية والاستثمار للشروع في انشاء السوق المالي الذي سيتحول من سوق ثانوي الى سوق رسمي خلال سنة من الآن عندما تلبي الشركات شروط الادراج في سوق رسمي.

وشركة فلسطين للتنمية والاستثمار هي اكبر شركات القطاع الخاص الفلسطيني برأس مال ٢٠٠ مليون دولار تتخذ من عمان مقرا اقليميا لها. ومؤسسو الشركة القابضة المسجلة في ليبيريا هم مجموعة من ابرز رجال الاعمال الفلسطينيين المغتربين ممن رصدوا مشاريع تقدر قيمتها بحوالى مليار دولار لتنفيذها في الاراضي الفلسطينية المحتلة وقطاع غزة.

واستعرض مجلس ادارة شركة فلسطين للتنمية والاستثمار في اجتماعه الأخير في عمان نشاطات الشركات الشقيقة التي تم تأسيسها حتى الآن منذ ان شكلت الشركة القابضة مجلس ادارتها في اذار (مارس) العام الماضي.

وتنوي شركة فلسطين للتنمية والاستثمار العقاري التي يبلغ رأس مالها ١٥ مليون دينار بناء مجمعين، الاول سياحي سكني على ساحل غزة والثاني سكني لذوي الدخل المحدود قريب من بيت حنون في قطاع غزة.

كما تنوي الشركة ايضا السير في عدد من المشاريع الاستثمارية العقارية في الضفة الغربية تصل كلفتها الى عدة ملايين من الدولارات.

وشركة فلسطين للاستثمار الصناعي ورأس مالها ١٥ مليون دينار (٢٢ مليون دولار) التي تتخذ من نابلس مقرا لها ستعقد اجتماع الهيئة العامة التأسيسية في مدينة نابلس في اواسط هذا الشهر .

وقال يوسف غانم: «سيتم انتخاب مجلس ادارة كخطوة اولى لتفعيل هذه الشركة ومباشرتها في تنفيذ المشاريع الصناعية ضمن غاياتها».

والشركة الصناعية تنوي اقامة منطقة صناعية في شرقي قطاع غزة ومناطق صناعية اخرى يجري بحثها مع الجهات المسؤولة.

اما شركة القدس للاستثمار السياحي التي تأسست برأس مال ٢٥ مليون دولار وتتخذ من القدس الشرقية مقرا لها، فهي تخطط لبناء فندقين في القدس وبيت لحم.

اسرائيل — الحكومة تبيع حصصها في المصارف الكبرى

■ اعلنت الحكومة الاسرائيلية حصتها المسيطرة في «بنك مزراحي» رابع اكبر بنك في اسرائيل، لقاء ١١٠ ملايين دولار. وأشترت مجموعة ساوفر فارثايم» ٢٦ في المئة من اسهم البنك مع خيار شراء ٢٥ في المئة من الاسهم الاضافية في غضون ١٥ شهرا.

ويذكر ان «بنك مزراحي» هو اول المصارف الاسرائيلية الأربعة الأكبر الذي يخصص، وكانت الحكومة الاسرائيلية اشترت حصصا مسيطرة رئيسية في هذه المصارف الاربعة لقاء سبعة بلايين دولار عام ١٩٨٣ بعد انهيار ترتيبات معقدة كانت من صنع المصارف نفسها تهدف الى رفع اسعار اسهمها بطرق احتيالية.

وقال جيل ليدنر، المدير العام لمؤسسة «ام اي هولدينغز، وهي الوكالة الحكومية المكلفة بيع الاسهم الخاصة بالحكومة «بيع اسهم الحكومة في بنك مزراحي خطوة كبيرة الى الامام، ومما لا ريب فيه ان هذا البيع سيسرع بيع اسهم الحكومة في المصارف الثلاثة الاخرى».

ووصف ليدنر سعر البيع بأنه معقول لكنه اعترف بأنه كان يأمل في الحصول على سعر افضل.

ويذكر ان «بنك مزراحي» اعلن الاسبوع الماضي تراجع ارباحه الصافية، عن الربع الثالث من العام الجاري بنسبة ٢٥ في المئة اذ وصلت هذه الارباح الى ٢٦,١ مليون شاقل (٨,٦ مليون دولار) بعدما كانت ٣٦,٢ مليون شاقل في الفترة نفسها من عام ١٩٩٣. وقيل رسميا في وقت سابق من العام الجاري ان قيمة البنك تراوح بين ٤٥٠ و٥٠٠ مليون دولار.

ويسيطر الاخوان سامي ويولي اوفر ورجلا الاعمال موزي فارثايم وابي فينبيرغ على مجموعة اوفر فارثايم، التي تتخذ من اسرائيل مقرا لها .

ويسيطر الاخوان اوفر على ٥٠ في المئة من المجموعة في حين يسيطر كل من فارثايم وفينبيرغ على ٢٥ في المئة من اسهمها .

وقال ليدنر ان احتمال ان يشتري اي شخص او جهة ما يقارب ٢٥ في المئة من اسهم «بنك مرزاحي» ضئيل ونظري اكثر مما هو عملي حتى لو احجمت مجموعة «اوفر فارثايم» عن شراء ما يحق لها شراءه، اي نسبة اضافية قدرها ٢٥ في المئة من اسهم البنك.

ويذكر أن «ام اي هولدينغز» باعت حصة الدولة الاسرائيلية البالغة ٤٢,٥ في المئة من اسهم «اي. دي بي. هولدينغ» وهي الذراع الاستثمارية الصناعية في «بنك الخصم الاسرائيلي». ثالث اكبر بنك في اسرائيل، لقاء ٣٥٠ مليون دولار عام ١٩٩٢، لكن البنك نفسه لايزال مرشحا للبيع.

وفي عام ١٩٩٣ باعت الحكومة الاسرائيلية بنك «اسرائيل يونيون» لقاء ٨٥,٥ مليون دولار.

ويتفاوض ليدنر حاليا بشأن بيع ثاني اكبر بنك اسرائيلي، اي «بنك ليئومي»، مع «ريبابليك بنك» النيويوركي، وينتظر ان تتم عملية البيع في غضون النصف الاول من العام المقبل. وستستدرج الحكومة الاسرائيلية العروض من العالم كله لشراء اكبر بنك اسرائيلي اي «بنك هابوعاليم» في غضون الشهرين المقبلين.

الى هذا يضيف جوليان اوزان وريتشارد لابر انه من المنتظر ان تتعزز جهود الشركات الاسرائيلية وتتكثف بغية تجميع المال من المستثمرين الدوليين.

وتأمل مجموعة «تاديران» في تجميع ما يصل الى ٨٠ مليون دولار عن طريق طرح اسهمها في وقت واحد في كل من لندن ونيويورك على ان يرافق هذا الطرح ادراج اسهم المجموعة في بورصة تل ابيب.

ويذكر أن هذه المجموعة واحدة من شركات اسرائيلية، زاد عددها عن العشر، ناشطة في المجال التقني او المجال التصديري، دخلت الاسواق الدولية في غضون العامين الماضيين.

وبعدما احرزت عملية السلام في الشرق الاوسط بعض التقدم العام الجاري نحو تسوية سلمية في المنطقة كلها، يدخل الى الاسواق المالية الدولية عدد كبير متنوع من الشركات الاسرائيلية سعيا وراء زيادة الرأسمال.

وقال نيال سيياغمونتيفيوري، مدير قسم تمويل الشركات في مؤسسة «بي زد دابل يو» ان المؤسسات الاستثمارية الأوروبية تزداد استعدادا لشراء الاسهم الاسرائيلية. واضاف: «منذ ثلاث سنوات كانت اسرائيل لا تزال في موضع المنبوذ المالي في اوروبا. لكن حصلت تبدلات كبيرة ملحوظة في غضون السنوات الثلاث الاخيرة وصار المستثمرون يعتبرون اسرائيل الان دولة كسائر الدول التي تستأهل الاستثمارات الاجنبية».

ويقول مصرفي ناشط في مؤسسة «ليمان براذرز» التي شاركت في ١٨ صفقة تتناول الاسهم الاسرائيلية منذ عام ١٩٩١ ولها مكتب رسمي في تل ابيب الان، ان المستثمرين الدوليين بدأوا يعتبرون اسرائيل «سوقا صاعدة».

من جهة اخرى، بات من المنتظر ان يؤدي التقدم في المجال السياسي الى انهاء العزلة الاسرائيلية في العالم ما يفتح امام مصدريها اسواقا جديدة ويعزز اندماجها الاقتصادي مع جيرانها. ويضيف هذا المصرفي قوله: «يعتقد المستثمرون ان اسرائيل ستصبح مركزا اقليميا».

ومن المنتظر ان تسعى الشركات الاسرائيلية الى تجميع نحو بليوني دولار العام المقبل. ففي اكبر صفقة من صفقات المؤسسة الاسرائيلية يتوقع ان تبيع مؤسسة بيزيق التابعة للدولة الناشطة في مجال الاتصالات كافة، ٢٥ في المئة من اسهمها بهدف الحصول على نحو ٧٠٠ مليون دولار. وستعرض اسهم المؤسسة في كل من لندن ونيويورك وتل ابيب، وربما في سوق من اسواق الشرق الاقصى. واذا تمت عملية البيع على النحو المخطط له ستتدنى حصة الحكومة الاسرائيلية في هذه المؤسسة الى ٥١ في المئة من الاسهم. ويذكر ان مؤسسة «مورغن ستانلي» كلفت بتقديم المشورة الخاصة بهذه الصفقة.

وترغب الحكومة الاسرائيلية ايضا في بيع ٢٢ في المئة من اسهم شركة «اسرائيل كميكالز»، اكبر شركة اسرائيلية ناشطة في مجال الكيماويات والسماد، عن طريق طرح الاسهم في الاسواق الدولية في شباط (فبراير) المقبل. واذا تمت عملية البيع، ستتدنى حصة الدولة الاسرائيلية في هذه الشركة الى ٢٨ في المئة من الاسهم.

ومن المنتظر أن تحصل عملية البيع نحو ١٩٠ مليون دولار. وتقدم المشورة اللازمة هنا مؤسسة «فارثايم شرودر» في حين ستنسق عملية طرح الاسهم في الاسواق الدولية مؤسسة «ليمان براذرز».

وتعتبر شركة الطيران «العال» ثالث مرشح جدي للتخصيص عن طريق طرح الاسهم في الاسواق الدولية عام ١٩٩٥. وتنوي الحكومة الاسرائيلية بيع ٥١ في المئة من اسهم هذه الشركة لقاء ما بين ٧٥ و٢٠٠ مليون دولار. والمنتظر ان تقدم مؤسسة «بي زد دابل يو» المشورة اللازمة لعملية البيع هذه.

ومن الشركات الخاصة الكبيرة التي تسعى الى ادراج اسهمها في البورصات الدولية، شركة «افريكا اسرائيل» وهي شركة استثمارية كبيرة تنشط في المجالات العقارية والتأمينية والسياحية، وتخطط لتجميع بين ١٥٠ و٢٠٠ مليون دولار من بورصات نيويورك ولندن وفرانكفورت. وتم تكليف مؤسسة «مورغن ستانلي» لكي تنسق عملية طرح الاسهم في الاسواق الدولية.

تضايق أوروبي من إسرائيل لتفضيلها السوق الأميركية

شهدت العلاقات الأوروبية - الإسرائيلية نوعاً من التوتر الصامت في الآونة الأخيرة حول تجديد الإتفاق التجاري والتكنولوجي المعقود بين الدولة العبرية والسوق الأوروبية منذ ٢٠ سة. وتطالب إسرائيل اوروبا بخفض التعريفة الجمركية على بضائعها المصدرة الى الأسواق الأوروبية، وبزيادة تبادل البحوث العلمية. وما زالت هناك قضايا عالقة حول التجارة ببعض المنتوجات الزراعية.

وكانت أسواق المال الأوروبية، وخاصة في بورصة لندن، قد حذرت إسرائيل من مغبة تعويم شركاتها في نيويورك عن طريق بنوك الإستثمار الأميركية فقط، ومن انها قد تخسر منافع الطاقات الكبيرة لأسواق المال الأوروبية.

وقد جاءت هذه التعليقات من قبل ذراع الإستثمار لبنك باركليز (BZW)، ومن بنك واربورغ، وبنك الإتحاد السويسري (UBS)، وبنك ناشينال وستمنستر، وذلك بمناسبة طرح الحكومة الإسرائيلية ربع أسهم شركة «بيزيك» للإتصالات للبيع في الأسواق العالمية والتي ينتظر لها ان تحقق للحكومة مبلغ ٦٥٠ مليون دولار.

لكن المصرفيين الإسرائيليين يفضلون الولايات المتحدة لأنها، كما يقولون، المصدر الأساسي للرساميل الأجنبية، وتمتاز بقوة الطلب من المستثمرين الأميركيين.

وقد طرحت إسرائيل حتى الآن ٣٠ دفعة من الأسهم استأثر بمعظمها «ليهمان براذرز» الذي فتح مكتبا له في تل ابيب في السنة الماضية، وحققت من خلال ذلك ما يقرب من الميار دولار.

ابوظبي تنفيذ مشاريع قيمتها ٤,٩١ مليار دولار

■ اعلنت دائرة الاشغال في ابوظبي مشاريع تقوم بتنفيذها قيمتها الاجمالية نحو ١٨,١٤٣ مليار درهم (٤,٩٥٠ مليار دولار) بينها ٥,٦٠١ مليار درهم للطرق والجسور و١,٢٤١ مليار درهم للمطارات و٣,١٣٤ مليار درهم لأعمال الحفر والاستصلاح والموانيء البحرية و٨,١٦٧ مليار درهم لمشاريع المباني الحكومية.

وكشفت الدائرة في تقريرها عن مشاريع تنوي تنفيذها مستقبلا قيمتها ١١,٣٦٤ مليار درهم بينها ٤ مليارات درهم للطرق والجسور و١,٩٨٩ مليار درهم للموانيء البحرية واعمال الحفر والاستصلاح و٨٧٥ مليون درهم للمطارات و٤,٥ مليار درهم لمشاريع المباني الحكومية.وذكرت الدائرة انها تقوم حاليا باجراء الدراسات اللازمة لعدد كبير من المشاريع في مجال النقل والمواصلات تشمل الطرق والجسور بهدف توسيع وتطوير شبكة الطرق لتصبح ذات مستوى عال من الامان والسلامة.

وسيتم طرح هذه المشاريع في مناقصات فور اكتمال الدراسات واعداد الوثائق المتعلقة بها من اجل الشروع في تنفيذها. وتقدر الكلفة الاجمالية لهذه المشاريع بنحو اربعة مليارات درهم وتشمل ٣٣ مشروعا للطرق بين مدن امارة ابوظبي والطرق الداخلية ، ومن اهمها طريق ابوظبي - العين السريع بمراحله الثلاث. كما تشمل خطة دائرة الاشغال في مجال النقل والمواصلات تنفيذ عدد كبير من المشاريع في ميناء زايد في ابوظبي وميناء المصفح الذي يبعد ١٥ كيلومترا عن ابوظبي، الى جانب اعمال الحفر واستصلاح الاراضي في مواقع مختلفة.

وتبلغ الكلفة الاجمالية لهذه المشاريع نحو ١,٩٨٩ مليون درهم ومن اهمها توسيع وتعميق قناة ميناء زايد واعادة انشاء الارصفة ٥ - ٩ في الميناء ومشروع خزانات الوقود فيه. واعلنت الدائرة عن نيتها على تنفيذ مشاريع في مجال المطارات تصل كلفتها الى ٨٧٥ مليون درهم تشمل المدرج الثاني للطائرات في مطار ابوظبي الدولي وتوسيع مبنى الركاب ومبنى الاستقبالات الرسمية في المطار. وتشمل هذه المشاريع مبنى تموين الطائرات ومبنى شحن البضائع ومبنى مبردات مياه التكييف ومحطة الكهرباء الفرعية في مطار العين الدولي.

واعلنت دائرة الاشغال عن خططها لتنفيذ عدد كبير من مشاريع المباني الحكومية، تم طرح بعضها في مناقصات عامة. ويجري اعداد الدراسات والتصاميم لمشاريع اخرى قيمتها الاجمالية نحو ٤,٥ مليار درهم. وتتضمن قائمة هذه المشاريع ٤٠ مشروعا ابرزها انشاء متحف وحديقة للحيوانات في ابوظبي ومكتبة الشيخ زايد للاطفال ومبنى للتلفزيون بكامل التجهيزات والمدينة المرورية في ابوظبي ومستشفى للمعاقين. كما تتضمن انشاء فنادق ومدارس وعيادات صحية ومستشفيات واندية رياضية ومساجد.

واكدت الدائرة انها قد انجزت عام ١٩٩٤ مشاريع ذات اغراض مختلفة قيمتها الاجمالية نحو ١,٩٤٤ مليون درهم منها ١٧٥ مليون درهم للطرق والجسور و٥٤٧ مليون درهم للموانيء واعمال الحفر والاستصلاح و٢٩١ مليون درهم للمطارات و٩٣١ مليون درهم لمشاريع المباني الحكومية. وذكرت الدائرة انها انجزت في مجال الطرق مشاريع مختلفة اهمها مشروع تحسين طريق مطار ابوظبي الدولي بكلفة بلغت ٨٥ مليون درهم ومشروع ازدواج طريق ابوظبي - سويحان بمبلغ ٩٠ مليون درهم، كما نفذت في مجال الموانئ البحرية واعمال الحفر واستصلاح الاراضي مشاريع كلفتها ٥٤٧ مليون درهم بينها مشروع حفر واستصلاح شمال جزيرة صير بني ياس بمبلغ ٢٣٢ مليون درهم وقناة غرب مصفح بمبلغ ٩٠ مليون درهم واعمال في عدد من المدن الحديثة في امارة ابوظبي بقيمة ١٤٠ مليون درهم.

وقد انجزت حتى الآن مشاريع في مجال المطارات كلفتها ٢٩١ مليون درهم وتشمل العقد الرقم ٤ في المباني العامة في مطار العين الدولي بقيمة ١٣٠ مليون درهم وامداد الكهرباء وانارة منطقة الطيران في المطار بقيمة ١١٥ مليون درهم. ونفذت ٢٦ مشروعا خاصا بالمباني الحكومية كلفتها الاجمالية ٩٣١ مليون درهم تشمل مدارس ومستشفيات صغيرة تخصصية وعيادات ومجمعات سكنية للموظفين في المناطق النائية. اما ما هو قيد التنفيذ فهو مشاريع عدة في ابوظبي كلفتها الاجمالية ٤,٨٣٥ مليار درهم منها ١,٤٣٦ مليار درهم للطرق من ابرزها تحسين مستوى الطرق الدولية وخاصة بين ابوظبي والعين بمبلغ ٤٨٧ مليون درهم اضافة الى ٥٩٨ مليون درهم للموانيء البحرية و٧٥ مليون درهم للمطارات و٢,٧٣٦ مليون درهم لمشروعات المباني الحكومية.

الكويت مأزق فرض الرسوم وتسوية المديونيات

■ يدور جدل بين الحكومة والمعارضة في البرلمان الكويتي حول قضيتين اقتصاديتين متشابكتين.

اولاهما، هي كيفية تسوية ديون قديمة على القطاع الخاص تبلغ نحو ٢٠ مليار دولار مستحقة على بضعة الاف من الاثرياء، والشركات.

وكانت الحكومة اثارت حنق البرلمان حين الحت الى امكانية تمكين المدينيين من التسوية بشروط اسهل لانهاء المشكلة التي اضعفت الجهاز المصرفي على مدى عقد من الزمن.

والقضية الاخرى هي دعوة وجهتها الحكومة الى الكويتيين بهدف البدء في دفع رسوم على الخدمات العامة التي تدعمها الحكومة وذلك للحد من العجز في الميزانية الذي يستنزف احتياطيات الدولة شيئا فشيئا.

ويقول الدبلوماسيون، ان الحكومة اضعفت حجتها بشأن فرض الرسوم باصرارها في الوقت ذاته على املاء شروط اسهل لتسوية الديون.

ويعارض المشرعون بشدة تسهيل شروط تسوية التجار الاغنياء والشركات لديونهم خاصة بعد ان اثار غضبهم اكتشاف ممارسات ادت الى خسارة نحو خمسة مليارات دولار من استثمارات الكويت الخارجية في الاعوام الاخيرة.

وقال النائب ناصر الصانع: إن الشروط الاسهل ستكلف خزينة الدولة ١,٦ مليار دينار (٥,٣ مليار دولار) وقال ان شروط التسوية التي اقرت عام ١٩٩٣، ووصفها مصرفيون بأنها سخية، من شأنها ان تعود على الخزينة بمبلغ ٢,٤ مليار دينار (ثمانية مليارات دولار) اي انها تفوق عجز الميزانية خلال العام المالي الحالي بنحو ٦٠ في المئة. ويحتج كبار التجار على أن التسوية وفق الشروط الاصلية من شأنها ان تؤدي الى انهيار سوقي العقار والاسهم.

وستخوض الكويت في تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٩٦ انتخاباتها النيابية للبرلمان الذي يستمر للسنوات الاربع المقبلة، ومن المتوقع ان يتودد النواب المؤيدون للحكومة والمعارضون لها على حد سواء للناخبين عبر وعود بمزيد من العطاءات .

وفيما يتولى ولي عهد الكويت رئاسة الحكومة وفق التقليد المتبع فان الانتخابات ستحدد التركيبة السياسية للبرلمان وبالنتيجة تحدد الى حد ما مدى الاستقرار السياسي.

النائب احمد باقر قال: «اننا لا نريد ان يتغير قانون المديونيات الصعبة ولا نريد ضرائب جديدة او ان تخفض الحكومة انفاقها».

ومضى الى القول «لكن ان قام المدينون بالدفع (وفقا لشروط ١٩٩٣) سندرس كيفية تسوية موضوع الرسوم».

وقالت الصحف الكويتية : ان الحكومة ترغب في ان يسمح للمدينين بدفع نحو ٣٥ في المائة من مبالغ ديونهم اضافة الى تغييرات اخرى. ووفق شروط عام ١٩٩٣ ينبغي عليهم دفع ٤٥ في المائة.

ويجب على المدينين دفع ديونهم للدولة التي اشترت الديون من البنوك منذ ثلاثة اعوام في خطة انقاذ. ويعود منشأ تلك الديون الى انهيار «سوق المناخ» للاسهم عام ١٩٨٢ والاحتلال العراقي للكويت بين عامي ١٩٩٠ و١٩٩١.

وقال الصانع: إن الخلاف يحمل ما خلص اليه تقرير سري للبنك الدولي حول الاقتصاد . واضاف الصانع نقلا عن التقرير: «الاقتصاد الكويتي يعاني التردد في اتخاذ القرار وهو مصمم ليخدم مجموعة من رجال الاعمال وهو ذو اهداف قصيرة المدى لا تعطي بالاً للمصلحة العامة».

وقالت الصحف: إن رئيس الحكومة الشيخ سعد العبد الله الصباح الذي يؤيد تعديل خطة الديون التقى اخيرا باقطاب نواب المعارضة ليقنعهم بدعم تعديل برنامج الديون.

الا ان البرلمان كان نشطا ايضا حيث وافقت لجنته التشريعية على اقتراحات تجمد الرسوم على مستوياتها كما كانت في اول كانون الثاني (يناير) من عام ١٩٩٥ وتحظر فرض اي رسوم الا بقانون يقره البرلمان. وتحتاج هذه الاقتراحات الى مناقشة برلمانية عامة قبل ان يتم البت بشأنها.

وقال تقرير لمكتب «الشال للدراسات الاقتصادية» الذي يناصر فرض الرسوم ويعارض تعديل شروط تسوية الديون: «مجرد الكلام حول تعديل قانون المديونيات يضعف التركيبة الاقتصادية التي تعتمد على حرمة واستقرار القوانين والقواعد».

ومضى الى القول: «العواقب السياسية والاجتماعية المحتملة (لقرارات الحكومة) ستؤثر على استقرار الحكومات المستقبلية».

عُمان قلق دولي من الانفراط في الإنفاق

■ يعرب اقتصاديون اجانب بينهم خبراء من «صندوق النقد الدولي» و«البنك الدولي» عن قلقهم من ان عمان التي لا تملك موارد كبيرة كما في المملكة العربية السعودية والامارات العربية المتحدة المجاورتين ربما تفرط في الانفاق.

وكان «البنك الدولي» و«صندوق النقد» قد استكملا تقريرين منفصلين في أيار (مايو) وحزيران (يونيو) على التوالي خلصا الى ان الاستنتاج الرئيسي نفسه، وهو ان الحكومة بحاجة الى خفض الانفاق وزيادة الايرادات من اجل تقليل العجز في الميزانية الذي لا يمكن استمراره على الوتيرة نفسها.

ويقول مصرفيون وديبلوماسيون في مسقط ان الوضع الاقتصادي في سلطنة عمان لا يبعث على اليأس فمعدل مديونيتها الصافية منخفض نسبيا وهي تتمتع بسمعة طيبة بين البنوك، كما ان نسبة اجمالي الدخل للفرد اعلى من تلك الموجودة في معظم دول الشرق الاوسط.

وكانت الحكومة بدأت مناقشات علنية لتقرير «البنك الدولي» اخذت تعمل على تنفيذ بعض الافكار التي طرحت خلال زيارة وفد البنك لعمان في اوائل ١٩٩٣.

ومن اوضح الاشارات على محاولات الحكومة العثور على وسائل وموارد لتغطية العجز تجربة اشراك القطاع الخاص في اعمال اعتادت الحكومة ان تقوم بها مثل بناء محطات كهرباء ومحطات للصرف الصحي .

ويبدو ان العجز الحقيقي في ميزانية ١٩٩٤ قد انخفض بنحو الربع عن العجز في ١٩٩٣ . وتظهر احصاءات للاشهر العشرة الاولى من العامين انخفاضه الى ٢٣٧ مليون ريال (٦١٦ مليون دولار) من ٣١٠ ملايين ريال (٨٠٦ ملايين دولار). ولكن ميزانية هذا العام تتضمن ارتفاعا طفيفا مرة اخرى في الانفاق والعجز فضلا عن زيادة الانفاق الجاري مقابل الانفاق الاستثماري وهو ما يثير قلقا اكبر. ويتناقض ذلك صراحة مع ما اوصى به «البنك الدولي» و«صندوق النقد».

وتشمل الزيادة في الانفاق الجاري زيادة الانفاق الدفاعي الى ٦٦٧ مليون ريال (١,٧٣ مليار دولار) في ١٩٩٥ من ٦١٢ مليون ريال (١,٥٩ مليار دولار) في ١٩٩٤. ويمثل هذا ٢٨ في المائة من اجمالي الانفاق المقدر والبالغ ٢,١٦ مليار ريال (٥,٦٢ مليار دولار) .

ويمول العجز عن طريق السحب من احتياطيات نقدية عامة تم تكوينها للمستقبل فضلا عن اصدار سندات حكومية للتنمية والحصول على قروض دولية. ومما يشوش الصورة انه في حين تسحب الحكومة من الاحتياطيات فانها تحاول ايضا اضافة احتياطيات من ايراداتها النفطية.

ولكن ارقام صندوق النقد تظهر بوضوح ان الاحتياطيات النقدية مطروح منها الديون الخارجية والمحلية هبطت من ثمانية في المائة من اجمالي الناتج المحلي في ١٩٩٠ الى ناقص ثلاثة في المائة في ١٩٩٣ . وهذا رقم ضئيل بمعايير «البنك الدولي».

ولكن البنك والصندوق ومحللين اخرين اعربوا عن شكهم في امكانية مواصلة هذا النمط من الانفاق على المدى البعيد وعن قلقهم من انه يجري انفاق الاحتياطيات النفطية المحدودة.

وتحدث الصندوق عن «هشاشة» في الميزانية وفي هياكل ميزان المدفوعات، وفي حين يرحب بالاجراءات المالية وغيرها التي اتخذت حتى الآن فقد دعا الى المزيد من الخفض كي تتجنب البلاد عملية تصحيح قد تضطر اليها اذا تراجعت الثقة.

ومن الاسباب التي تجعل وضع الانفاق تحت السيطرة اكثر الحاحا وجود انفجار سكاني حيث يتزايد السكان بمعدل يتراوح بين ٣,٥ و٣,٩ في المائة سنويا ليكون من اعلى المعدلات في الشرق الاوسط، الامر الذي سيخلق ضغطا هائلا على الاقتصاد في المستقبل.

ونصف السكان هم في سن ١٥ عاماً أو أقل . أي أنهم شبان سيركضون وراء طلب للوظائف خالقين ضغوطاً اضافية على الاقتصاد. وتحاول الحكومة تشجيع تنظيم الاسرة وتوطين الوظائف التي يشغلها اجانب ولكن التحدي الكبير هو توفير العمل لكل من هم بحاجة اليه.

ورغم القيود الموضوعة على الانفاق فان الحكومة تقول انها ملتزمة رسميا بكل مشروع قدم. الا انه بات من الواضح انه لا يمكنها المضي قدما في جميع المشروعات في وقت واحد لا سيما مشروعين للغاز يتكلفان عدة مليارات من الدولارات لدعم العائدات النفطية للسلطنة. ومن الواضح ان هناك اولوية اقل لخط انابيب للغاز تحت مياه المحيط الى الهند بالمقارنة بمشروع للغاز الطبيعي المسال يستهدف «أسيا بصفة اساسية».

وقالت مصادر اقتصادية غربية انه لا يمكن المضي قدما في المشروعين معاً لسببين رئيسيين هما انه لا توجد احتياطيات كافية مؤكدة من الغاز حتى الان لدعم المشروعين، بالاضافة الى انه سيكون من الصعب تدبير مليارات الدولارات في آن واحد.

ويتكلف مشروع الغاز الطبيعي المسال نحو ثمانية مليارات دولار ويجوب المروجون له العالم للحصول على تعهدات قوية من العملاء لشراء ستة ملايين طن سنويا وهي الطاقة الانتاجية للمشروع.

والهدف هو ان يبدأ الانتاج بحلول عام ٢٠٠٠ وان كان ذلك يتوقف بالكامل على امكانية تأمين الزبائن في ضوء منافسة شرسة من مشروع قطري او اكثر ومشروعات عديدة في اليمن وفي خارج المنطقة.

قرضان كويتيان بقيمة ٧٤ مليون دولار

وقعت سلطنة عمان على اتفاقي اقتراض مع الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية للحصول على ٧٤,٤ مليون دولار لتمويل مشروعين في مجالي المواصلات وتحلية المياه.

وقال بيان لوزارة المالية والاقتصاد العمانية: إن الصندوق الكويتي سيقدم مبلغ ٣٣,٨ مليون دولار لتمويل المرحلة الاولى من مشروع توسيع طريق الرسيل - نزوي (شمال شرق) بطول ٣٦ كيلومترا الذي تبلغ تكلفته الاجمالية ٤٦ مليون دولار. ويتوقع ان يتم انجاز هذه المرحلة في تشرين الاول (اكتوبر) المقبل.

وينص الاتفاق الثاني على تقديم قرض بقيمة ٤٠,٦ مليون دولار للمساهمة في تمويل المرحلة الخامسة من مشروع توسيع «محطة الغبرة» لتحلية مياه البحر، وانتاج الكهرباء الذي تبلغ تكلفته الاجمالية ٩٥,٤ مليون دولار.

وكان «الصندوق الكويتي» قد قدم في العام الماضي قرضا بقيمة ٢٧ مليون دولار لتمويل المرحلة الرابعة من المشروع نفسه. واشار البيان الى ان المؤسسة الكويتية سبق ان ساهمت في تمويل عدد من المشاريع الانمائية في السلطنة في مجالات الغاز والاتصالات والطرق، ويتوقع ان تساهم في مشاريع اخرى في اطار خطة التنمية العمانية الخمسية التي تنتهي في اواخر العام الحالي.

ولم يذكر البيان شروط اتفاقيتي القرضين ولكن من المعروف ان الصندوق الكويتي يقدم قروضا ميسرة.

البحرين «الأوفشور» وراء نمو الناتج المحلي

■ في تقرير الحسابات القومية، الذي أعدته وزارة المالية والاقتصاد الوطني، احتل قطاع الخدمات المالية والعقارات المرتبة الاولى من حيث مساهمته في الناتج المحلي الاجمالي للدولة في عام ١٩٩٣، وساهم بنسبة ٢١,١٪ وبلغت قيمة مساهمته ٣٦٩,٣ مليون دينار بحريني من اجمالي الناتج المحلي البالغ ١,٧٤ مليار دينار بحريني. وكانت المؤسسات المالية الخارجية (الافشور) هي المساهم الاكبر من هذا القطاع في الناتج المحلي الاجمالي، وبلغت نسبتها ١٠٪ وجاء بعده قطاع الادارة العامة حيث ساهم بنسبة ٢٠,٣٪ ثم قطاع الصناعات التحويلية بنسبة ١٤,٧٪ ثم قطاع المواصلات والاتصالات بنسبة ١١,٧٪ كما ساهم قطاع التجارة والفنادق والمطاعم بنسبة ١١,٣٪ اما بقية القطاعات غير النفطية فقد بلغت مساهمتها ٤,٥٪.

واوضح التقرير ان معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي لدولة البحرين خلال عام ١٩٩٣ قد بلغ ٤,٨٪ مسجلا بذلك ارتفاعا طفيفا عن معدل النمو للعام الاسبق ١٩٩٢ والذي بلغ فيه ٤,٥٪، وبلغت قيمة اجمالي الناتج المحلي المتحقق خلال عام ١٩٩٣ نحو ١,٧٤ مليار دينار في مقابل ١,٦٦ مليار دينار للعام ١٩٩٢.

وجاء في التقرير، انه على الرغم من ان قيمة مساهمة القطاع النفطي في الناتج المحلي الاجمالي قد ارتفعت بنسبة ٤,٨٪ لتصل الى ٢٩٢,٢ مليون دينار في عام ١٩٩٢، الا ان نسبة مساهمة هذا القطاع في الناتج المحلي الاجمالي قد انخفضت انخفاضا طفيفا خلال عام ٩٣ لتصل الى ١٦,٧٪ مقابل ١٦,٨٪ في عام ١٩٩٢.

رأسهم القطاع غير النفطي بنسبة ٨٣,٣٪ في الناتج المحلي الاجمالي خلال ٩٣ مسجلا بذلك ارتفاعا مقداره ٤,٩٪ عن العام السابق.

وعزا التقرير هذا الارتفاع الى نمو معظم القطاعات غير النفطية ، اذ سجلت انشطة الخدمات المالية نموا ملحوظا وبلغ في نشاط الوحدات المصرفية الخارجية ١٨,٧٪ وفي المؤسسات المالية المحلية ١٦٩,٥ كما سجل قطاع البناء والتشييد نموا بنسبة ٣,٥٪ وقطاع المواصلات والاتصالات نموا بنسبة ٤,٧٪ وقطاع الادارة العامة بنسبة ٢,٩٪ وقطاع الصناعات التحويلية بنسبة ٢,٢٪ وقطاع الخدمات الاجتماعية بنسبة ٧٪.

ومن بين القطاعات التي سجلت انخفاضا في قيمة الناتج المحلي الاجمالي المتحقق عنها قطاع التجارة الذي سجل انخفاضا بنسبة ٣,٢٪ وارجعها التقرير الى انخفاض قيمة الواردات السلعية وكذلك قطاع الفنادق الذي سجل انخفاضا بقيمة ٢,١٪.

من جانب اخر ذكر التقرير ان قيمة اجمالي الاستهلاكات النهائية سجلت انخفاضا طفيفا بنسبة ٠,٣٪ في عام ١٩٩٣ نتيجة الانخفاض في قيمة الواردات السلعية غير النفطية وتراجع حجم استهلاك القطاع الخاص الى ٥٥٣,٦ مليون دينار مقابل ٥٧٣,٨ مليون دينار في ١٩٩٢، وارتفعت في المقابل قيمة استهلاكات القطاع الحكومي لتصل الى ٤٤١,٩ مليون دينار في مقابل ٤٢٤,٦ مليون دينار في ٩٢ . كما تراجع نصيبها من اجمالي الانفاق على الناتج المحلي الاجمالي الى ٥٦,٩ مقابل ٥٩,٩٪.

وارتفعت الاستثمارات الاجمالية بنسبة ٩,٦٪ في عام ١٩٩٣ مسجلة بذلك انخفاضا عنها في عام ١٩٩٢ عندما بلغت ١٢,٦٪.

في تقرير المؤسسة العربية لضمان الاستثمار:

«الأوفست» سهّل نقل التكنولوجيا الى الخليج وحقق مشاريع جديدة

■ منذ ان بدأت العقود العسكرية، وعقود المقاولات الضخمة في الخليج ترتفع ارقامها ونسبها الخاصة من الناتج المحلي الاجمالي خلال الثمانينات، سعت دول الخليج، وعلى رأسها المملكة العربية السعودية، الى استعادة جانب من تلك الاموال في مشاريع انتاجية مشتركة مع الشركات الغربية البائعة للمعدات.

وقد اطلق على هذه العملية في حينه «الاوفست» ، اي موازنة المال المحول الى الخارج باستثمارات تنتقل معها الاموال والتكنولوجيا من الخارج الى الداخل.

ثم اتسعت هذه العملية لتشمل دولا خليجية اخرى دخلت في عقود ضخمة مع شركات عالمية، منها دولة الامارات العربية ودولة الكويت.

وقد اصبح «الاوفست» الان عنصرا مهما في التعامل التجاري مع الخارج وفي تحديد المشاريع المنتجة في الداخل وتمويلها وايجاد اسواق خارجية لها، في ضوء الخطط الرامية الى جلب التكنولوجيا المتطورة وتنويع مصادر الدخل القومي.

وقالت «المؤسسة العربية لضمان الاستثمار» المنبثقة عن جامعة الدول العربية: إن تجارة «الاوفست»، اي الصفقات التجارية المتبادلة، مطبقة حاليا في ثلاث دول خليجية هي دولة الامارات والمملكة العربية السعودية والكويت. ويذكر ان نظام «الاوفست» تطبقه ٢٠ دولة في العالم حتى الآن ووصل حجم العقود الموقعة في اطارها نحو ٤٠ مليار دولار. واوضحت نشرة المؤسسة العربية لضمان الاستثمار لشهر شباط (فبراير) ١٩٩٥ ان تجارة «الاوفست» تقتصر عادة على عمليات شراء المعدات العسكرية، وكذلك على العقود المدنية الكبيرة كشراء الطائرات المدنية وانشاء مرافق البنية الاساسية اضافة الى عقود الخدمات المتطورة.

وتقضي عقود «الاوفست» التي توقع عادة بين الشركات المتعددة الجنسية او مجموعة من الشركات وبين الحكومات، باعادة استثمار نسبة من قيمة الصفقة في مجالات تعود بالفائدة المباشرة على البلد المستورد حيث تشمل مثلا اتفاقيات الشراء المتقابل او تنفيذ استثمارات مباشرة في البلد المضيف بالاشتراك مع مستثمرين محليين ونقل التكنولوجيا لانتاج سلع معينة بترخيص من المصدر او استعمال مواد وسلع محلية لصناعة المعدات او السلع التي ينوي الاخير تصديرها الى البلد المعني. ونوهت النشرة الى تفاوت النسبة المعاد استثمارها من دولة الى اخرى حيث يمكن ان تصل الى ١٠٠٪ احيانا وتتراوح هذه النسبة في الدول العربية الثلاث بين ٣٠٪ في الكويت و٣٥٪ في السعودية و٦٠٪ في دولة الامارات. أما بالنسبة الى المهلة التي تعطى للشركات كي تباشر التنفيذ فهي ٧ سنوات في دولة الامارات و٨ سنوات في الكويت و١٠ سنوات في السعودية.

«الاوفست» في الامارات

وذكرت النشرة الشهرية ان التطور البارز في تنفيذ برنامج «الاوفست» في دولة الامارات العربية المتحدة تمثل في الاعلان عن تأسيس شركة للاستثمارات المالية باسم «شركة الامارات للاستثمارات المالية» وشركة باسم «شركة الامارات للاستثمارات الخاصة». تهدف الى حشد الالتزامات المالية المتوجبة على الشركات الاجنبية بموجب برنامج الصفقات المتقابلة واستثمارها في مشروعات قائمة او مشروعات جديدة داخل دولة الامارات. يساهم في الشركة «بنك تشيس مانهاتن» وعدد من رجال الاعمال والمستثمرين المحليين.

ويتولى «بنك تشيس مانهاتن» مهمة ادارة واستثمار الاموال المتجمعة والتي تقدر تبعا للاتصالات الاولية مع الشركات الاجنبية المعنية ببرنامج «الاوفست» ومع مستثمرين محليين، بحوالي مليار دولار يتوقع ان ترتفع الى اكثر من ١,٤ مليار دولار عند مباشرة الشركة نشاطها، الأمر الذي يسمح لها بالدخول في مشروعات ضخمة لا تتمكن شركة واحدة من تنفيذها.

وتم من ناحية اخرى اطلاق عدة مشروعات صغيرة الحجم نسبيا كان ابرزها مشروع «وستنغهاوس» الخليج ويهدف الى انشاء عدة مشروعات صناعية يتكامل انتاجها مع انتاج شركة وستنغهاوس لاسيما في مجالات الطاقة والكهرباء ومعدات البيئة والاجهزة الاليكترونية. ويأتي هذا المشروع تنفيذا لالتزام الشركة باعادة استثمار جزء من قيمة الصفقة التي فازت بها لتزويد القوات المسلحة بدولة الامارات باجهزة اليكترونية. وثلاثة مشروعات تنفذها شركة «ماكدونالد دوغلاس» بالاشتراك مع عدد من المستثمرين المحليين تنفيذا للالتزام الناجم عن صفقة طائرات «اباتشي» العمودية. يتعلق المشروع الاول بانشاء شركة لتأجير المعدات الثقيلة لآجال طويلة هي شركة «ميدل ايست» للتأجير طويل الأمد للمعدات برأس مال قدره ٧٥ مليون دولار. اما المشروع الثاني فيهدف الى انشاء شركة لانتاج طابعات الليزر وتسويقها في منطقة الخليج.

والمشروع الثالث يتعلق بانشاء مصنع لانتاج المواد المستخدمة في مكافحة التلوث النفطي.

وهناك مشروع مشترك بين شركة «ايروسبيسيال » الفرنسية التي فازت بعقود تسليح كبيرة في دولة الامارات، مع شركة ابو ظبي لصيانة الطائرات يهدف الى انشاء مركز لصيانة الطائرات الحديثة حيث تتولى الشركة الفرنسية نقل الانظمة الفنية التي تستخدمها في عمليات الصيانة اضافة الى تدريب الكوادر الاماراتية، الامر الذي يجعل شركة ابوظبي لصيانة الطائرات قادرة على اختبار وصيانة جميع انواع الطائرات تقريبا.

كما ان هناك مشروعا مشتركا بين شركة «مارتن ماريبتا اوفرسيز» و«مجموعة ابن خلدون» الاماراتية لانشاء مركز طبي تخصصي مجهز بأحدث المعدات ويتم ربطه بعدد من مراكز العلاج المتقدمة في الولايات المتحدة واوروبا، بحيث يمكن الحصول على تشخيص مباشر دونما الحاجة الى السفر، وتقدر التكاليف الاستثمارية للمشروع الذي يتوقع البدء بتنفيذه في شهر حزيران / يونيو المقبل بحوالي ٤٠ مليون درهم

ويبدو ان سعي الشركات المصدرة للسلاح للفوز بحصة من سوق الامارات من جهة وقناعتها بجدوى الاستثمار فيها من جهة اخرى، ادى الى مبادرة بعض الشركات الى الدخول في مشروعات استثمارية قبل الفوز بأية عقود تسليح على امل ان يساهم ذلك في تحسين فرص فوزها. خاصة وان قيمة مثل هذه الاستثمارات تحتسب ضمن الالتزامات المرتبة على اي صفقة تبرمها الشركة المعنية مستقبلا.

ومن الامثلة على ذلك اعلان شركة «نيويورت نيوزشيب بيلدنغ» وهي فرع لشركة تينيكو الاميركية عن عزمها على المشاركة في مشروع ضخم لانشاء وتصليح السفن التجارية يقام في منطقة مصفح الصناعية في مدينة ابوظبي وتقرر ان تساهم فيه مبدئيا «شركة المستثمر الوطني» الاماراتية التي ستتولى ادارة الاستشارات والتنسيق بين مجموعة الشركات والهيئات التي تدير الاصدار العام وتضم بنك ابوظبي الوطني وشركة «ارنست انديونغ» ومكتب «هادف الظاهري» وشركة للمحاماة والمؤسسة القانونية الدولية.

وتقرر طرح اسهم الشركة للاكتتاب العام في الربع الاول من العام المقبل. ومع ان الشركة الاميركية غير معنية ببرنامج «الاوفست» الا انها تتوقع ان تؤدي مساهمتها في المشروع الى تحسين فرص حصولها على عقود من دولة الامارات في المستقبل اضافة الى كون المشروع مجديا من الناحية الاقتصادية كما اعلن ممثل الشركة.

وفي السياق نفسه اعلنت شركة «سيكورسكي باتال» عن عزمها على انشاء مركز متخصص لنقل وتوطين التكنولوجيا، اذ فازت بالصفقة التي تتفاوض بشأنها مع دولة الامارات لتزويدها بطائرات عمودية من طراز «سيهول». وتعتمد شركة «سيكورسكي» في عرضها هذا على كونها جزءا من شركة يونايتد تكنولوجيز كوربوريشن.

«الأوفست» في السعودية

وذكرت النشرة ان السعودية كانت اول دولة عربية تطبق برنامجا متكاملا للتوازن الاقتصادي يشمل عقود شراء المعدات العسكرية ويقضي باعادة استثمار نسبة تصل الى ٣٥٪ من قيمة اي صفقة في مشروعات استثمارية داخل المملكة.

كما قامت المملكة خلال العام الحالي بتوسيع نطاق البرنامج ليشمل العقود المدنية الضخمة. وكانت الخطوة الاولى في هذا المجال عقد توسيع وتحديث شبكة الهاتف السعودي والهادف الى اضافة ١,٥ مليون خط هاتفي جديد و٢٠٠ الف خط هاتف نقال (خلوي) تبلغ قيمة العقد الذي فازت به شركة «اي تي اند تي» الاميركية حوالى ٤,١ مليار دولار. ومن التطورات المهمة في تنفيذ برامج التوازن، قيام شركة «صافولا السعودية» بتوقيع اتفاق مشاركة مع شركة «تايت اندليل» البريطانية قيمته ١٧٣ مليون دولار تنفيذاً لجزء من التزامات بريطانيا بموجب «برنامج اليمامة».

ويقضي الاتفاق باقامة مصنع لتكرير السكر ومصنع اخر لطحن الحبوب. وقد بوشر بتنفيذ مشروع السكر حيث تم تأسيس الشركة المتحدة للسكر برأسمال قدره ٤٥ مليون دولار. تساهم فيها «شركة صافولا» بنسبة ٥١٪ «وتايت اندليل» بنسبة ١٥٪ وتتوزع النسبة الباقية وقدرها ٣٤٪ على ١٣ مساهما سعوديا غالبيتهم من تجار السكر.

ومن ابرز المشروعات التي تمت اقامتها في اطار هذه البرامج، مشروع شركة الاليكترونيات المتقدمة وشركة المعدات المكملة للطائرات وشركة السلام للطائرات والشركة الدولية لهندسة النظم وشركة الشرق الاوسط لمحركات الطائرات والشركة السعودية للتقنية والتدريب وشركة ذهب المتخصصة في تكرير وانتاج الذهب.

كما قامت شركة «جنرال موتورز» وست شركات سعودية بتأسيس شركة مشتركة باسم «شركة الشرق الاوسط للبطاريات» تتولى انشاء مصنع لانتاج نوع حديث من البطاريات لا يحتاج الى صيانة. كما قامت «شركة التوريدات السعودية » بانشاء مصنع لانتاج الادوية بالتعاون مع شركة «غلاسكو» البريطانية.

الاوفست في الكويت

واشارت نشرة المؤسسة العربية لضمان الاستثمارات الى انه بوشر بتطبيق برنامج «الاوفست» في الكويت عام ١٩٩٢.

وتقدر قيمة العقود المتوقع ابرامها في اطار هذا البرنامج بحوالى مليار دولار مع ٨ شركات فازت بصفقات عسكرية في البلاد. اما العقود التي تم توقيعها بالفعل فقد بلغت قيمتها حوالى ٣٠٠ مليون دولار مع ٤ شركات. كما قامت الكويت ايضا بتوسيع نطاق البرنامج ليشمل بعض العقود المدنية حيث تم الترتيب مع مجموعة من ثلاث شركات يابانية هي «ميتسوي» و«ميتسوبيشي» و«ساساكورا» لتطبيق برنامج «الاوفست» على عقد انشاء «محطة الزور» لتوليد الطاقة الكهربائية بقيمة ٧٢١ مليون دولار. ومن ابرز التطورات على صعيد التطبيق كان اعلان اللجنة الاستشارية الخاصة ببرنامج «الاوفست» موافقتها المبدئية على المشروع الذي تقدمت به شركة G.K.N البريطانية في اطار التزامها باعادة استثمار ما نسبته ٣٠٪ من قيمة صفقة تزويد الجيش بمعدات عسكرية.

ويتعلق المشروع بمعالجة المخلفات الصلبة للشركات العاملة بمنطقة الشعيبة الصناعية واغلبها شركات نفطية تابعة للدولة وتتراوح تكاليف المشروع ما بين ٣٥ الى ٤٥ مليون دولار.

وكانت ادارة منطقة الشعيبة بالكويت قد تلقت طلبات عديدة من الشركات العاملة في المنطقة تحثها على سرعة اقامة هذا المشروع كحل لمشكلة رمي المخلفات السائلة في البحر والصلبة في الصحراء.

وقد بينت دراسة الجدوى التي اعدت لمشاريع معالجة المخلفات الصناعية السائلة والصلبة من قبل احد المكاتب الاستشارية الوطنية بالتعاون مع احد المكاتب الهندسية الاميركية ان المشروع يشكل فرصة استثمارية مجدية وآمنة. ويعتبر المشروع في حال انجازه ثاني مشروع يقام في اطار برنامج «الاوفست»، وكان المشروع الاول الذي وافقت وزارة التجارة والصناعة على الترخيص له هو انشاء «شركة الضوء» الكويتية و«شركة هيوز» الاميركية التي فازت بصفقة لتزويد الجيش الكويتي بمعدات عسكرية ترتب عليها التزام باعادة استثمار ما قيمته حوالي ٢٧,٧ مليون دولار في السوق المحلية وتحددت اهداف الشركة بأربعة مجالات.

الاول توفير خدمات الصيانة في المجالين المدني والعسكري.

والثاني انشاء مركز للمعلومات لمساعدة الهيئات الحكومية في توفير بعض الخدمات للمواطنين.

والثالث توفير الخدمات المتعلقة بالاتصالات الفضائية سواء للمؤسسات او الافراد.

اما المجال الرابع فيتعلق بصناعة الالكترونيات وتوفير خدمات الصيانة والتطوير للنظم والاجهزة لدى الشركات الحكومية والخاصة.

واعلنت مصادر الشركة انها تمكنت حتى الان من الحصول على عقود عمل من جهات حكومية وخاصة تقدر قيمتها بحوالي ٧ ملايين دينار. وهناك شركات اخرى تلتزم بالبرنامج ويجري التشاور معها لتوقيع مذكرات تفاهم تقدر قيمتها بحوالى ٥٣٩,٩ مليون دولار، هي «جنرال ديناميكس» الاميركية وشركة «تليكوم» الاميركية ايضا للاتصالات. كما يجري التفاوض مع جمهورية روسيا الاتحادية لتوقيع مذكرة بقيمة ٢٢٨,٩ مليون دولار من قيمة عقدها الموقع مع الكويت بقيمة ٧٦٣ مليون دولار.

دبـي

«دبي للإستثمار» خطوة نحو التخصيص في الإمارات

■ تستعد فعاليات دبي الاقتصادية ورجال اعمال للاعلان عن تأسيس شركة استثمارية عملاقة هي الاكبر من نوعها في الامارات تعنى بشؤون الاستثمار وتحمل اسم «دبي للاستثمار». وقالت مصادر مطلعة إن الشركة الجديدة التي يبلغ رأس مالها ١,٣ مليار درهم (٣٥٠ مليون دولار) حصلت بالفعل على موافقات مبدئية من السلطات المختصة لممارسة نشاطها الاستثماري في مختلف المجالات الاقتصادية بما فيها القطاعات الزراعية والصناعية والسياحية والخدمية اضافة الى ادارة المشاريع.

واضافت ان ٤٠٪ من رأس مال الشركة الجديدة سوف تسهم فيها الى جانب رجال الاعمال والبنوك والمؤسسات التجارية حكومة دبي، في حين سوف تطرح النسبة الباقية ٦٠٪ للاكتتاب العام على مواطني الدولة.

وقالت المصادر ذاتها، ان اللجنة التي اختارها المؤسسون للشركة الجديدة قدمت طلبا الى الدائرة الاقتصادية في دبي للحصول على موافقتها، وقد شكلت الاخيرة لجنة ضمت ممثلين عنها وعن وزارة الاقتصاد والتجارة، حيث اوصت اللجنة التي عقدت اجتماعا الاسبوع الماضي بالموافقة على تأسيس شركة دبي للاستثمار كشركة مساهمة عامة. وقال مصرفيون : إن الشركة الجديدة التي ستقام على اسس استثمارية وتجارية بحتة ستمارس اعمالها في الامارات والخارج، معتبرين ان التغيرات التي شهدتها اسواق الاستثمار المحلية والعالمية، والفرص المتاحة فيها، باتت تتطلب وجود شركات كبيرة تتعامل معها وتفوز بها. واشاروا الى ان اطلاق الشركة الجديدة التي تضم لائحة مؤسسيها بعض الاسماء الكبيرة والناجحة في المجالين التجاري والمصرفي في دبي، منها مجموعة بنوك دبي الرئيسية وهي بنك الامارات الدولي وبنك دبي الوطني وبنك دبي التجاري وبنك الشرق الاوسط (المملوك لبنك الامارات الدولي) ومجموعة الملا التي يملكها وزير المواصلات محمد سعيد الملا، يتزامن مع الاستعدادات الجارية لتأسيس سوق للاوراق المالية في الامارات، كما يتزامن مع بروز اتجاه قوي لدى الحكومة لبيع بعض الشركات الكبيرة المملوكة لها الى القطاع الخاص للقيام بدور اكبر في التنمية واتاحة دور اكبر للاستثمارات الخاصة.

وتعد شركة دبي للاستثمار ثاني شركة استثمار مالية كبيرة يتم تأسيسها، حيث توجد شركة مماثلة في ابوظبي باسم شركة ابوظبي للاستثمار التي يمتلك جهاز ابوظبي للاستثمار معظم اسهمها.

ويوجد ايضا صندوق استثماري في ابوظبي يتولى ادارة الاموال المتحققة من تطبيق برنامج «الاوفست» على عقود السلاح التي تبرمها الامارات مع الدول الاخرى، ويزيد رأسمال هذا الصندوق على مليار دولار، وتساهم فيه شركات مالية محلية والشركات الاجنبية الموردة للاسلحة ويقوم بادارته «بنك تشيس منهاتن» الذي يتولى البحث عن فرص استثمارية مناسبة لحساب الشركات سواء داخل الامارات او في الخارج.

وفي ما يتعلق بشركة دبي للاستثمارات فان المصادر الاقتصادية تتوقع ان تكون باكورة اعمالها المساهمة في عمليات توسيع مصنع الالومنيوم التابع لشركة دوبال .

وقالت المصادر: إن المساهمة قد تكون مشاركة بحصة من شركة دوبال التي تخطط لتنفيذ مشروع توسعة بكلفة اجمالية مقدارها ٥٠٠ مليون دولار.

وحسب خطة التوسعة المقترحة سيتم رفع الطاقة الانتاجية للمصنع بنسبة ٥٢٪ لتصل الى ٣٧٢ الف طن سنويا مقابل ٢٤٥ الف طن حاليا .وقد اعلنت الشركة انه سيتم تمويل نصف كلفة التوسعة بشكل ذاتي وبمساعدة بنوك محلية في حين سيتم تمويل النصف الآخر من قرض مصرفي تديره شركة «ميريل لينش».

كانت أول دولة في الشرق فأصبحت آخر دولة في الغرب

تركيا تخسر أمام ايران في آسيا الوسطى وأمام اليونان في أوروبا

■ عندما انهار الاتحاد السوفياتي قبل سنوات كانت تركيا تأمل أن تقيم كتلة اقليمية في القوقاز وأواسط آسيا تحت قيادتها. وكان من المفترض ان تضم تلك الكتلة اضافة الى تركيا كلا من اذربيجان، وقازخستان، وقيرغيزستان، وتركمانستان، واوزبكستان، وجميعها جمهوريات اسلامية.

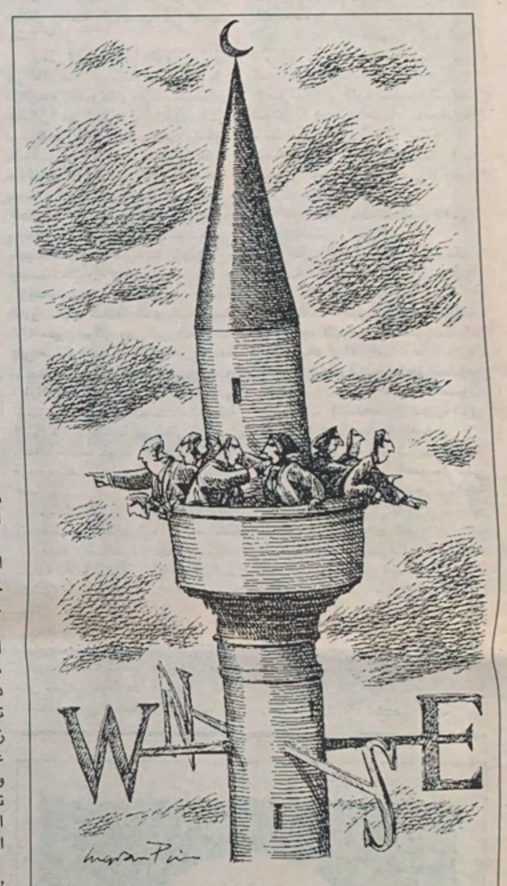
بل ان طموح الرئيس التركي سليمان ديميريل كان يتعدى هذه الكتلة عندما راح يتحدث عن «عالم تركي يمتد من بحر الادرياتيك الى سور الصين العظيم».

وكان ديميريل قد استضاف في خريف السنة الماضية مؤتمر قمة للدول المذكورة في اسطنبول لهذه الغاية. لكن زعماء تلك الدول سرعان ما ادركوا ان تركيا غير مؤهلة للقيادة لا ماليا ولا تقنيا.

ومن غير المستبعد ان تكون لاستقالة وزير الخارجية ممتاز صوصال علاقة بهذا الموضوع لأنه انتقد طموح رئيس بلاده قائلا:

«ان اهتمام تركيا بالمنطقة ما هو الا مجرد بادرة عاطفية، وان السياسة الخاصة بالمنطقة وضعت تحت الضغط العاطفي وهي لا تؤدي الى اي منفعة، بل هي عبء على اقتصادنا في الوقت الحاضر».

وقد شجع الغرب، ممثلا باوروبا والولايات المتحدة، تركيا على التعاطي مع دول المنطقة الوسطى من آسيا، ونظر نظرة ايجابية الى سعيها لمد نفوذها هناك، وذلك خشية ان تدخل اليها ايران العصبية الاسلامية المتطرفة.



عن « فاينننشال تايمز »

لكن ايران تصرفت تصرفا واقعيا وحذرا خشية ان يؤدي دخولها السافر الى نزعات انفصالية حتى داخل حدودها. والاهم من ذلك انها من البداية وضعت نصب عينيها هدفا استراتيجيا هو تقليص النفوذ التركي، ومعه النفوذ الغربي، بحيث لا يعود يشكل خطرا على امنها.

وجاء الانتصار الايراني الواضح اخيرا عندما قررت جمهورية اذربيجان اعطاء ايران حصة ملحوظة في الكونسورتيوم الدولي، (قيمة ٧,٤ مليار دولار)، لتطوير حقولها النفطية في منطقة بحر قزوين، مع ان ايران لم تكن داخلة في هذا الكونسورتيوم عند تشكيله. وقد ادخلت ايران فيه بعد زيارة قام بها وزير النفط الايراني غلام رضا اغا زادة الى باكو. وقامت الحكومة الاذرية في اعقاب تلك الزيارة بالتنازل عن خمسة في المائة من حصتها البالغة ٢٠ في المائة في الكونسورتيوم الى ايران.

ولم يكن ذلك مجرد نصر لايران، بل كان في الوقت ذاته نكسة كبيرة لتركيا وهي مشتركة في الكونسورتيوم الدولي المذكور بحصة نسبتها ١,٧٥ في المائة وحاولت عبثا رفع هذه الحصة.

طريق الحرير وطريق النفط

ولايران في سعيها الى مد نفوذها السياسي باحياء «طريق الحرية» التاريخي، ميزة على تركيا نظرا لأن لها حدودا مشتركة مع جميع دول المنطقة بما في ذلك اذربيجان، فكان من السهل عليها ان توقع معها سلسلة من اتفاقيات النقل والتجارة.

وشملت المبادرات الايرانية عدة اتفاقيات للنفط والغاز، منها اتفاقية للتعاون مع تركمانستان تشمل مد خط لنقل الغاز التركماني الى اوروبا عبر ايران.

كذلك وقعت اتفاقية مع قازخستان لنقل مليوني طن من النفط القازخستاني عبر بحر قزوين الى ايران ، ويدرس البلدان الان مشروعا لمد خط لانابيب النفط بينهما.

ولما كانت روسيا معنية بالأمر بسبب علاقاتها ومصالحها السابقة مع دول المنطقة، فان الروس ينظرون بحذر الى هذه الامتدادات النفطية لايران في الدول المجاورة خشية ان تؤدي الى مد خطوط للانابيب عبر ايران وخارج السيطرة الروسية.

لكن الايرانيين ادركوا من البداية اهمية الاتصالات واقامة البنى التحتية للمواصلات، فبدأوا بتسيير رحلات جوية كثيفة بين طهران وعواصم الجمهوريات الاسيوية. كما فتحوا نقاط العبور على الحدود واصلحوا الطرقات المؤدية اليها، واعدوا خططا لاقامة جسور ضخمة وطرقات واسعة.

بل ان العمل قد بدأ بالفعل بمد خط للسكك الحديد من مدينة «توجن» في تركمانستان الى مدينة مشهد الايرانية، حيث يتصل هذا الخط ببقية الشبكة الايرانية غربا الى اوروبا وجنوبا الى الخليج. كذلك تقوم ايران بتوسعة موانيء النقل البحري في بحر قزوين واقامة موانيء جديدة.

وبذلك، تكون تركيا قد خسرت السباق لتكون جسرا لدول اسيا الوسطى مع اوروبا الغربية. لكن ايران، وان كانت متقدمة في هذا السباق، الا انها تلقى منافسة شديدة من روسيا. الا ان خروج تركيا من السباق يسهل على ايران اقتسام المصالح والنفوذ مع الروس على الطرف الاخر من بحر قزوين.

وعلى الجبهة الاوروبية، اصيبت تركيا بنكسة جديدة عندما استعملت حق الفيتو للاعتراض على اقامة اتحاد جمركي بين تركيا والاتحاد الاوروبي، وهو امر اذا استمر سوف تكون له مضاعفات خطيرة ابعد من انقرة واثينا.

وقد ربطت اليونان مسألة دخول تركيا في اتحاد جمركي مع اوروبا بالمسألة القبرصية، لكن السياسية التركية الراغبة في فك عرى العلاقة مع اوروبا.

وبالتالي، فان السيدة تشيللر، لا ترى المشكلة الان بين تركيا واليونان، بل بين اليونان والاتحاد الاوروبي. وانطلاقا من هذا الرأي، فان ابعاد تركيا يمثل خسائر كبيرة للاتحاد الاوروبي وللغرب. ومن هذه الخسائر المتوقعة:

* ان تركيا تشكل سوقا استهلاكية كبيرة للبضائع الاوروبية (٦٠ مليون نسمة) ، وهي سوق تختزن امكانية كبيرة للنمو .

* ان عدم الاستقرار في تركيا من شأنه ان يمتد الى الجوار مما يرتب اعباء جديدة ومخاطر غير محسوبة على الاوروبيين.

* ان تركيا مازالت صالحة لتكون منطلقا للغرب الى جمهوريات آسيا الوسطى الحديثة الاستقلال، والى حزام روسيا الجنوبي، والى البلقان، والى الشرق الأوسط

* ان قيام حكم اسلامي معاد للغرب في تركيا من شأنه ان يقوض جميع الجهود المبذولة من مطلع هذا القرن لالباس تركيا لبوسا اوروبيا واعطائها الصبغة الاوروبية.

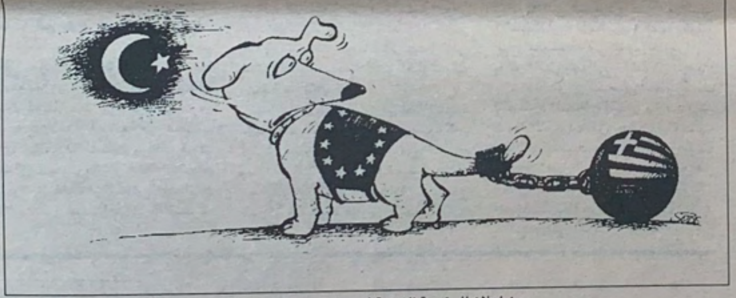
المناورة المزدوجة

لكن، في الأمر مناورة سياسية مزدوجة باتت رئيسة الوزراء تانسو تشيللر تتقنها. فالوجه الاول لهذه المناورة هو تخويف الاوروبيين بالخطر الاسلامي لحملهم على الاسراع في فتح الابواب لتركيا، والوجه الاخر هو استقطاب القوى السياسية لخلق حالة من التضامن مع حكومتها باسم معركة الدخول في اوروبا.

غير ان بعض المحللين، مثل ادوارد مورتيمار في جريدة «فاينننشال تايمز» اللندنية، يرى ان تركيا كنقطة تقاطع متفجرة في منطقة متفجرة قد تتحول قبل نهاية هذه السنة الى مأزق مؤلم للاوروبيين: الازمة الاقتصادية خانقة، والمشكلة الكردية مستفحلة، والتضييق على الحريات متفاقم، والحركة الاسلامية ممثلة بحزب «رفاه» في تصاعد.

ان دخول تركيا الحديثة في العلمنة الاوروبية على يد مؤسسها مصطفى كمال اتاتورك بعد انهيار الامبراطورية العثمانية، لم يكن بغير معارضة من نخب تركية عديدة كانت ترى في المعايب التي الصقها اتاتورك بالخلافة العثمانية محاسن تستحق التشبث بها. واحسن تعبير عن هذه الحقيقة الكلمة المأثورة التي اطلقتها خالدة اديب:

«كانت تركيا اول دولة في الشرق، فجعلها اتاتورك آخر دولة في الغرب»!



من اعلان للحكومة التركية في « وول ستريت جورنال »

استراتيجية تانسو تشيللر الجديدة للتقرب من اوروبا



تانسو تشيللر

■ بدأت تركيا تنفيذ استراتيجية تضم ستة عناصر هدفها التغلب على المعارضة الاوروبية القوية التي تصطدم بها لاقامة وحدة جمركية بين تركيا والاتحاد الاوروبي عام ١٩٩٦، وهي الوحدة التي تشكل غاية رئيسية من مرامي السياسة الخارجية التركية.

ويقول مسؤول تركي كبير يتولى في الوقت الراهن تنسيق الاستراتيجية التركية الهجومية في اوروبا: «بعد الاجتماع الذي عقد في كانون الاول (ديسمبر) الماضي صار لدى الاتراك حس اعمق بضرورة التعجيل». ويضيف، ان الاستراتيجية التركية الجديدة مؤلفة من ستة عناصر هي:

اولا: تتفاوض الحكومة والمعارضة التركيتان حول تعديل دستور عام ١٩٨٢ الذي سنه وقتها حكام تركيا العسكريون، وحول اصلاح القوانين الامنية الصارمة بغية التوفيق بين هذه القوانين والدستور وبين التشريعات الاوروبية الخاصة بحقوق الانسان. ويقول هذا المسؤول التركي: «سيصوت البرلمان الاوروبي على مشروع اقامة الوحدة الجمركية مع تركيا، ولهذا يتعين على تركيا ان تقيم الدليل على ان هذا التحول الى الديموقراطية هو في طريقه اليها».

ثانيا: تعزز تركيا اتصالاتها الديبلوماسية مع حكومات دول الاتحاد الاوروبي على المستويين الوزاري والخاص بكبار المسؤولين في الدولة التركية الذين يزورون العواصم الاوروبية بغية الضغط لصالح الوحدة الجمركية.

ثالثا: تنظم الحكومة التركية رحلات يقوم بها كبار الصناعيين الاتراك كي يضغطوا على الذين يتصلون بهم عادة على المستويين الشخصي والعملي التجاري في اوروبا بغية اكمال الجهود الضاغطة التي يبذلها الوزراء الاتراك وتعزيز هذه الجهود.

رابعا: يأمل المفاوضون الاتراك بوضع حد بسرعة لما تبقى من الخلافات الفنية القائمة بينهم وبين المفاوضين الاوروبيين بصدد المعاهدة الخاصة باقامة الوحدة الجمركية، وتشمل هذه الخلافات الانظمة الخاصة بتجارة المواد الزراعية وحقوق الملكية الفكرية المرتبطة بالتجارة والاتفاق على طول الفترة الانتقالية التي تتبنى تركيا في غضونها جميع الانظمة والقوانين الاوروبية. ويضغط المسؤولون الاتراك على البرلمان التركي كي يوافق على القوانين التي تتطلبها المعاهدة الخاصة بالوحدة الجمركية، مثل القوانين التي تنظم المساعدات التي تقدمها الدولة الى المؤسسات الاقتصادية.

خامسا : تشجع الحكومة التركية برلمانها على تحسين علاقاته وروابطه مع البرلمان الاوروبي الذي قطع هذه العلاقات بعدما طرد البرلمان التركي الاعضاء الاكراد من صفوفه، وتم الحكم على ثمانية منهم بالسجن في كانون الاول (ديسمبر) المنصرم.

سادسا : تطرح تركيا امام عدوها اللدود اليونان صيغة تسوية ترمي الى انهاء الخلاف بين الدولتين حول قبرص وحول حدود المياه الاقليمية في بحر ايجه.

ويعتذر المسؤولون الاتراك عن كشف التفاصيل خوفا من احتمال نشوء رد فعل شعبي سلبي، لكن من الافكار المطروحة في هذا المجال تخلي تركيا عن معارضتها لرفع الخلاف الخاص ببحر ايجه الى محكمة العدل الدولية.

ويعرب المسؤولون عن تفاؤلهم حيال نتائج الاجتماع الذي سيعقد في اذار (مارس) الحالي، ويأملون في ان يكون ناجحا، لكنهم يخشون من ان تنسف احداث لا سيطرة لهم عليها الجهود التي بذلوها ويبذلونها.

هناك مسائل محلية وايديولوجية غير معلن عنها، ومنها الخوف من تسرب الاصولية الاسلامية الى اوروبا عبر تركيا. لكن المؤيدين لادخال تركيا في اتحاد جمركي يقولون ان دخول تركيا من شأنه ان يقيم جدارا عازلا ضد الحركات الاسلامية لا العكس.

وهناك رأي قوي يقول بأن الاتحاد الجمركي مع اوروبا بتحسينه الوضع الاقتصادي الداخلي، من شأنه ان يخفف من التجاوزات الحكومية ضد حقوق الانسان وضد الحريات العامة. ويشير اصحاب هذا الرأي الى ان هذا الشيء يجب ان ينظر اليه نظرة خاصة امام خطر انتعاش الحركة الاسلامية التي يرى بعضهم انها مازالت كامنة في المجتمع التركي. والذين يرون ان الحركة الاسلامية مازالت كامنة في تركيا يقولون ان تركيا ليست دولة علمانية كما يظن الاوروبيون.

فالمسألة حرجة استراتيجياً. فالاوروبيون المؤيدون لادخال تركيا في الاتحاد الجمركي يقول ان مخاطر ابعاد تركيا اكبر من مخاطر تقريبها. وهذا الرأي تتبناه رئيسة الوزراء تانسو تشيللر القائلة بان الفشل في عقد اتفاقية الاتحاد الجمركي من شأنه ان يدعم تدعيما قويا جميع القوى



صاحب «الرايخ الرابع» يحزن لزوال الاشتراكية

نشرت جريدة «فايننشال تايمز» اللندنية مقالا لبريان رادينغ مؤلف كتاب «الرايخ الرابع» وصف فيه النظام المالي الحالي بأنه غير منطقي. والكاتب المذكور رئيس تحرير سابق لمجلة «الايكونوميست»، وعمل مستشارا لادوارد هيث، عندما كان رئيسا للحكومة، ويعمل الان باحثا لدى «مركز بحوث لومبارد ستريت». اما كتابه «الرايخ الرابع» حول نهوض القوة الالمانية فسوف يصدر في شهر ايار / مايو المقبل.

■ في الانتخابات العامة المقبلة سوف أنتخب «حزب المحافظين»، لكنني لا اعرف بعد ما اذا كنت سأنتخب المحافظين الذين يقودهم جون ميجر ام المحافظين الذين يقودهم طوني بلير (زعيم حزب العمال). وأيا كان الامر، فان زوال الاشتراكية يحزنني ويحز في نفسي. فعندما كان حزب العمال اشتراكيا كانت امامه دائما فرصة ان يعمل شيئا مجديا كاستحداث ضريبة على الثروة.

ان مجرد ذكر ضريبة كهذه يصيب كثيرين من الناس بالهلع، ذلك ان كثيرين منهم لا يستطيعون ان يفكروا تفكيرا عقلانيا في الامر، وخاصة اذا كانوا من الاغنياء. لكنه يجب عليهم ان يفكروا في الامر، فربما استهوتهم الفكرة.

فلننظر في مسألة الدخل والثروة. اذ ان الضرائب تفرض على ما نحصل عليه من دخل لا على ما نملك من ثروة. وعندما نحصل الدخل انما نفعل اشياء نافعة للاخرين، فنزودهم بالسلع والخدمات. كما تفرض ضرائب غير مباشرة على ما نملك، لكن عندما نستعمل ثروتنا لمنفعة الآخرين.

وتفرض الضرائب ايضا على الفوائد والارباح المجنية من استثمار المدخرات المجمعة من دخل فرضت عليه الضرائب. وتفرض ضرائب على زيادة او نمو القيمة الترسملية Capital Gains. وتفرض ضرائب على الارث. اما الثروة الشخصية التي يستمتع بها الشخص لوحدة وبصفة خاصة، فانها معفية من الضرائب.

من الناحية الاخلاقية ، ليس هناك ما يبرر فرض الضريبة على الدخل واعفاء الثروة منها. فالامران كلاهما يشكلان نوعا من المصادرة. والفارق ببساطة هو الطريقة المستخدمة في احتساب المقدار الذي تأخذه الدولة من اموالنا.

فعندما اعاد السير روبرت بيل ضريبة الدخل في عام ١٨٤٢ (رئيس وزراء بريطانيا في ذلك الوقت)، كان ذلك لا يختلف كثيرا عن فرض ضريبة على الثروة، وربما كان تمهيدا او مقدمة لفرض ضريبة الثروة. وعلى هذا علقت مجلة «بانش» في ذلك الوقت بقولها:

«اننا نأخذ ضريبة الدخل كجزء من كل، ذلك ان ضريبة على الاملاك اتية لا ريب فيها، لكن عندئذ يجب ان يصبح لدينا مجلس عموم مختلف، ويجب ادخال اصلاحات جذرية على مجلس اللوردات. اقول هذا للفت انتباه طوني بلير.

ان جميع الضرائب غير المباشرة على استخدام الثروة يجب ان تلغى، وان تفرض في مكانها ضريبة واحدة على ملكية الثروة. لكن المشكلة هي كيف نفعل ذلك.

ذلك انه من السهل فرض ضريبة على الدخل لأنه بوجه عام يمكن قياسه. اما الضريبة على الثروة فتخلق مشكلة تقدير او تقويم الثروة. فالموجودات المالية كأسهم الشركات لها سعر في السوق لكن معظم المقتنيات او الاملاك المنقولة ليس لها مثل هذا السعر. لكن ما هو السعر؟

انه المبلغ الذي يدفعه المشتري طوعا بارادته لقاء الحصول على شيء. ومع الاسف، هناك الملايين من المشترين المحتملين. ولذا، فاننا لا نعرف من يمكن ان يدفع ماذا الى ان يتم بيع الشيء.

لكن السعر ايضا هو المبلغ الذي يكون البائع مستعدا لقبوله لقاء التخلي عن شيء. وهذا من الاسهل تحديده، لأن هناك عادة بائعاً واحداً. وبالتالي ، فان ضريبة الثروة يمكن فرضها على اساس «التقويم الذاتي». عندئذ، يقوم دافع الضرائب بتقدير ثروته الخاصة على اساس الاسعار التي يقبلها لبيع موجوداته. ثم يحتسب مقدار الضريبة المترتبة عليه ويرسل شيكا بذلك مرفقا مع التصريح الضريبي.

وهذا يشبه ملء قسيمة بوليصة التأمين على المنزل او الممتلكات الشخصية، وهي ايضا تنطوي على تقديرات ذاتية. (ويتوجب ان يحدد التصريح البنود الرئيسية من الثروة فقط).

وكل ثروة فوق حد ادنى معين، (ربع مليون جنيه مثلا...)، تكون خاضعة لضريبة سنوية. اما معدل الضريبة او نسبتها فيكون على اساس النسبة الدنيا لضريبة الدخل في تلك السنة، وعلى اساس العائد المتيسر الخالي من المخاطر من الاستثمار في سندات حكومية بقي على استحقاقها سنة واحدة.

فالسندات الممتازة المستحقة في ١٩٩٦ تعطي اليوم عائدا نسبته ٧ في المائة، وادنى نسبة لضريبة الدخل هي ٢٠ في المائة، وهكذا فان نسبة الضريبة على الثروة تكون ١,٤ في المائة. فالعبء الضريبي في هذه الحالة يكون خفيفا الا على كبار الاثرياء. فاذا كانت الثروة قد قدرت مثلا بمبلغ ٥٠٠ الف جنيه، فان الضريبة المترتبة عليها بواقع ١,٤ في المائة تكون ٣٥٠٠ جنيه فقط، اي بنسبة فعلية مقدارها ٠,٧ في المائة (بعد اقتطاع ربع المليون الاول المعفي).

وفي غضون ذلك، فان الغاء ضريبة الدخل على الفائدة وعلى المداخيل من ارباح الاسهم ومن تحسن القيمة الترسملية، يعني ان كل من يدفع النسبة العليا من ضريبة الدخل، وهي حاليا ٤٠ في المائة، سوف يستفيد من هذا الاصلاح اذا كان يحصل اكثر من ٣,٥ في المائة كعائد على استثمار نصف ثروته. وهذا من شأنه ان يعطي محفزا قويا على استخدام الثروة استخداما منتجا.

اما ضبط المتلاعبين بالضريبة فليس مشكلة. اذ ان هناك علاقة كبيرة بين الثروة والدخل. فاصحاب المداخيل الكبيرة هم ايضا اصحاب الثروات الكبيرة.

ويمكن ان تشكل لوائح دافعي الضرائب اساسا لسحب اسبوعي، مثل اليانصيب الوطني. اذ كلما ارتفع دخل الشخص، فانه يفترض ان يكون قد اشترى مزيدا من «البطاقات»، وبالتالي تزداد امكانية «الخسارة».

والذين تأتي قرعتهم في السحب يخضعون لفحص ضريبي دقيق. وبامكان مفتشي الضرائب ان يعترضوا على التقديرات الشخصية، فاذا اراد دافع الضرائب ان يعدلها فانه يسمح له بذلك ويدفع المتأخرات. (وتكون فترة دفع المتأخرات مرتبطة بحظوظ ضبطه).

اما البديل، فهو ان «يبيع» دافع الضرائب موجوداته. ويجري هذا في مزاد علني يكون فيه السعر الحدي تقديره الشخصي لموجوداته مع اضافة ١٠ في المائة، واي زيادة على ذلك تؤول الى مصلحة الضرائب. وبامكان المالك نفسه ان يزايد ايضا فوق السعر الحدي للاحتفاظ بممتلكاته.

ومما لا شك فيه ان الاغنياء المترفين العاطلين عن العمل سوف ينقلون موجوداتهم الى الخارج - كاللوحات الفنية الثمينة وامثالها.

غير ان الغاء الضرائب غير المباشرة على استخدام الثروة من شأنه ان يجتذب الاغنياء المبدعين في العمل للانتقال الى البلاد. فالنظام الضريبي في هذه الحالة ليس فقط اكثر عدالة من الناحية الاخلاقية، بل هو اكفأ من الناحية الاقتصادية.

ومن المستحسن ان ترى الملكة طريقها الى دعم فرض ضريبة على الثروة اسوة بجدة جدتها الملكة فيكتوريا في عام ١٨٤٢. وفي ذلك ايضا قالت مجلة «بانش»:

«ان الاحداث الكبيرة تولد قدوات اخلاقية كبيرة».

وهذه الحقيقة لا غبار عليها.

غير أن صاحبة الجلالة كان بوسعها ان تقدم مثالا صارخا عن هذه الحقيقة بناء على نصيحة بريئة من رئيس حكومتها السير روبرت بيل. وقالت الصحف في حينه:

«من من الناس سوف يشتكي الان من عبء ضريبة الدخل طالما ان صاحبة الجلالة وهي تبتسم قد دفعت نصيبها».

وقال المراسلون البرلمانيون يومئذ ان هتافات عالية ومستمرة انطلقت تحيي تضحية صاحبة الجلالة.

خــواطــر إقتصــاديـة

يكتبها: سليمـان الفرزلي

مجلس اعلى للنقد

في محاضرة لي عن العلاقات اللبنانية - السورية القيتها في جمعية المراسلين الاجانب في شهر تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٩٣ بدعوة من الجمعية السورية في بريطانيا، اقترحت اقامة مجلس اعلى للنقد للبنان وسوريا بعد اجراء الاصلاحات والتطويرات اللازمة في الجهاز المصرفي السوري، والتعديلات اللازمة في القوانين المصرفية والمالية في لبنان، تكون له سلطة مستقلة فوق سلطة البنكين المركزيين في البلدين.

والواقع، ان لبنان وسوريا بحاجة الى هذا المجلس الاعلى اكثر من حاجتهما الى «المجلس الاعلى» الراهن، الذي يشغل نصري خوري امانته، كهيئة عليا للتنسيق. ذلك ان سوريا لن تستطيع ان تعوم عملتها يوما ما او ان تدفع عنها الضغوط التضخمية، او ان تمول مشاريعها عبر الاسواق المالية، او ان تقيم بورصة حرة تفسح في المجال للاستثمارات الخارجية، طالما ان هذه الرابطة الاساسية من حيث تساوي العملتين ازاء عملة عالمية معينة غير محكمة في الواقع الراهن، وهو امر يسهل استفراد كل منهما من غير قدرة على تجاوز الظروف الطارئة، او فلننقل من غير ان يكون اي منهما قادرا على دعم عملة الاخر حتى لا تتخلخل موازينه في ما بعد.

فالوضع المثالي للبنان وسوريا هو الذي كان سائدا قبل مطلع الخمسينات، اي عملة واحدة متداولة في البلدين وبنك واحد للاصدار. لكن هذا الوضع من غير الممكن استرجاعه لتغير الظروف، ولذلك فان اقامة مجلس اعلى للنقد مع وجود عملتين وطنيتين مختلفتين هي في تقديري افضل بديل واقرب خطوة الى الوضع المثالي كما كان سائدا من قبل.

وفي الاونة الاخيرة وقعت على دراسة تقترح على المكسيك اقامة مجلس اعلى للنقد من اجل اجتناب الوقوع في هزة نقدية كالتي جرت في مطلع هذه السنة، ومن اجل انجاح تجربتها التكاملية مع الولايات المتحدة الاميركية في «نافتا». وتشير الدراسة الى ان العالم خلال ١٥٠ سنة شهد ٧٠ مجلسا للنقد معظمها في المستعمرات البريطانية في مطلع هذا القرن، وادت غايتها من حيث استقرار اسعار صرف العملات المعنية ازاء الجنيه الاسترليني ثم ازاء وريثه الدولار الاميركي .

وفي توصية المكسيك بأن تقيم مجلسا اعلى للنقد تشير الدراسة الى ان هذا المجلس من شأنه ان يستعيد الثقة بمصداقية المكسيك النقدية اكثر من النظام الحالي لاسعار الصرف العائمة. كما تشير الى اربعة فروقات اساسية بين مجلس النقد والبنك المركزي، هي التالية:

* اولا ، مجلس النقد يخلق المال فقط استجابة للنمو في الاحتياطي من العملات الاجنبية. فليس هناك خلق استنسابي للمال، واصدارات المجلس الاعلى كلها قابلة للتحويل.
* ثانيا، للمجلس الاعلى مهمة واحدة فقط هي ضمان قيمة العملة، واي مهمة اخرى يمكن ان يقوم بها من حين الى آخر يجب حكماً الا تتعارض مع مهمته الاصلية، اي ضمان عملة مستقرة قابلة للتحويل.
* ثالثا، والمجلس الاعلى لكونه صاحب مهمة وحيدة يبقى حرا طليقاً مستقلا عن التدخل الحكومي.
* رابعا ، لا يستطيع المجلس الاعلى ان يحدد هدفا تضخميا مستقلا عن البلد الذي يستهدفه سعر الصرف، أي عن العملة القياسية. وهذا يجعل من الممكن اختيار عملة مستقرة لبلد مستقر تضخميا، فلا يعود الدولار الاميركي هو المقياس الضروري، بل يصبح مقياسا مقارنا. وهذا يتيح مرونة في تغيير العملة القياسية المستهدفة مع تغير الظروف.

وفي اعتقادي ان اقامة مجلس اعلى للنقد للبنان وسوريا مستقل عن الحكومتين السورية واللبنانية وفوق البنكين المركزيين في بيروت ودمشق، هي الآن من الاولويات الاساسية في مسيرة التعاون والتكامل، اذا اريد لهذه المسيرة ان تكون جدية ومثمرة وموثوقة... ومستقلة عن عملية السلام ايضا، ايا كانت نتائجها ومراسيها النهائية.

دولار بابيل

التقيت في لندن اخيرا الصديق القديم زياد بابيل، نجل المغفور له الصحافي السوري الكبير نصوح بابيل، وكان في طريقه شرقاً آتيا من كندا. ومن حديث الى حديث سألني البابيل عن تفسير لهبوط الدولار الاميركي يكون مقنعاً، لأنه غير مقتنع بالتفسيرات الواردة في الصحف والكتب.

وبقدر ما سرني ان يكون واحد من اصدقائنا عنده شيء يقلق عليه، بقدر ما كان شعوري بواجب تقديم مشورة مقنعة ومفيدة لصديق قديم. وبالتالي خشيت ان يسألني ماذا أفعل انا شخصيا حيال ازمة سوء فهم مسيرة الدولار، لأن جوابي في هذا الصدد جاهز، وهو ان أفضل استثمار ممتع للأموال هو انفاقها بلا تردد!

ومع ذلك وجدتني اردد للبابيل الاسباب الكلاسيكية لاستمرار الدولار الاميركي في الهبوط طيلة عشر سنوات الى الآن، وهو العملة العالمية المهيمنة على الاسواق منذ نصف قرن، ومنها طبعا العجز الكبير في الميزانية الفدرالية، والعجز التاريخي في الميزان التجاري، وهبوط الانتاجية الاميركية، وهي امور من شأنها من الناحية النظرية ان تجعل المستثمرين الاجانب، وزياد بابيل منهم، يحجمون عن الاستثمار في اسواق المال الاميركية.

وما قلته هو تعليل صحيح من الناحية النظرية، لكن الواقع يخالف ذلك بدليل ان بورصة نيويورك بلغت اوجها صعوداً فيما الدولار ينزل الى الحضيض، وهو الامر المحير لصديقنا البابيل وربما لغيره.

والواقع ايضا ان الدولار لن يتوقف عن الهبوط في المستقبل القريب وربما في المستقبل البعيد ايضا، والتضخم سوف يرتفع تبعا لذلك، فاذا لم يحدث فأن الحائرين سوف يزداد عددهم. فقد قال لي البابيل: «يقولون لنا عندما يرتفع التضخم الجأوا الى الذهب فانه الملجأ الامين من التضخم، لكن الذهب لا يتزحزح واحيانا يهبط مع ارتفاع التضخم ولا نفهم لماذا»!

وقلت في سري ان صديقنا ربما كان يشعر في قرارة نفسه كشرقي اصيل ان هناك مؤامرة عالمية اسمها «مؤامرة الدولار»، فلعلي افرج عنه بتقديم «نظرية المؤامرة» له. ثم تنحنحت وقلت له:

«اتدري أن هذا الشيء كله مفتعل، ولوز ذلك لما تناقض مع القوانين التي تعلمناها في الكتب وتسبب لنا الحيرة اليوم. ان الولايات المتحدة لأنها اقوى دولة في العالم تتقصد خفض عملتها كي تعيش على حساب بقية العالم كما فعل الأنكليز ايام كان العالم في يدهم كالعجين يخبزونه كما يشاؤون . انظر الى النفط فقد بات الآن سعره الحقيقي كقوة شرائية فعلية مثلما كان قبل عشرين سنة او أقل. انهم يأخذون النفط ثم يأخذون أموال النفط.

وانفرجت اسارير الصديق القديم، وقبل ان يمطرني بمزيد من الاسئلة، تابعت قائلا: «اتدري ايضا ان هناك كتلة نقدية كبيرة غامضة وعائمة لا احد يعرف من يوجهها، وبامكانها ان تنقض على اي عملة في العالم فتخفضها اذا شاءت وترفعها اذا كانت لها مصلحة في ذلك. ألا تذكر كيف ان المستثمر اليهودي جورج سوروس قد كسر الجنيه الاسترليني واجبره على الفرار من نظام النقد الاوروبي وحقق ربحا شخصيا تجاوز المليار جنيه دفعها بنك انكلترا المركزي عداً ونقداً من ضمن خسائره في تلك المرحلة. وهذا سوف يحدث ويتكرر في اماكن اخرى ايضا».

ومصداقا لحدسي عندما قررت ان اعطيه تفسيرا غير مطابق للنظريات الكلاسيكية، فقد تلقى هذه المطالعة التآمرية بارتياح كبير، لكنني لا ادري ما اذا كان قد اقتنع بها حقيقة. ومن حسن الحظ ان هذه المحادثة جرت قبل وقوع ازمة المكسيك والانهيار المفاجئ لعملتها، وقبل ان يكتب تشارلز وولف مقالته في «الوول ستريت جورنال» بعنوان «لغز هبوط الدولار»!

الشرق الاقصى يتطلع الى الشرق الأوسط

هذا المقال كتبه خصيصا لجريدة «هيرالد تربيون» جيرالد سيغال، وهو من كبار الباحثين العاملين في معهد الدراسات الاستراتيجية في لندن، ويعمل مديرا في «البرنامج البريطاني لآسيا الباسيفيك».

■ اسلحة اسرائيلية الى الصين. مساعدات من كوريا الشمالية والصين لبرنامج ايران للاسلحة النووية. رئيس وزراء اسرائيل يزور سلطنة عمان واليابان - هل يمكن ان يكون صامونيل هانتينغتون على حق في قوله ان الشرق الاوسط وآسيا يسيران الى التقارب فيما تتغير التحالفات بين المناطق والديانات والاعراق والحضارات المختلفة؟ ليس الامر كذلك تماما. فالمنطقتان كلتاهما تعترفان بأن انتهاء الحرب الباردة وبروز القوة الاقتصادية لشرق آسيا امر يهمهما ايضا وليس فقط دول اوروبا واميركا الشمالية.

ان هذه التغيرات في ميزان القوى العالمي مقرونة بالمخاض الصعب للسلام العربي - الاسرائيلي، تخلق فرصا ومخاطر امام الشرق الاوسط وشرق اسيا.

ولعل السبب الاوضح لهذا التغير في العلاقة، هو الاثر المرتقب للنمو الاقتصادي في شرق اسيا وخاصة في الصين. فاليابان وتايوان وكوريا الجنوبية تعتمد على الشرق الاوسط للحصول على ٧٥٪ من احتياجاتها النفطية. وقد ذكرت الانباء ان الصين اصبحت مستوردا صافيا للنفط في عام ١٩٩٤، وسوف تتجاوز قريبا مستويات الاستهلاك النفطي في اليابان. وهي تظهر اهتماما متزايدا بضمان الوصول الى الخليج بحرا.

فاذا ارتفعت اسعار النفط، فان بلدان شرق اسيا سوف تشهد عجزا تجاريا، مع دول الخليج. وهي تتوقع ان تواصل التمتع بفائض تجاري مع الدول المتقدمة لموازنة دفاترها .وتزايد الثروة في الدول الغنية بالنفط سوف يتيح لها شراء المزيد من المعدات العسكرية، وخاصة من اوروبا والولايات المتحدة . ولكن في النتيجة من شرق اسيا ايضا. ولا تظهر حكومات شرق اسيا اي رغبة في المشاركة في حفظ السلام في المنطقة. ومن المستبعد ان تقوم الولايات المتحدة واوروبا بتنظيم عملية عسكرية متعددة الاطراف كتلك التي قامت بها لتحرير الكويت من القوات العراقية. كما ان تداعي الاجراءات الهادفة الى منع انتشار الاسلحة النووية يجعل من المرجح ان يدخل في توترات الشرق الاوسط مستقبلا عنصر نووي اقوى.

وينظر مخططو السياسة الاسرائيلية الى ابعد من المصاعب الراهنة، فيرون خيرا وضرا في النزاعات بين الدول العربية بعضها مع بعضها. وان يقاتل المسلم المسلم في رأيهم افضل من ان يقاتل المسلم اليهودي. فالتهديدات التي ستواجهها اسرائيل لن تكون مباشرة او شاملة. لكن اسرائيل لا تشعر بالارتياح عندما تفكر في سيناريو للصراع مع ايران او العراق كدولتين نوويتين.

ومن هنا نشأت الاستراتيجية التي تبدو منحرفة والتي تحاول حمل كوريا الشمالية على وقف تصدير الصواريخ الى ايران بتقديم المساعدات الى الاقتصاد الكوري.

ومن هنا ايضا منشأ المساعدات الاسرائيلية لشتى قطاعات صناعة السلاح الصينية لحمل الصين على وقف مساعداتها الى ايران وسوريا.

فخلال السنوات العشر الماضيات بلغت قيمة نقل التكنولوجيا العسكرية الاسرائيلية الى الصين عدة مليارات من الدولارات.

وقد شملت هذه المساعدات معلومات متقدمة عن الطيران جعلت من الممكن انتاج الطائرات الصينية «اف - ١٠» وهي تطوير للمقاتلة الاسرائيلية النفاثة «لافي».

وتدرك اسرائيل ان عدم الاستقرار في الشرق الاوسط لن يعطي عوائد تذكر للسلام، وان اي مكاسب متوقعة سوف تأتي من الاتجار خارج المنطقة، بما في ذلك التجارة مع اسيا .وقد ركبت في رأس اسرائيل الفكرة القائلة بأن لها بشكل او آخر علاقة خاصة مع الاسيويين غير المسلمين، ولاسيما اولئك المنحدرين من اصول صينية في شرق آسيا. ومع ان الاصولية الاسلامية جديدة نسبيا ومعتدلة في شرق اسيا، فانها مع ذلك بدأت تهز الانظمة السياسية في ماليزيا واندونيسيا والمناطق الاسلامية التابعة للصين في اسيا الوسطى.

وعلى الرغم من ان هناك بوادر اولية تشير الى تحسن في العلاقات الاسرائيلية مع اندونيسيا، وحتى مع ماليزيا، فان لغة الحملات الاعلامية المعادية لاسرائيل في ماليزيا تبقى اكثر حدة مما هي عليه في الدول المعتدلة في العالم العربي.

اما بلدان شمال شرق اسيا، وهي بلدان لا وجود للمسلمين فيها او ليس فيها سوى قلة منهم، فقد سارعت الى الغاء المقاطعة لاسرائيل.

ففي حين ان التفاعل بين الشرق الاوسط وشرق اسيا آخذ في الاشتداد، فانه بات ايضا اكثر تعقيدا وتفتتا. ذلك ان ايا من هاتين المنطقتين لم تعرف في تاريخها استمراراً في التماسك او التعاون.

● **المحرر** : في محاضرة له في لندن بدعوة من جمعية متخرجي الجامعة الاميركية في بيروت، دحض المفكر الفلسطيني - الاميركي ادوارد سعيد نظريات هانتنغتون هذه ووصفها بالسطحية قائلا، ان هانتنغتون يحيي بأفكاره الحرب الباردة لكن العدو هذه المرة هو الاسلام نظرا لأنه يطرح فكرة الابقاء على الانقسام بين الحضارتين الاسلامية والكونفوشية وتعميق الخلاف بينهما لاستمرار سيطرة الحضارة الغربية.

الجزائر
بيع القطاع العام بمساعدة «صندوق النقد الدولي»

■ بدأت الحكومة الجزائرية مفاوضات مع النقابات العمالية بشأن تخصيص شركات القطاع العام وذلك بعد ٣٠ عاماً من إشراف الدولة على الإقتصاد.

وتعقب هذه المفاوضات عامين على الأقل من جهود بهدف تخفيف قيود البيروقراطية وتتزامن مع محادثات للحصول على مساعدات مالية من «صندوق النقد الدولي» لتمويل عمليات التحول هذه.

وتهيمن نحو ٤٠٠ شركة حكومية على الإقتصاد الجزائري، وكانت دراسة لتقويم أوضاع تلك الشركات، قد اظهرت أن أكثر من نصفها في وضع الإفلاس.

مصادر إقتصادية ذكرت ان الحكومة، مع اقتراب توقيع اتفاق (مع صندوق النقد مدته ثلاث سنوات)، بدأت اجتماعات مع «الشركاء» في المجتمع على مستويات مختلفة بشأن مسودة قانون للتخصيص.

وأضافت تلك المصادر إن المسودة تعرف عملية التخصيص بأنها النقل الجزئي أو الكلي للملكية او ادارة مؤسسة عامة مع اعطاء أفضلية خاصة لبيع الأسهم.

وأشارت تلك المصادر الى وجود ثلاث عقبات رئيسية امام التغييرات وهي: الإفتقار لرؤوس الأموال وعدم وجود بورصة أسهم والنظام المصرفي المحلي غير المتطور.

وستبقى للحكومة حصة الغالبية في شركات النفط والغاز التي تمثل اكثر من ٩٥ في المائة من إيرادات البلاد الخارجية المتصور ان تبلغ اكثر من ثمانية مليارات دولار هذا العام وإن كانت اعداد متزايدة من الشركات الأجنبية وجهت اليها الدعوة للتنقيب عن احتياطيات بل والعمل في حقول قائمة.

وقد بدأت المحادثات مع «صندوق النقد» في جنيف في منتصف الشهر الماضي ويتوقع المسؤولون الجزائريون التوقيع على اتفاق خلال هذا الشهر.

وكالة الأنباء الجزائرية قالت، ان الجزائر تسعى للحصول على مساعدات قد تتجاوز مليار دولار. وقال وزير المالية احمد بن بيطور ان الإتفاق سيقضي بالإفراج عن تسهيلات مالية ضخمة وسيمكن الجزائر من المضي في تطبيق الإصلاحات.

ويجري مسؤولون من «البنك المركزي» ومصارف خاصة جزائرية وستة مصارف أجنبية، مفاوضات لإعادة جدولة الديون الخاصة التي تقدر بما يصل الى ثلاثة مليارات دولار ويحل موعد استحقاقها قبل عام ١٩٩٨ .

وتخشى النقابات العمالية من ان تؤدي عمليات التخصيص الى تسريح كثير من العمال. ويخشى مسؤولون من ان يؤدي تسريح مزيد من العمال الى زيادة مشاعر الإستياء التي يلقون عليها اللوم في أعمال العنف.

وتسلم مسودة قانون التخصيص بذلك حيث تقول، ان من العقبات امام المضي قدما في بيع القطاع العام احتمال عدم تفهم بعض الناس للامور.وقد رفعت الجزائر الدعم عن معظم السلع واستثنت الأساسية منها مثل الدقيق. وقال ديبلوماسي غربي يعمل في الجزائر، ان ارتفاع الأسعار أمر في غاية الخطورة، مشيراً الى أن الحد الأدنى للأجور البالغ نحو اربعة الاف دينار شهريا (أقل من ١٠٠) لا يرتفع. وكان رئيس الحكومة المقداد سيفي قد قال، ان معدل التضخم في العام الماضي بلغ ٢٨,٥ في المائة فقط بعد ابرام اتفاق مع الصندوق في ايار/مايو الماضي وذلك بدلا من النسبة المتصورة التي كانت ٤٥ في المائة. وقال انه مع نهاية عام ١٩٩٥ سيتراوح معدل التضخم بين عشرة و١٥ في المائة.

ووعدت الحكومة بأن تذهب الى أبعد مدى في مشاوراتها لمحاولة الحصول على تأييد النقابات العمالية لما تقول انه سيكون تغييرات مرحلية ولكنها اعلنت ايضا انه لا تراجع عن التخصيص.

مصر
إستبعاد تأثر الجنيه بارتفاع الفائدة على الدولار

■ نفى نائب محافظ البنك المركزي المصري محمد البربري ممارسة الحكومة لأية ضغوط على بنوك القطاع العام التجارية لتخصيص جزء من احتياطيات التشغيل لديها لشراء السندات الحكومية الجديدة.

واكد البربري ان صدور هذه السندات لا يتعارض مع برنامج الإصلاح الإقتصادي الذي تنفذه الحكومة، وهي احدى الأدوات الإقتصادية التي تعتمد عليها الحكومة لاعادة هيكلة الدين العام.

واستبعد البربري في تصريحات نشرتها جريدة «الشرق الأوسط» تأثر الجنيه المصري بارتفاع سعر الفائدة على الدولار في الأسواق العالمية، موضحا ان الفائدة على الجنيه المصري ما زالت اعلى من فائدة الدولار، كما ان الجنيه المصري يتمتع بالإستقرار في ضوء استمرار البنك المركزي بشراء فائض النقد الأجنبي المعروض عليه لاحتواء الضغوط على سعر الجنيه حيث بلغت المشتريات عام ١٩٩٤ حوالى ٤,٤ مليار دولار منها ١,٥ مليار دولار من السوق و٢,٩ مليار دولار من الهيئات الإقتصادية، مشيرا الى انه جرى تخصيص ١,٨ مليار دولار من تلك الموارد لخدمة الدين، وأن الفائض انعكس على صافي الإحتياطيات النقدية لدى البنك والتي ارتفعت ١٤,١٪ لتتجاوز ١٧ مليار دولار مقابل ١٤,٩ مليار دولار العام السابق.ومن جهة أخرى أشار تقرير البنك المركزي الى أن حصيلة الصادرات السلعية المصرية تراجعت خلال العام المالي ١٩٩٣ - ١٩٩٤ بمقدار ٣٥١,٩ مليون دولار وبنسبة ١٠,٣٪ عن العام السابق لتصل الى ٣,١ مليار دولار. بينما استقرت الواردات عند ١٠,٧ مليار دولار، مما ادى الى تصاعد عجز الميزان التجاري بنسبة ٤,٦٪ الى ٧,٧ مليار دولار، وهبوط نسبة تغطية الصادرات للواردات من ٣١,٨٪ الى ٢٨,٦٪.

وذكر التقرير ان الهيكل السلعي للصادرات أظهر بعض التغير في الأهمية النسبية للمجموعات السلعية الرئيسية حيث انخفضت نسبة مساهمة حصيلة صادرات البترول الخام ومنتوجاته من ٥٢,٨٪ الى ٤٨,٩٪ بينما ارتفعت حصيلة السلع الصناعية من ٣٤,٢٪ الى ٣٦,٨٪ والسلع الزراعية من ٥,٨٪ الى ٧,٨٪. فقد هبطت عائدات صادرات النفط الخام ومنتوجاته بنسبة ١٦,٨٪ الى ١,٥ مليار دولار نتيجة لانخفاض عائدات صادرات النفط الخام بنسبة ٢٧,١٪ الى ٩٣٢,١ مليون دولار وذلك بسبب تراجع متوسط سعر تصدير البرميل الى ١١,٧ دولار من ١٥,١ دولار في العام المالي السابق وانخفاض الكمية المصدرة.

وسجلت صادرات السلع الصناعية الأخرى تراجعاً قدره ٤٠ مليون دولار نتيجة هبوط صادرات الصناعات المعدنية والكيمياوية والسلع الغذائي، وفي حين ان قيمة صادرات الغزل والنسيج ارتفعت بمقدار ٤٤,٦ مليون دولار وبنسبة ٩,٩٪ ومنتوجات الصناعات التعدينية بمقدار ٤,٨ مليون دولار، والصناعات الهندسية ٢,٦ مليون دولار وبنسبة ٢,٩٪ فقد تراجعت صادرات الصناعات المعدنية بمقدار ٥٣ مليون دولار بنسبة ١٤,٨٪ نظرا الى انخفاض حصيلة صادرات الواح ومنتوجات الألومنيوم بنسبة ٢٤,٤٪ كما انخفضت قيمة صادرات السلع الغذائية بمقدار ١٢,٢ مليون دولار وبنسبة ١٢,٢٪.

وفي غضون ذلك سجلت صادرات السلع الزراعية ارتفاعا بلغ ٣٨,٨ مليون دولار لتصل الى ٢٣٨,٢ مليون دولار حيث تركزت الزيادة في صادرات الأرز بمقدار ١٩,٢ مليون دولار بنسبة زيادة قدرها ٧٣,٦٪ والقطن الخام ٨,٣ مليون دولار بنسبة زيادة ٢٢,٦٪ فيما تراجعت صادرات الموالح بقيمة ٧,٦ مليون دولار.

وأوضح التقرير ان القطاع العام ما زال يحتل المرتبة الأولى في التصدير بحصة ٧٥,٥٪ من الإجمالي، وذلك على الرغم من انخفاض صادراته بنسبة ١٤,٣٪ وتركزت صادرات القطاع في البترول الخام ومنتوجاته وغزل القطن وألواح ومنتوجات الألومنيوم.

وبلغت حصة القطاع الخاص ١٦,٤٪ من اجمالي الصادرات، وشملت صادراته الأرز والبطاطس ووسائل النقل وقطع غيارها ومستحضرات التجميل والعطور ومواد البناء والأغطية القطنية والسجاد والملابس الجاهزة.

اما صادرات القطاع الإستثماري فقد شملت منتوجات صناعة الغزل والنسيج والصناعات المعدنية ومواد البناء.

وفي ما يتعلق بالتوزيع الجغرافي للصادرات المصرية فقد احتلت دول الإتحاد الأوروبي مركز الصدارة ثم دول افريقيا وأسيا تليها الولايات المتحدة. وتركزت الصادرات الى الدول العربية على السلع الزراعية بنسبة ٢٤,٤٪ ومنتوجات الصناعات المعدنية والغذائية بنسبة ٧٥,٦٪ حيث تحتل السعودية وليبيا والسودان قمة الدول المستوردة للمنتوجات المصرية في *المنطقة العربية*.

وبالنسبة *الى توزيع الواردات* المصرية البالغة ١٠,٧١ ملار دولار، فقد شملت الحيوانات الحية بقيمة ١,٩٣ مليار دولار (بزيادة ١٨,١٪ عن العام السابق) والصناعات الكيمياوية بقيمة ١,١٦ مليار دولار (بزيادة ١٠,٩٪) والآلات ومعدات النقل بقيمة ٢,٩٤ مليار دولار (بزيادة ٢٧,٥٪) والمعادن بقيمة ١,٠١٠ مليار دولار (بزيادة ٩,٤٪) فيما تراجعت قيمة واردات الشحوم والادهان بنسبة ٩,١٪ الى ٩٧٦,٤ مليون دولار والخشب والفلين بنسبة ٩,٤٪ الى ١٠٠٢,٣ مليار دولار والأصناف المصنوعة المنوعة بنسبة ٤,٣٪ الى ٤٥٩,٤ مليون دولار والواردات غير المصنفة بنسبة ١١,٣٪ الى ١٢١٥,٣ مليون دولار.

وأشار تقرير البنك المركزي الى تراجع فائض ميزان الخدمات بمقدار ١,١ مليار دولار وبنسبة ٢٣,١٪ ليصل الى ٣,٥ مليار دولار نتيجة الى انخفاض الإيرادات بحوالى ٧٥٨,٤ مليون دولار (بسبب تراجع حصيلة السياحة) وكذلك زيادة المدفوعات بمقدار ٢٩٥,١ مليون دولار.

المغرب
المبادلات التجارية ارتفع حجمها والتضخم قد يصل الى ٧ في المائة

■ ارتفع حجم المبادلات المغربية الخارجية العام الماضي الى اكثر من ٨ في المائة وسجل نمواً يفوق معدل تنمية التجارة العالمية عام ١٩٩٤ .

وقال تقرير صدر عن وزارة المال المغربية: إن الواردات المغربية بلغت ٦٠ مليار درهم (٦,٩ مليار دولار) في الأشهر الـ ١١ الأولى من عام ١٩٩٤، مقابل ٥٠,٨٨ مليار درهم (٦,٣ مليار دولار) بزيادة ٨ في المائة عن حجم مبادلات ١٩٩٣ . وارتفعت الصادرات المغربية بنسبة ٧,٧ في المائة وبلغت ٣٢,٥ مليار درهم (٣,٧ مليار دولار) في الفترة نفسها وقدر معدل التغطية بنسبة ٥٤ في المائة.

وادى التوسع في التجارة الخارجية المغربية الى حدوث ارتفاع في عجز الميزان التجاري وصل الى ٢٧ مليار درهم (٣,١ مليار دولار) بعد ان كان العجز يقدر في الماضي بنحو ٢٥ مليار درهم.

ويقول التقرير: إن المغرب استفاد العام الماضي من تحسين مبيعات الفوسفات ومشتقاته التي فاقت ٣٢,٧ مليار درهم بعد ان كانت ٢٢,٤ مليار درهم العام الماضي، كما استفاد من تحسن اسعار المواد الأولية في الأسواق الدولية.

في المقابل لم يسجل استيراد النفط اي زيادة بسبب استقرار الأسعار وظل حجم الإستيراد في حدود ٦,٤ مليار درهم (٧٣٠ مليون دولار) في الأشهر الـ ١١ الأولى من العام التي شملها التقرير. وزادت صادرات المغرب من المنتوجات الزراعية والغذائية لتصل الى ٨,٤ مليار درهم (٩٥٥ مليون دولار) بارتفاع نسبته ١٢ في المائة كما زادت صادرات المنتوجات المعدنية بنسبة ١٩ في المائة لكن تطور الصادرات لم يمنع زيادة حجم الواردات خصوصا مواد التجهيز والمنتوجات الإستهلاكية والصناعية التي فاقت ٦٠ مليار درهم.

وتقول مصادر وزارة الإقتصاد إن نمو الواردات سيتواصل في السنوات المقبلة لأن تطور حركة الإستثمارات الصناعية وغيرها تجعل غالبية المؤسسات الإنتاجية تستورد حاجياتها من التجهيز من الخارج لمجابهة الإنفتاح على التجارة الدولية، وبداية تطبيق اتفاقات «غات». وذكرت وزارة الإقتصاد من جهة ثانية ان زيادة نشاط مرافق الإقتصاد المغربي مكّن من تحقيق نمو في الناتج المحلي الإجمالي بلغ نحو ١٢ في المائة عام ١٩٩٤ بفعل تحصيل موسم زراعي جيد، ونمو حجم الإستثمارات، وبلغ حجم الإستثمار الخارجي المباشر ٦٣٠ مليون دولار بفعل مساهمة المستثمرين والمؤسسات الأجنبية في برنامج التخصيص المغربي.

وتشير توقعات الإقتصاديين عن عام ١٩٩٥ الى حدوث انكماش في النشاط الإقتصادي بسبب تدني سقوط الأمطار التي تعتمد عليها الزراعة والتي تشارك بنسبة ١٩ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي. ويبدو حاليا ان وزارة المال تعيد مراجعة التوقعات الأولية التي اعلنتها عشية تقديم موازنة ١٩٩٥ التي حددت فيها مستوى النمو العام بين ٢,٥ و٤,٥ في المائة حسب نتائج الموسم الزراعي بين المتوسط والجيد.

وتقول مصادر وزارة الزراعة من جانبها إن المساحات المزروعة تقل عن نسبة ٣٠ في المائة في المتوسط هذه السنة وهو ما ينذر بمحصول زراعي ضعيف.وكان معدل الإنتاج الزراعي المغربي من الحبوب يفوق ٩٠ مليون قنطار في الأعوام الماضية ويحتاج المغرب الى ما بين ١٠٠ و١٤٠ مليون قنطار لتغطية حاجاته من الحبوب المختلفة.

وكانت الحكومة أجّلت مطلع هذا الشهر تطبيق قانون استيراد الحبوب الذي صادق عليه البرلمان الى بداية الربيع المقبل لاستكمال دراسة انعكاسات الجفاف على الحاجات الغذائية. وتتوقع دوائر المؤشرات الإقتصادية في الدار البيضاء ان يبلغ عجز القطاع الزراعي نحو ملياري دولار، تضاف اليها قروض ملايين المزارعين المستحقة للمصرف الزراعي وهو مصرف تابع الى القطاع العام.

ولمواجهة تلك الصعوبات خصصت الحكومة المغربية مساعدات للمزارعين قدرت بنحو ٦ مليارات درهم لتمويل مشتريات من العلف وايجاد وظائف محلية.

على صعيد اخر، اعلن «المركز المغربي للظرفية الاقتصادية» انه يتوقع ان يصل معدل التضخم في المغرب الى سبعة في المائة عام ١٩٩٥ ارتفاعا من ٥,١ في المائة العام الماضي بسبب ارتفاع اسعار الطاقة المحلية. وكان المغرب حرّر واردات النفط الخام من سيطرة الدولة في الشهر الماضي ورفع اسعار النفط بنسبة ٦,٧ في المائة في المتوسط.

وأعلنت وزارة الطاقة أخيراً أنها ستحدد الأسعار وفقا للأسواق الدولية. وارتفعت أسعار غاز البروبان بما يتراوح بين ٤٠ و٥٠ في المائة منذ كانون الأول/ ديسمبر الماضي.

وتوقعت الحكومة ان ينخفض التضخم الى اربعة في المائة عام ١٩٩٥ عندما قدمت ميزانيتها السنوية الى البرلمان في تشرين الثاني/ نوفمبر الماضي.

وقال المركز: «التقدير الرسمي كان متفائلا لأنه اعتمد على الأمطار الأولى في شهر ايلول/سبتمبر وأوائل تشرين الأول/ اكتوبر». وتحركت الحكومة سعيا للحد من العجز التجاري لتحرير واردات النفط الخام التي تكلف الدولة نحو ١,١ مليار دولار سنويا. ووافق البرلمان ايضاً على قانون يسمح بتخصيص المصفاتين الرئيسيتين لتكرير النفط في البلاد في وقت لاحق من هذا العام.وقال تقرير المركز ومقره الدار البيضاء: إن ارتفاع اسعار الوقود اضر بقطاعات الكهرباء والنقل والتعدين.

وقال المركز: إن الجفاف الذي انتشر هذا العام يتوقع ان يكون له كذلك اثار تضخمية مع تزايد لجوء المغرب الى الأسواق الدولية للحصول على السلع الأساسية.

واضاف المركز: إنه يتوقع ان يؤدي الجفاف الى معدلات نمو سلبية عام ١٩٩٥ لكنه امتنع عن ذكر تقديرات محددة.

وقالت الحكومة في بياناتها المعدلة لعام ١٩٩٤، ان اداء القطاع الزراعي دفع النمو بمعدل قياسي بلغ ١٢ في المائة عام ١٩٩٤ . وحقق المغرب محصولا ممتازا من الحبوب مع توافر الأمطار بلغ ٩,٤ مليون طن العام الماضي.

تونس
نجدة ثانية من «الساموراي» الياباني

■ نجحت تونس في الحصول على قرض ثان من السوق المالية اليابانية بعد حصولها في شباط (فبراير) من العام الماضي على قرض حمل اسم «ساموراي ١».

وتبلغ قيمة القرض الثاني ٢٥ مليار ين (٢٥٠ مليون دولار) بفائدة نسبتها ٥,٦ في المائة ويتم التسديد في غضون خمسة أعوام.

وقال رئيس مؤسسة «دايوا سيكوريتيز» اليابانية خلال حفل التوقيع، ان المصارف اليابانية تثق باستقرار الإقتصاد التونسي وبتوازن الدينار المحلي.

وأوضح «ان المستثمرين الأجانب اقبلوا على تونس بسبب استقرارها السياسي هو ما ادى الى زيادة الإستثمارات الأجنبية بنسبة ٧١ في المائة بين عامي ١٩٨٩ و١٩٩٣».

وأضاف انه على الرغم من تزايد الديون فان خدمة الدين تراجعت خلال الفترة نفسها من ٢٢,٥ في المائة الى ١٨,٨ في المائة، ما يؤكد ان الإستثمارات الأجنبية استخدمت استخداماً جيداً في تمويل المشاريع الصناعية والتنموية.

وقال هيروسوكي سكاي، المدير التنفيذي لبنك التسليف الياباني الذي تحدث باسم مجموعة المصارف اليابانية المقرضة، ان المصرف المركزي التونسي حصل على ثقة السوق اليابانية المالية بفضل سياسة التحرر الاقتصادي ومناخ الإستقرار السياسي الذي يسود تونس.

واعتبر مدير مؤسسة «نيكو سيكوريتيز» أوماشي أن منح سندات قروض ثانية لتونس تحت اسم «ساموراي ٢» شكل المرة الأولى التي تعاونت فيها مؤسستا «دايوا» و«نيكو» لجمع السندات في عملية من هذا النوع.

وكان صلاح الدين بوقرة، وزير الصناعة التونسي، قد ذكر في حديث نشرته جريدة «الحياة»، ان الحكومة التونسية قد وضعت تنشيط الإستثمار الصناعي في مقدم أولوياتها. واضاف الوزير التونسي، إن النتائج المسجلة في السنوات الماضية، (وكذلك التوقعات لعام ١٩٩٥)، أظهرت الإقتراب من التقديرات المحددة للإستثمار الصناعي.

وقال الوزير بوقرة:

«إننا بدأنا نلحظ تنوعا في توزيع الإستثمار في مختلف القطاعات وهو أمر طبيعي في ظل مناخ تسوده حرية المبادرة ووسط أجواء تشجع على الحركة السريعة للرساميل بحثا عن مردود أفضل. والثابت ان الإستثمارات الصناعية تطورت من سنة الى أخرى الا ان نموها خلال العامين الأولين من خطة التنمية الثامنة (١٩٩٢ - ١٩٩٦) كان دون المستوى المطلوب. ويعزى ذلك الى حرص المتمولين على توجيه إستثماراتهم الى القطاع الزراعي والسياحي والخدمات في وقت مر القطاع الصناعي بمرحلة انتقالية بسبب إعادة الهيكلة. وتعكس هذه النزعة نوعا من العقلانية لأن الأمر يتعلق بالنسبة الى القطاع الصناعي أيضا بتأمين الإستخدام الأفضل لطاقات الإنتاج المتوافرة في المصانع، ما ساعد في النهاية على تحسين القدرة التنافسية للبنية الصناعية كما أثبتت ذلك جميع المؤشرات. والدليل على هذا التحسن هو التطور الذي سجلته المبادرات التجارية مع الخارج والتي حققت زيادة في حجم الصادرات خلال العام الماضي نسبتها ٣٠ في المائة من دون احتساب صادرات الطاقة ومشتقاتها».

وأضاف بوقرة: «إن بطء الإستثمار الصناعي لم يؤثر في مستوى نمو القطاع، إذ أظهرت الإحصاءات أن نسبة زيادة القيمة المضافة الصناعية بلغت اكثر من ستة في المائة عام ١٩٩٣ وأكثر من سبعة في المائة في العام الماضي، فيما قفز نمو الصادرات الصناعية التي قدرت نسبتها في العام ١٩٩٣ بنحو ثمانية في المائة الى ٢٥ في المائة في العام الماضي».

اضواء على السياسات الصناعية في شرق آسيا

لا استراتيجية واحدة للتنمية والنجاح مرهون بالزمان والمكان

■ الافكار العالمية السائدة في الاونة الاخيرة تدعو في غالبيتها الى الحد من دور الدولة في التصنيع الى اقل حد ممكن، خلافا للفكر الاقتصادي الانمائي السائد في الخمسينات والستينات.

وقد جاء في تقرير «اونكتاد» في تحليله لأوضاع التجارة والتنمية في العالم في ١٩٩٤ ، ان التركيز الان هو على «فشل الحكومات»، وعلى قدرات وطاقات القطاع الخاص، ومنافع الانفتاح، والمكاسب المتأتية من ترك آلية الاسعار تحدد توزيع الموارد، وتكاليف التشجيع الصناعي بصورة انتقائية. ويقول التقرير أن الميزان قد طغى كثيرا في هذا الاتجاه.

لكن تجربة عدد من انجح بلدان العالم اقتصاديا مثل اليابان وكوريا الجنوبية وتايوان، قد اثبتت ان التدخل الحكومي يمكن ان يكون فعالا جدا في تسريع التنمية.

وان نجاح تدخل الحكومات في تلك البلدان يشير الى ان تسريع التراكم في رأس المال، والتصنيع، والتحول التكنولوجي، والنمو وتنويع الصادرات، كانت كلها من اهداف السياسة الاقتصادية لتلك البلدان فعلا وليس قولا فقط.

وهذه الحكومات تختلف في تدخلها عن حكومات عديدة في بلدان اخرى حيث اعتمدت الدولة التدخل الكثيف، ذلك لأنها ليست حكومات تسعى الى استقطاب الشعبية، او الى دعم طبقات معينة على حساب الشركات والاعمال. بل انها كانت اقل عداء من الناحية الايديولوجية للملكية الخاصة والمبادرة الفردية.

كما انه لم يكن من توجهاتها الرئيسية منح منافع خاصة الى مصالح معينة. بل انها سعت الى دعم وزيادة نمو القطاع الخاص.

وهي لم تفعل ذلك بخفض مستويات معيشة العمال والفلاحين، بل بمراكمة الثروة الجديدة. فقد وجدت الحكومات انها كي تخدم شركات الاعمال، يتوجب عليها ان تقودها. وقد فعلت ذلك بتشكيل وتطويع قوى السوق لتضمن ان كل شركة تتصرف ليس فقط على اساس مصلحتها الذاتية، بل ايضا بالانسجام مع المصالح الطويلة الاجل لمجتمع الاعمال والشركات بكامله .وعلى العموم استهدف التدخل الحكومي في اليابان وكوريا الجنوبية وتايوان تعطيل عدد من العوامل التي تحد عادة من طاقة ورغبة كل شركة بمفردها في الدول النامية في الدخول في استثمارات طويلة الاجل وفي تحديث ادارتها وطرق انتاجها.

وقد وجه التدخل الحكومي لتسريع وتيرة النمو بتغيير تركيب الصناعة عن طريق التراكم السريع لرأس المال، وبزيادة دينامية وكفاءة عملية التصنيع بمجملها.

«الروح الحيوانية»

وسعت الحكومات المذكورة الى خلق قطاعات مربحة وعمليات لم تكن لتجتذب المستثمرين في نظام اقتصادي طليق الحرية تماما، لكنها قطاعات ينتظر لها مع الوقت ان تصمد للمنافسة العالمية.

كما انها سعت الى اثارة ما يمكن تسميته «الروح الحيوانية» لدى المستثمرين وتعزيز ثقتهم، واطالة افقهم الزمني، وتنسيق خططهم للتوسع، وتوسعة مدى سيطرتهم على الموارد.

ولذا، كانت السياسة توضع بالشراكة مع شركات الاعمال. ففي اليابان مثلا، تنسق الوزارات الرئيسية سياساتها مع القطاع الخاص في اطار خطة استرشادية شاملة.

وقد لعبت المجالس التداولية او الاستشارية والجمعيات الصناعية ادوارا بالغة الاهمية في موالفة أراء القطاعين العام والخاص مع أراء الاعضاء في صناعة بعينها.

التركيب الاوليغوبولي

ومما ساعد على تسهيل التعاون بين الحكومة والقطاع الخاص «التركيب الاوليغوبولي» حيث تنظم الشركات في تجمعات كبيرة ومتنوعة (كيريتسو) فيها مساهمات مختلطة وعلاقات تلزيم ثانوي للعقود، مع عدد كبير من الشركات الصغيرة والمتوسطة.

المحرر: يصف «المرجع في الاقتصاد» الذي يصدره «اللبنانيون المتحدون للصحافة والنشر» في الجزء الذي سوف يصدر تحت الحرف الابجدي (O) الحالة الاوليغوبولية المذكورة بأنها «حالة احتكار جزئي». بمعنى ان الباعة في السوق قليلو العدد بحيث ان العرض المقدم من اي منهم يؤثر تأثيرا ماديا على سعر السوق، وبالتالي فان كل بائع يستطيع ان يقيس بدرجة معقولة من الدقة تأثير سعره وقراراته الانتاجية على القرارات المماثلة لمنافسيه.

وهناك وضع مماثل في كوريا الجنوبية حيث مجمعات الاعمال الكبرى المملوكة من عائلات معينة (كيبول) هي المهيمنة وقد شجعتها الحكومة عمدا لتصحيح مسار توجهاتها. وقد سهل هذا، بالاضافة الى كون المصارف مملوكة من الحكومة، قيام سياسة صناعية مماثلة لتلك القائمة في اليابان. اما في تايوان فان مشاريع القطاع العام كانت أهم لأن الشركات الخاصة ولو انها كثيرة العدد بقيت صغيرة الحجم، وبالتالي اصغر من ان تتولى اقامة صناعات رئيسية تتطلب استثمارات واسعة النطاق وادارات متطورة.

ريوع حكومية المنشا

وكانت «الريوع الحكومية المنشأ» نقطة الارتكاز للتدخل الحكومي. فالابتكار والابداع في الاعمال يحتاج الى الاغراء المتمثل بالارباح العالية.

المحرر: هذه النظرية وضعها المفكر الاقتصادي النمساوي الاصل الاميركي الجنسية جوزف شومبيتر (١٨٨٧ - ١٩٥٠)، صاحب نظرية التطور الاقتصادي للرأسمالية . وكانت هذه، بالاضافة الى نظريته بأن «رجل الاعمال» ENTRE PRENEUR هو القوة الدافعة في الدورة الاقتصادية، اسهامه الأساسي في الفكر الاقتصادي.

ذلك أن آلية السوق لوحدها، لا تستطيع في كثير من الاحيان تقديم مكافأة كافية على الريادة من قبل الشركات في الدول النامية نظرا لأنها تواجه منافسين اجانب لديهم خبرات اوسع. ففي ظروف كهذه، فان الشركات الخاصة تحتاج الى حوافز ومساعدات اضافية اذا كان عليها ان تزيد من طاقتها الانتاجية ومن انتاجيتها، والدخول في منافسة اقتحامية لزيادة نصيبها من السوق واقامة صناعات جديدة.

وكانت المساعدة الاهم في هذا المجال عن طريق خفض اسعار الفائدة، والفصل بين الاسعار المحلية والاسعار العالمية. ولهذا فان اليابان وكوريا وتايوان لديها مستويات اعلى «للتلاعب بالاسعار» من دول اخرى كالبرازيل والهند والمكسيك وباكستان وفنزويلا .

وقد ربط الريع الاكبر من الريوع الحكومية، الا وهو الربح من رخص الاستيراد، بالاداء القوي في التصدير. وبصورة عامة، انطوت معونات الدعم الحكومي على شروط غايتها تحسين النمو الاقتصادي الشامل.

الاستثمار وتراكم رأس المال

وقد دل التصنيع السريع على تصاعد وتيرة تراكم رأس المال، وهو امن من دونه ما كانت تلك البلدان لتستطيع بلوغ ما بلغته من نمو في الانتاجية. فقد كانت نسبة الاستثمار فيها بين اعلى النسب في العالم.

صحيح ان الدعم الابتدائي جاء من الخارج، لكن الاستهلاك المحلي لجم ليبقى من دون نمو الدخل، مما ادى الى معدلات مرتفعة من الادخار المحلي. وكانت مدخرات الشركات لا مدخرات الافراد والعائلات الميزة الكبيرة لاقتصاديات شرق آسيا والتي بزت بها اقتصاديات اميركا اللاتينية. ويبدو ان جانبا من تفسير ذلك يكمن في كيفية تأثير النهج العام للسياسة على ارباح الشركات . ذلك ان التدخل الحكومي من خلال تعزيز الربحية وتوليد الربوع ساعد في وقت واحد على زيادة الحوافز امام الشركات للاستثمار، وزيادة قدرتها على الاستثمارات الجديدة، فوجهت الاستثمارات الى عمليات جديدة رفعت النمو الشامل الى الحد الاقصى. وهذا بدوره زاد من الارباح من خلال اتاحته تشغيل المصانع بأقصى طاقتها، وتسريعه لوتيرة تحسن الانتاجية، مما زاد من المعدل العام للاستثمار.

وهكذا، انطلقت «حلقة ارتقاء» (عكس «الحلقة المفرغة» التي تدور فيها دول عديدة)، مولدة لقابلية عالية للادخار والاستثمار والابتكار تغذي الزيادة في الارباح وتتغذى بها. واهمية حلقة الارتقاء هذه بين الاستثمار والارباح في الاقتصاديات المذكورة، يستدل عليها من النسبة العالية للارباح في القيمة المضافة. غير ان توزيع الدخل كان متساويا نسبيا، نظرا لأن الاصلاحات التي ادخلت على نظام التصرف بالاراضي ازال الاقطاعيات الكبيرة.

التدخل الانتقائي

فالنمو سار جنبا الى جنب مع التحولات الطويلة الامد في ميزان المدفوعات، مما رفع القيود عن اسواق الصرف. كما ان نمو الاستثمارات قد أرسى الاسس لنمو الصادرات بتوسيع وتحديث مرافق الانتاج، في حين ان التصدير الراهن قد جعل زيادة الاستثمار ممكنة.

وقد اعتمدت الدول الثلاث المذكورة تدخلا انتقائيا متعددا له ستة توجهات:

١ - السياسة التجارية الداعمة لتعميق وتطوير الشركات الوطنية، (حماية انتقائية ودعم للصادرات).

٢ - تقييد الاستثمار الاجنبي المباشر في قطاعات مختارة بدقة.

٣ - بذل جهود جبارة في الابحاث والتطوير لتكييف وتحسين التكنولوجيا المستوردة.

٤ - شتى انواع الدعم الضريبي لتسهيل الاستثمار في المعدات ومراكمة رأس المال.

٥ - حوافز مالية انتقائية لتشجيع تطوير صناعات معينة.

٦ - توجيه السياسة التنافسية نحو الانتاجية وتراكم رأس المال معا، احيانا بتشجيع التنافس واحيانا بلجمه.

وخلص تقرير «اونكتاد» الى القول: بأنه ربما لا تكون هناك استراتيجية واحدة صحيحة للتنمية، بل عدة استراتيجيات تبعا للمكان والزمان. ولذا فان اعادة التفكير في السياسة الانمائية هي مهمة بالغة الاهمية وشديدة الالحاح. لقد بدأت لكنها لم تنته بعد!

سويسرا اغنى دول العالم وأميركا في المرتبة السابعة

■ صعدت الولايات المتحدة مركزا واحدا لتصبح سابعة اغنى دولة في العالم فيما صنف البنك الدولي سويسرا كأغنى دولة في العالم من حيث متوسط دخول الافراد. لكن اذا ما تم حساب القوة الشرائية لدخول الافراد فان اميركا تصبح ثانية اغنى دولة في العالم بعد لوكسمبورغ التي تصبح عندها اغنى دولة في العالم. ويعتمد تصنيف البنك الدولي على تعداد السكان، ولما كان عدد سكان كل من لوكسمبورغ وسويسرا قليلا مقارنة بغيرها من الدول الصناعية الاخرى فقد ظلت الدولتان الاوروبيتان تحتفظان بالمركزين الاولين في قوائم البنك الدولي خلال السنوات الماضية.

وجاء في اطلس البنك الدولي ان المتسوقين الاميركيين يحصلون على بضائع وخدمات اكثر لقاء اموالهم قياسا بسكان جميع الدول الاخرى فيما عدا لوكسمبورغ.

ويبدو ان ضعف اسعار النفط اخرج دولة الامارات من قائمة الدول الاغنى العشر الاولى في العالم من حيث متوسط دخل الفرد. ولم تكن الكويت في التصنيفات السابقة للبنك الدولي ضمن الدول العشر الاولى. غير ان نسبة الدخل الى عدد السكان جعل الكويت التي انخفض عدد سكانها في سنوات ما بعد الغزو تدخل ضمن الدول العشر الاولى.وقال البنك وهو وكالة اقراض متعددة الاطراف، ان نصيب الفرد من اجمالي الناتج القومي في الولايات المتحدة ارتفع الى ٢٤٧٥٠ دولارا في عام ١٩٩٣ من ٢٣٨٣٠ دولارا في ١٩٩٢. واجمالي الناتج القومي هو قيمة جميع البضائع والخدمات التي ينتجها العمال الاميركيون ورأس المال الاميركي في شتى انحاء العالم.

وفي المركز السابع فان الولايات المتحدة تأتي خلف السويد وقبل ايسلندا او حول المركز الذي ظلت تحتله منذ عام ١٩٨٠ على الاقل. وكانت المانيا في المركز السابع عام ١٩٩٢ .

واظهرت البيانات التي وردت في الطبعة السابعة والعشرين من اطلس البنك الدولي ان سويسرا ما زالت اغنى دولة في العالم حيث يبلغ نصيب الفرد من اجمالي الناتج القومي فيها ٣٦٤١٠ دولارات منخفضا ٣٢٠ دولارا عن عام ١٩٩٢ .

والدول الاخرى التي جاءت في المراكز العشرة الاولى هي لوكسمبورغ وبلغ نصيب الفرد فيها من اجمالي الناتج القومي ٣٥٨٥٠ دولارا واليابان ٣١٤٥٠ دولارا والدنمارك ٢٦٥١٠ دولارات والنرويج ٢٦٣٤٠ دولارا والسويد ٢٤٨٣٠ دولارا وايسلندا ٢٣٦٢٠ دولارا والمانيا ٢٣٥٦٠ دولارا والكويت ٢٣٣٥٠ دولارا.

وعلى النقيض من الولايات المتحدة ظلت موزمبيق قابعة في مكانها افقر دولة في العالم العام الماضي حيث بلغ اجمالي الناتج القومي لكل فرد فيها ٨٠ دولارا. ولحق بها عدد من الدول الافريقية والاسيوية. وتستند هذه الارقام الاسمية الى متوسط اسعار الصرف المتاحة خلال ثلاث سنوات. وفيما جاءت الولايات المتحدة في الجزء الاسفل من القائمة فان الاميركيين يجدون السلوان في حقيقة واحدة الا وهي ان القوة الشرائية لدخلهم اعلى من القوى الشرائية لغيرهم لأن الاسعار في الولايات المتحدة ارخص مقارنة بالخارج. وللمرة الاولى تظهر احدث طبعة للاطلس القوة الشرائية للافراد في بلادهم بعد ان اخذ في الحسبان المستويات السعرية المختلفة بين الدول. وكلما ارتفعت اسعار السلع والخدمات في دولة ما قل ما تشتريه النقود وانخفض الدخل الحقيقي للفرد. وبالمقابل كلما انخفضت اسعار السلع والخدمات زادت القوة الشرائية للفرد وزاد الدخل الحقيقي للفرد مقارنة بالدول الاخرى.

وسجلت لوكسبمورغ اعلى معدل حقيقي لنصيب الفرد من اجمالي الناتج القومي اذ بلغ ٢٩٥١٠ دولارات تليها الولايات المتحدة عند ٢٤٧٥٠ دولارا. وتأتي الولايات المتحدة باستمرار ضمن اكبر اثنين وفقا لهذا الاساس. وقال مايكل وورد الاقتصادي بالبنك الدولي: الجميع يحبون المجيء الى الولايات المتحدة لأن الاسعار ارخص فيها. والدول الاخرى التي جاءت ضمن العشرة الحقيقيين الكبار هي سويسرا (٢٣٦٢٠ دولارا) والامارات العربية المتحدة (٢٣٣٩٠ دولارا) وقطر (٢٢٩١٠ دولارات) وهونغ كونغ (٢١٦٧٠ دولارا) واليابان (٢١٠٩٠ دولارا) والمانيا (٢٠٩٨٠ دولارا) وسنغافورة (٢٠٤٧٠ دولارا) وكندا (٢٠٤١٠ دولارات).

ومن بين التغيرات الملحوظة في قائمة العشرة الكبار التقليديين التي لا تأخذ في الحسبان مستويات الاسعار هي غياب عدد من دول الشرق الاوسط المنتجة للنفط ومنها الامارات العربية المتحدة وقطر والسعودية.

وقال البنك الدولي، انه طرأت تغيرات ملحوظة في قائمته لأغنى عشر دول في العالم كان من ابرزها غياب دول خليجية عربية منتجة للنفط من القائمة.

حفاظاً على ربحية متناقصة بسبب الضائقة الاقتصادية

البنوك السعودية تتجاوز حدود الإقراض المسموح من مؤسسة النقد



تناقصت أرباح عدد من البنوك السعودية المعروفة خلال سنة ١٩٩٤ عما كانت عليه في سنة ١٩٩٣، بنسب متفاوتة، لكن تسعة منها في مجموعها العام نقصت أرباحها بنسبة تصل الى ٤ في المائة.

وهناك سببان رئيسيان لهبوط الريحية المصرفية للبنوك السعودية هما:

* انخفاض الانفاق الحكومي من جهة، وبالتالي ضيق السوق.
* الظروف غير المؤاتية للاسواق المالية العالمية كما قال بنك الرياض في بيانه المالي لعام ١٩٩٤ .

وكما كانت سوق التسليف قد تقلصت بسبب الانكماش الناجم عن خفض الميزانية العامة للدولة، فقد لجأت البنوك السعودية الى تمديد القروض الراهنة وتجديدها بفوائد اعلى، واضطرت البنوك ايضا الى فرض رسوم اضافية على تجديد القروض او اجراء المعاملات على غرار ما تفعله المصارف العالمية .

وقد لجأت البنوك السعودية الى أكثر من وسيلة للحفاظ على ربحيتها. فاضافة الى فرض الرسوم ورفع الفوائد وزيادة مردود الفائدة بالاقراض الى مصارف اخرى، لجأت البنوك السعودية في غالبيتها الى خفض نفقاتها الثابتة سواء بخفض عدد الموظفين او خفض عدد الفروع.

وهناك بنوك حافظت على ربحيتها وزادتها مثل البنك السعودي المتحد بزيادة الاقراض زيادة تجاوزت كثيرا الحد القانوني المسموح به من مؤسسة النقد السعودية. والمعروف ان مؤسسة النقد تحظر على البنوك اقراض اكثر من ٦٠ في المائة من ودائعها، لكن البنك السعودي المتحد اقرض في السنة الماضية ما نسبته ٧٨٪ من ودائعه نظير ٦٧٪ في السنة التي سبقتها. وبذلك رفع السعودي المتحد ارباحه بنسبة ١٥ في المائة .

وهناك بعض الملاحظات على هذه النتائج، وهي نتائج ليست سيئة اجمالا في الظروف السائدة. ومن هذه الملاحظات ما يلي:

(يعطي الجدول التالي لمحة مقارنة عن اوضاع تسعة من المصارف السعودية)

الأرباح الصافية للبنوك السعودية بملايين الدولارات الأميركية

البنك	١٩٩٤	١٩٩٣	نسبة التغير
بنك الرياض	١٥٥,٢	٢٤٥,٩	- ٣٦,٩٪
السعودي الأميركي	٢٧٠,٤	٢٥١,٣	+ ٧,٦٪
العربي الوطني	١٣٢,٠	١٠٨,٠	+ ١٨,٢٪
السعودي البريطاني	٩٣,٤	١٠٧,٣	- ١٣٪
القاهرة السعودي	٥٢,٨	٥٧,١	- ٨,١٪
السعودي الهولندي	٣٢,٣	٤٨,٠	- ٤٨,٦٪
السعودي الفرنسي	٩١,٠	٩٠,٠	+ ١,١٪
السعودي للاستثمار	١٧,٩	١٦,٠	+ ١٠,٦٪
السعودي المتحد	٨١,٠	٧٠,٥	+ ١٢,٩٪

بنك الرياض

يلاحظ ان هبوط أرباح بنك الرياض وهو ثاني اكبر بنك في المملكة بعد الاهلي التجاري الذي يستحق معالجة لوحده في عدد مقبل، كان هبوطا حادا على الرغم من ان ودائع العملاء فيه زادت بمبلغ ٤٠٣ ملايين ريال (المجموع العام للودائع يصل الى ٢٨,٦ مليار ريال) ، كما ان قيمة موجوداته ارتفعت ما مقداره ١,٥ مليار ريال (٤٠٠ مليون دولار) صاعدة الى ٥٣,٩ مليار ريال (١٤,٣٧ مليار دولار) .

وعلى الرغم من هذا الهبوط الحاد في الارباح (بنسبة ٣٦,٩٪) فان الارباح المقترح توزيعها على المساهمين تزيد على الارباح الموزعة في عام ١٩٩٣ بما يعادل ٤٠ مليون دولار اميركي. فالمبلغ المقترح توزيعه عن ١٩٩٤ يصل الى ٤٨٠ مليون ريال (١٢٨ مليون دولار) مقابل ارباح وزعت في العام السابق وقدرها ٣٠٠ مليون ريال (٨٠ مليون دولار)، اي ان الارباح الموزعة على المساهمين زادت من سنة الى سنة بنسبة ٥٠ في المائة في الوقت الذي هبط الربح الصافي للبنك في الفترة ذاتها بنسبة ٣٧ في المائة تقريبا!

بنك القاهرة السعودي

كانت نتائجه النسبية معقولة من حيث ان نسبة الهبوط في ارباحه تساوي نصف نسبة الزيادة التي دفعها على شكل فوائد وقدرها ١٦ في المائة .

البنك العربي الوطني

هبط دخله من الرسوم بنسبة ٦٠ في المائة ومع ذلك زادت ارباحه بنسبة ١٣ في المائة تقريبا مما يشير الى ربحية عالية في عمليات اخرى.

البنك السعودي الاميركي

زاد من الاحتياطي الاحترازي ضد الديون نظرا لأنه توسع في عمليات الاقراض، وخاصة الى الزبائن الذين تأخرت مستحقاتهم من الحكومة او من عملائهم بسبب الضائقة المالية. لكنه حقق نتائج جيدة في الاتجار بالعملات والاوراق المالية .

البنك السعودي للاستثمار

زادت ارباحه بنسبة ١٢ في المائة ، وجاء معظمها من زيادة الرسوم على المعاملات.

البنك السعودي المتحد

زادت ارباحه بنسبة ١٥ في المائة بسبب خفض نفقاته وزيادة أسعار الفائدة. كما انه، كما سلف القول، توسع في الاقراض الى ابعد من الحدود المسموحة من قبل مؤسسة النقد.

البنك السعودي البريطاني

هبطت ارباحه بنسبة ١٣ في المائة بسبب خسائر ومتاعب في اسواق المال العالمية ، وهو السبب ذاته الذي اورده بنك الرياض ايضا .

البنك السعودي الهولندي

كان الهبوط الحاد في أرباحه (٤٨,٦٪) بسبب خسائره من استثماراته في السندات العالمية .

البنك السعودي الفرنسي

بقيت وضعيته على حالها تقريبا . والملاحظ ايضا ان نسبة الزيادة في ارباح بعض البنوك الخليجية، وخاصة في الكويت ودولة الامارات العربية المتحدة، كانت اعلى بكثير من نسبة الزيادة في ارباح المصارف السعودية، بينما لم يشهد اي منها هبوطا يذكر في الارباح .

«سيتي بنك» الأميركي يعتنق الاسلام !

بدأ سيتي بنك الاميركي اجراءات تأسيس مصرف اسلامي في البحرين برأسمال قدره ٢٥ مليون دولار. وسيحمل البنك الجديد اسم «سيتي الاسلامي الدولي».

وقال متحدث باسم «سيتي بنك» في البحرين، «إن سيتي بنك يقدم خدمة مصرفية اسلامية منذ اوائل الثمانينات من خلال مكاتبنا في البحرين ولندن. ونقدم لعملائنا حلولا تتوافق مع الشريعة الاسلامية فيما يتعلق بالودائع والاصول والقروض... وبمعنى اضيق الصرف الاجنبي».

واضاف «إننا ندرس على الدوام سبل تحسين هذه الخدمة».

وسيتي بنك من بين البنوك في المنطقة الذي اسس ادارات اسلامية خاصة لاجتذاب عدد متزايد من العملاء الراغبين في الحصول على خدمات مصرفية بعيدة عن الربا.

في السنة الأولى بعد إقالة رئيسها الليبي بطلب من واشنطن

المؤسسة العربية المصرفية تبدأ مسيرة الإنحدار



■ منذ سنة تقريبا طلبت السلطات الاميركية من المؤسسة العربية المصرفية في البحرين أن تقيل رئيسها الليبي الدكتور عبد الله السعودي، الذي يعود اليه الفضل في تأسيسها وإطلاقها لتصبح أكبر بنك عربي دولي، وذلك ضمن الإجراءات التي تتخذها واشنطن للتضييق على ليبيا ومحاصرتها. (راجع المجلد الأول من الميزان، الأعداد ٦ و٧ و٨/١٩٩٤).

وفي خلال سنة واحدة من ذلك الإجراء التعسفي هبطت أرباح المؤسسة بنسبة ٢٩ في المائة بعدما كانت قد ضربت رقماً قياسياً في السنة السابقة متجاوزة آثار حرب الخليج الثانية.

فقط هبطت الأرباح من ٣١٦ مليون دولار في ١٩٩٣ الى ٢٢٥ مليون دولار في ١٩٩٤، اي الى أقل من أرباح عام ١٩٩٢ بمقدار ١٩ مليون دولار.

والواقع أن أرباح المؤسسة لعام ١٩٩٣ كانت أعلى نتيجة تحققها منذ تأسيسها، ومن المؤسف ان تكون الضغوط الأميركية عليها قد تزامنت مع بلوغها أوج نتائجها. وقد يكون من دواعي الأسف أن يكون ذلك بداية لمسيرة انحدار مخيفة كما تشير النتائج الأخيرة لعام ١٩٩٤ .

وكانت «الميزان» قد كتبت حول الموضوع في العدد الثامن من المجلد الأول (ايار/مايو ١٩٩٤)، تقول: ان الإستقالة الإجبارية في شهر شباط/ فبراير الماضي للسيد عبد الله السعودي، مؤسس المؤسسة العربية المصرفية ورئيسها، تشكل ضربة مريرة أخرى للمصارف العربية. وعلى الرغم من دوره الحاسم في بناء ذلك البنك في البحرين ورفعه الى المرتبة الأولى بين البنوك العربية فان جنسية السعودي الليبية والمساهمة الليبية في ملكية البنك، قد جعلتاه هدفاً جاهزاً لإدارة اميركية مصممة على التطبيق الصارم للعقوبات التي فرضتها الأمم المتحدة على ليبيا. وهكذا أجبر أشهر مصرفي عربي على التنحي جانباً.

ومع أن ذلك كان صدمة لكثيرين، فان مغادرة السعودي ربما كانت متوقعة بعد فرض القرار الدولي ٨٨٣ في أواخر السنة الماضية بسبب رفض ليبيا تسليم الرجلين المتهمين بحادث تفجير طائرة «بان اميركان» فوق لوكربي في اسكتلندا. كما أن مكتب السيطرة على الموجودات الأجنبية (أوفاك) قد عمد في نهاية السنة الماضية ايضا الى تجميد موجودات بالدولار لمؤسسة عربية تابعة هي «اراب فايننشال سيرفسيز» تملك فيها العربية المصرفية حصة ٣٦٪، بسبب قرار الحظر ضد ليبيا.


عبد الله السعودي

وكان من الطبيعي ان تقوم السلطات المالية في البحرين بالإستفسار من المكتب الأميركي المذكور لإيضاح الأمر نظرا الى أنه يؤثر على مستقبل المؤسسات المالية القائمة في البحرين. ومع أن زيارة المسؤولين البحرانيين واشنطن اسفرت عن فك تجميد موجودات «أراب فايننشال سيرفسيز» يوم ٢ شباط/فبراير الماضي، الا انه كان واضحا أن «أوفاك» كان يريد في المقابل طرد الإدارة الليبية للمؤسسة العربية المصرفية، وخاصة عبد الله السعودي.

وفور إقالة السعودي، شكلت إدارة المؤسسة لجنة لتسيير أعمالها برئاسة خليفة المهيري، (المدير العام السابق لصندوق ابوظبي للتنمية والذي توفي قبل أشهر في حادث تحطم سيارته في ظروف لم تعرف ملابساتها). وكان أول تصريح أدلى به المهيري فور تعيينه قوله: «إن المؤسسة العربية المصرفية لا يمكن أن تدار من جانب لجنة».

ثم جرى تعيين مدير في بنك الرياض هو السعودي أحمد عبد اللطيف رئيسا أصيلا خلفا لليبي الدكتور عبد الله السعودي. والملفت للنظر، وهو أمر قد يكون مجرد مصادفة، أن الهبوط في أرباح المؤسسة العربية يقارب تقريبا الهبوط في أرباح بنك الرياض (راجع التحليل الخاص بالمصارف السعودية على هذه الصفحة)، وأن المؤسسة قررت، مثل بنك الرياض، توزيع أرباح كاملة على المساهمين بالمبالغ الموزعة نفسها في السنة السابقة عندماكانت الأرباح في أوجها.

وقد سرت تكهنات بعد تعيين عبد اللطيف، ان هناك احتمالا بدمج المؤسسة العربية المصرفية مع بنك الرياض، الذي كما قالت مصادر مصرفية، يطمح الى التوسع عالمياً، والمؤسسة العربية لها امتداد عالمي راسخ.

بنك صناعي في قطر

بالمناصفة بين الحكومة القطرية والقطاع الخاص بدأت في الدوحة الإجراءات القانونية لتأسيس اول بنك صناعي في البلاد برأسمال مصرح به قدره ٣٠٠ مليون ريال قطري (٨٢,٥ مليون دولار). أما رأس المال المدفوع فيبلغ ١٠٠ مليون ريال (٢٧,٥ مليون دولار).

وسوف يبدأ بنك قطر الصناعي عمله في منتصف العام الحالي، بانتظار موافقة مجلس الوزراء.

وقال يوسف كمال، وكيل وزارة المالية، إن نشاط البنك سوف يقتصر على مساعدة المصانع الصغيرة والمتوسطة الحجم التي يقل رأس مالها عن ٥٠ مليون ريال (١٣,٧ مليون دولار). وأشار الى أن البنك المذكور سيعمل كهيئة متخصصة، لكنه سيفرض اسعار فائدة مماثلة لتلك التي تفرضها البنوك الأخرى.

بعد نجاح المرحلة الاولى من التخصيص المصرفي

BMCE | البنك المغربي للتجارة الخارجية

البنك المغربي للتجارة الخارجية يعرض اسهمه على المستثمرين الأجانب

■ نجحت نجاحا ملحوظا اول تجربة اقدمت عليها الحكومة المغربية لتخصيص القطاع المصرفي، وذلك ببيع نصف اسهم «البنك المغربي للتجارة الخارجية» على مراحل شملت المرحلة الاولى منها بيع ١٤ في المائة من الاسهم. وقد بلغ اقبال الجمهور على شراء هذه الاسهم حدا تجاوز ستة اضعاف الاسهم المعروضة.

فقد بلغ الطلب ٨,٥ مليون، بينما العرض المطروح كان ١,٤ مليون سهم بيعت بسعر ٣٢٥ درهما للسهم الواحد .

والبنك المذكور هو اكبر بنك مغربي للتجارة الخارجية، ويحتل المرتبة الثالثة بين اكبر البنوك المغربية، (ويأتي في المرتبة ٧٢٥ بين البنوك العالمية الألف الاولى، ويحتل المرتبة ٣٦ بين البنوك العربية الاولى من حيث رأس المال، والمرتبة ٣٩ من حيث حجم الموجودات - رأسماله ٢٣٦ مليون دولار، وموجوداته ٢٩١٧ مليونا .

وقد حقق البنك المغربي المذكور في عام ١٩٩٤ ربحا قدره ٢٥٠ مليون درهم، اي بزيادة ٢٥٪ على السنة السابقة.

وفتح باب الاكتتاب في المرحلة الثانية لشركات الاستثمار الاجنبية بالاضافة الى المستثمرين المحليين. وقد عرض للبيع في المرحلة الثانية ما نسبته ٢٦ في المائة من الاسهم، يمكن للاجانب ان يشتروا نصفها.

والمعروف ان البنك المغربي للتجارة الخارجية يضم قبل التخصيص عددا من المستثمرين الاجانب اكبرهم بنك اسبانيا الخارجي (٦,١٪) يليه البنك الفرنسي للتجارة الخارجية (٤,٦٪) ثم كومرز بنك الالماني (١,٨٪).

واضافة الى النسبة المشمولة في المرحلة الثانية من الاكتتاب والمخصصة لشركات الاستثمار، ابقيت نسبة ٣٪ من رأس المال لبيعها الى موظفي البنك، فيبقى للحكومة نسبة ٧٪ من اصل حصة اجمالية بلغت ٥٠,٠١٪.

ويقدم «بنك واربورغ» البريطاني المشورة للحكومة المغربية في هذا الخصوص. وكانت الحكومة قد بدأت بيع مؤسسات القطاع العام الى القطاع الخاص في عام ١٩٩٣، وبيع اسهم «البنك المغربي للتجارة الخارجية» هو الاول من نوعه في القطاع المصرفي.

وتعتزم الحكومة المغربية بيع اسهم المصارف التي تملكها كلها في مراحل مقبلة وبينها اكبر بنك تجاري مغربي وهو بنك الاعتماد الشعبي المغربي الذي كان رأسماله في ١٩٩١/١٢/٣١ ٢٩٣ مليون دولار محتلا المرتبة ٢٧ بين البنوك العربية المائة الاولى من حيث رأس المال، والمرتبة ٢٣ من حيث الموجودات (٤٦٥٥ مليون دولار).

ومن البنوك الاخرى المعروضة للبيع، بنك التسليف العقاري والفندقي والبنك الوطني للانماء الاقتصادي.

وذكرت مصادر مصرفية في لندن ان بيع الاسهم الى المؤسسات الاجنبية لن يكون سهلا بسبب الشروط الموضوعة لهذه المساهمة، اذ يتعين على كل مؤسسة اجنبية راغبة في شراء اسهم البنك المغربي ان تتشارك مع مؤسسة مغربية بحيث تكون النسبة المعروضة بالمناصفة، اي ١٣٪ للمغاربة و١٣٪ للاجانب، على ان لا يقل عدد المشاركين في اي تجمع لهذه المؤسسات عن اربع مؤسسات، كما أنه يتوجب على المشاركين الأجانب في التجمع أن يتقدموا بعروض لا تقل عن ٥٪ من الاسهم المعروضة للبيع.

وللبنك المغربي للتجارة الخارجية الذي يتخذ من الدار البيضاء مقرا له، ١٧٠ فرعا في انحاء البلاد ويستحوذ على ١٨٪ من السوق المصرفي في المغرب، كما أنه يلعب الدور الرئيسي في تمويل الصادرات المغربية الى الخارج .

انبوب غاز من قطر الى اسواق الخليج

■ تجري المؤسسة العامة القطرية للبترول مفاوضات مع مجموعة شركات تضم شركة «اركو» الاميركية وشركة «غلف ستريم روسورسز» وشركتي «وينترشال» و«ديلمان اردول اردغاز» الالمانيتين لتصدير الغاز القطري الى اسواق منطقة الخليج ومنها البحرين ودبي مع احتمال التصدير الى السوق الكويتية وذلك عبر خط انابيب جديد.

كما تجري المؤسسة محادثات مع شركة «نفط الهلال» (الشارقة) في شأن احتمال تصدير الغاز الطبيعي الى باكستان عبر خط انابيب وتتركز المفاوضات على المشروع واسعار الغاز المباع.

وقالت نشرة «ميس» النفطية: ان المفاوضات بين مجموعة الشركات الاميركية والالمانية تقدمت اثر الاتفاق الاخير بين «غلف ستريم ريسورسز» و«اركو» لتأسيس شركة لتطوير نقل وتسويق غاز حقل الشمال القطري.

ويشار الى ان «غلف ستريم ريسورسز» شريكة في عقد مشاركة في منطقتين بحريتين في قطر مع كل من «وينترشال» و«ديلمان اردول اردفاز»، تقع الاولى شمال قطر قرب حقل الشمال فيما تقع المنطقة الثانية في الشاطيء الغربي من قطر.

واحتياط المجموعة في المنطقتين بمستوى ٢,٢ ترليون قدم مكعب من الغاز الطبيعي و٥٧٥,٥ مليون برميل من المكثفات. وذكرت «ميس» ان شركة «بريتيش غاز» عبرت عن اهتمامها، للدخول في مجموعة الشركات.

واضافت «ميس» الى موضوعها حدوث تقدم في المفاوضات بين قطر والشركات الاميركية «انرون» في شأن تصدير حوالي خمسة ملايين طن من الغاز الطبيعي القطري المسال الى اسرائيل والهند سنويا.

واوضحت ان التقدم حدث بعد زيارة رئيس موبيل لوسيو نوتو للدوحة اذ كان العائق الوحيد امام الاتفاق بين قطر و«انرون» ان المؤسسة العامة القطرية للبترول كانت وقعت مع موبيل عقدا فيه بند يحصر بموبيل حق بيع عشرة ملايين طن غاز سنويا من مشروع غاز رأس لافان في قطر حيث موبيل شريك بحصة ٣٠ في المئة مع المؤسسة القطية ويبدو ان العائق زال بعد اتفاق الجانبين.

هذا وقد وقعت قطر رسميا اتفاقا لتزويد تركيا بمليوني طن من الغاز الطبيعي المسال سنويا مع اعطاء تركيا حق مضاعفة هذه الكمية. وفي الوقت نفسه اعرب مسؤولون قطريون انهم يتوقعون بيع كميات كبيرة الى الصين وتايلاند.

ووقع خطاب النوايا عن الجانب القطري جابر المري رئيس مجلس ادارة شركة رأس لفان للغاز الطبيعي المسال (راس غاز) والمدير العام للمؤسسة القطرية العامة للبترول.

وقال المري: ان الخطاب يوفر اساسا صلبا لمشروع رأس الفان كي يقف على قدميه.

واضاف المري، انه سيتوجه الى الصين لبحث بيع ٢,٥ مليون طن سنويا من الغاز الطبيعي المسال اليها مع حق بيع مليوني طن اخرين، وهذه اول مرة يعلن فيها عن كمية الغاز الطبيعي المسال التي ستباع الى الصين. واضاف انه سيزور تايلاند ايضا لبحث تزويدها بمليوني طن سنويا.

وانتعش النشاط في الشهرين الماضيين في حملة للفوز بزبائن في الاجل الطويل يحتاجهم مشروع راس غاز ليقف على قدميه. وتمتلك المؤسسة القطرية العامة للبترول ٧٠ في المائة في رأس غاز وتمتلك «موبيل كورب» الباقي.

وتم انشاء راس غاز ثاني اكبر مشروع للغاز الطبيعي المسال في قطر بهدف استكشاف احتياطات الغاز الهائلة في البلاد. ووقعت الشركة للان خطابات نوايا لبيع تسعة ملايين طن من الغاز الطبيعي المسال مع حق شراء مليوني طن اخرين. ومن المزمع ان تنتج عشرة ملايين طن سنويا بكلفة تقدر بحوالى تسعة مليارات دولار. وقال المري انها ستبدأ بخمسة ملايين طن ثم تتوسع كلما تم توقيع اتفاقيات شراء اخرى. وقال ان توقيع اتفاقيات نهائية مع كوريا الجنوبية وتايوان مسألة وقت فقط حيث تم الانتهاء من المحادثات ومن اتفاقيات التسعير، والتزمت هذه الدول مجتمعة بشراء ٤,٥ مليون طن. وتوصل المشروع الاول وهو شركة قطر للغاز المسال (قطر غاز) الى اتفاقات لتزويد ست شركات يابانية بستة ملايين طن من الغاز الطبيعي المسال هي جملة انتاجها.

سوريا تدرس توحيد صرف البترو دولار

اكدت مصادر مالية في دمشق انه تم تشكيل لجنة وزارية لبحث امكانية توحيد اسعار صرف الدولار المتداولة في قطاع النفط في اطار برنامج الحكومة الذي يهدف الى توحيد اسعار الصرف تدريجيا في المجالات الاقتصادية كافة.

ويجري حاليا التعامل مع الشركات الاجنبية العاملة في قطاع النفط في سوريا بالدولار على اساس السعر الرسمي البالغ ١١,٢ ليرة للدولار.

ويذكر ان التطورات الاقتصادية في السنوات القليلة الماضية ساعدت على التوسع في استخدام سعر صرف الليرة السائد في الدول المجاورة والبالغ ٤٢ ليرة للدولار، ليشمل معظم القطاعات الاقتصادية.

ومازال سعر صرف الليرة السورية مستقرا في السوق السوداء منذ ما يزيد على ٥ اعوام عند مستوى يتراوح بين ٤٨ و٥٠ ليرة للدولار.

من جهة اخرى بدأ المشترون للنفط الخام الخفيف السوري الذين لايزالون يحاولون التلخص من اثار خسائر كبيرة في الشهر الماضي يطالبون «مؤسسة سيترول الحكومية» التي تقوم بتسويقه باجراء تخفيضات كبيرة في الاسعار للشحنات تسليم اذار (مارس).

وقالت مصادر بشركات لها تعاقدات آجلة انها لن تدفع السعر الذي اقترحته الحكومة السورية وهو يقل ١٨ سنتا عن سعر مزيج برنت للتعاملات الفورية.

وقد تحدد سعر الخام السوري الخفيف باقل خمسة سنتات عن خام برنت، الا ان عددا من الشحنات التي لم تلق طلبا ووصل عددها الى ثماني شحنات في وقت من الاوقات ادى الى انخفاض سريع للاسعار في السوق الفورية.

وعادة ما تكون ١٣ و١٤ شحنة من النفط السوري الخفيف متاحة للمتعاقدين لآجال.

وقدر التجار اليوم الخام الخفيف بسعر يقل ٤٠ او ٤٥ سنتا عن مزيج برنت الفوري.

ويعزى عدم بيع بعض الشحنات السورية في شباط / فبراير الى تدني الطلب في منطقة البحر المتوسط حيث تخفض المصافي الانتاج على اثر تحقيق ارباح ضئيلة ووفرة المعروض من نفط الاورال الروسي.

ويعد ان تدنى سعر «نفط الاورال» الى اقل ٢٥ سنتا عن «برنت الفوري» في منتصف كانون الثاني (يناير) الماضي انخفض في الأسابيع القليلة المنصرمة الى نحو ٦٥ سنتا اقل من «برنت».

١٥٤ مليون اونصة قبل عام ١٨٠٠ مجهول توزعها

انتاج ١١٥ ألف طن من الذهب عبر التاريخ

■ تشير الدراسات التاريخية لانتاج المعادن النفيسة ان العالم انتج من الذهب من فجر التاريخ وحتى العام ١٨٠٠ نحوا من ١٥٤ مليون اونصة غير معروف كيف توزعت، كما ان الانتاج العالمي حتى الان بلغ ١١٥,١٦٤ طن، اي ما يعادل ٣,٧٠٣ مليار اونصة.

جاء ذلك في دراسة تاريخية اعدتها مجموعة «سي، بي، ام» في نيويورك، وهي مؤسسة للبحوث والاستشارات حول المعادن النفيسة.

وتشير الدراسة الى ان ما يقدر بحوالى ١,٣٠٩ مليار اونصة، اي ما يعادل ٤٠٧١٠ أطنان قد استعملت في صناعة المجوهرات. وهناك ١,١٦٢ مليار اونصة اي ما يعادل ٣٦١٣٠ طنا، موجودة في حوزة البنوك المركزية وغيرها من المؤسسات الحكومية حول العالم. ويملك المستثمرون الخصوصيون حوالى ٨,٠٨ ملايين اونصة.

اما الاستعمالات الصناعية، والاستعمالات في تقوية الحشيات للاسنان لدى اطباء الاسنان، وما فقد بشكل او اخر فيبلغ ١١ في المائة من الانتاج المتراكم للذهب عبر التاريخ، اي ما يعادل حوالى ٤٢٤ مليون اونصة.

وتقوم الدراسة على فرضية صحيحة، كما قال جيفري كريستيان، المدير العام لمجموعة «سي. بي. ام»، وهي ان الذهب لا يستهلك بل يستخدم، وبالتالي فانه يبقى دائما موجودا لاعادة استعماله.

ومما يجعل من الممكن احتساب الكميات المتراكمة منه بالاضافة الى ما سبق، ان كميات كبيرة من الذهب تستعمل كاحتياطي مالي ونقدي من قبل الحكومات والافراد.

على ان وضع مخطط بياني لحركة استعمال الذهب كان سهلا، لان ٨٦٪ من الانتاج المتراكم للذهب عبر التاريخ وقدره ٣,٧ مليار اونصة قد جرى تعدينه خلال القرن العشرين.

ويجمع المؤرخون على ان الكميات المنتجة من الذهب في الازمنة القديمة والعصور المتوسطة، كانت كميات ضئيلة ليس فقط بالقياس الى القرن العشرين، بل ايضا الى الفترة التي اعقبت القرن السادس عشر عندما اصبحت هناك قيود وسجلات موثوقة للانتاج وطرائق الاستعمال. ذلك ان القدماء كانوا يقومون بالتعدين على سطح الارض او تحت الارض قليلا، لأن التعدين العميق كان عليه ان ينتظر حلول الثورة الصناعية واستخدام الالة على نطاق واسع.

ومن الادلة على صعوبة انتاج الذهب في القديم واوجه استعماله ما قاله الكاتب الروماني ديودوروس سيكولوس: «الطبيعة ذاتها جعلت انتاج الذهب شاقا وحراسته صعبة والتلهف اليه كبيرا، واستخدامه يتأرجح بين المسرة والألم».

٤٦٤ مليار برميل نفط احتياطي مجلس التعاون

■ قدر تقرير رسمي حجم الاحتياطيات النفطية، في دول مجلس التعاون الخليجي في نهاية عام ١٩٩٣ بحوالي ٤٦٤,٣ مليار برميل.

وقال التقرير الاقتصادي السنوي لعام ١٩٩٤ لوزارة التخطيط في دولة الامارات: إن المملكة العربية السعودية جاءت في المرتبة الاولى من حيث الحجم الاحتياطي من النفط الخام في عام ١٩٩٣ الذي بلغ ٢٦١,٢ مليار برميل تلتها دولة الامارات العربية المتحدة بواقع ٩٨,١ مليار برميل ثم الكويت بواقع ٩٦,٥ مليار برميل ثم سلطنة عمان ٤,٧ مليار برميل، وقطر ٣,٧ مليار برميل والبحرين ٠,١ مليار برميل.

واوضح التقرير ان اجمالي انتاج النفط الخام في دول مجلس التعاون بلغ في عام ١٩٩٣ ما مقداره ١٣,٣٩٩ مليون برميل يوميا حيث جاءت السعودية في المرتبة الاولى بواقع ٨,١٥٤ مليون برميل في اليوم ثم الامارات بواقع ٢,١٩٦ مليون برميل في اليوم والكويت ١,٨٢١ مليون برميل في اليوم وسلطنة عمان ٧٦٧ الف برميل في اليوم وقطر ٤١٩ الف برميل في اليوم والبحرين ٤٢ الف برميل في اليوم. وبالنسبة الى متوسط نصيب الفرد من استهلاك الطاقة جاءت قطر في المرتبة الاولى بواقع ١٠٣,٣ برميل مكافئ النفط للسنة ثم الامارات ٨٦ برميل مكافئ النفط للسنة والكويت ٤٩,٤ برميل مكافئ النفط للسنة والسعودية ٣١ برميل مكافئ النفط للسنة وعمان ١٢,٥ برميل مكافئ النفط للسنة.

نفط العرب

حاجة العالم تزداد وقدرة الانتاج ترتفع

■ توقع خبير نفطي ان ترتفع القدرة العربية لانتاج النفط بحلول نهاية العقد الجاري الى ٢٧,٣ مليون برميل يوميا مقابل ٢١,٣ مليون برميل يوميا العام الماضي، وقال ان الدول العربية ستغطي بحلول عام ٢٠٠٠ ما يقارب ٦٠ في المئة من الصادرات النفطية العالمية.

وقال الدكتور نقولا سركيس مدير «مركز دراسات النفط والغاز العربي» ومقره «باريس» خلال «المؤتمر الدولي الثالث للتحديات الاقتصادية للعالم العربي» في مواجهة التكتلات الدولية الذي يقام حاليا في دبي، ان حصة مجموع البلدان العربية في الشرق الاوسط وشمال افريقيا في الصادرات النفطية العالمية انخفضت من ٤٥ في المئة عام ١٩٨٠ الى ٢٦,٦ في المئة عام ١٩٨٥ قبل ان ترتفع بسرعة لتتجاوز ٤١ في المئة العام الماضي عندما بلغت تلك الصادرات ١٦,٧ مليون برميل يوميا.

واشار الى ان حصة الدول العربية من صادرات الغاز الطبيعي ازدادت الى اكثر من الضعف خلال المرحلة الماضية وارتفعت من ٥,٩ في المئة الى ١٣,٤ في المئة من مجموع الصادرات العالمية، وسط توقعات بان ترتفع تلك الحصة بعد انجاز مشاريع الغاز في الجزائر والامارات وقطر وعمان واليمن ومصر.

وقال سركيس: ان المشاريع العملاقة التي يجري تنفيذها حاليا في مجال الغاز في تلك الدول ستعمل على زيادة حجم صادرات الدول العربية من الغاز بنسبة ١٣٨ في المئة من ٤٤ بليون متر مكعب عام ١٩٩٤ الى ١٠٥ مليارات متر مكعب عام ٢٠٠٠ منها ٦٠ ملياراً في الجزائر وحدها.

واشار خلال المؤتمر الى انه رغم امتلاك العرب نحو ٦٢ في المئة من الاحتياطات النفطية العالمية و٢٠,٨ في المئة من احتياطات الغاز الطبيعية في العالم، يمكن ملاحظة انه بعد نصف قرن من الاستغلال والاستهلاك لهذه المصادر، لم تحقق الشعوب مستوى معيشيا ووضعا اقتصاديا واجتماعيا وسياسيا افضل من الذي تعيشه اليوم، مؤكدا ان دراسة وتفحص تجربة الماضي بجوانبها الايجابية والسلبية شرط اساسي للاعداد في صورة افضل للمستقبل.

واكد على ان المستقبل سيكون للنفط العربي على صعيد زيادة مصادر الطاقة العالمية. وقال: إن اربعة براميل نفط من مجموع عشرة مصدرة في العالم تأتي في الوقت الحاضر من الدول العربية، بينما ستصبح ستة براميل نفط من مجموعة عشرة في عام ٢٠٠٠ تأتي من الدول العربية.

وعدد الدكتور سركيس بعض المعوقات التي ادت الى عجز الدول العربية عن الاستفادة من عائداتها النفطية بشكل اسلم، وقال ان بعضها سياسي والاخر خاص مرتبط بتطورات اسواق النفط العالمية والاقتصاد الدولي.

واشار الى ان السبب السياسي يكمن في التبذير الهائل الذي تطلبته الحروب وخاصة الحرب العراقية - الايرانية وازمة الخليج الثانية التي كلفت الدول العربية المجاورة ما يقارب من ٧٠٠ مليار دولار اي ما يساوي عشرة اضعاف عائداتها النفطية في العام الماضي.

وقال انه في الوقت الذي تواجه كل البلدان العربية بلا استثناء عجوزات في موازناتها وازمات مالية حادة نوعا ما، فان الاعتمادات والاموال العربية المستثمرة في الخارج تجاوزت في نهاية عام ١٩٩٣، حسب صندوق النقد العربي، ٦٥٠ مليار دولار، اي ما يساوي كمجموعة واحدة مجموع انتاجها الوطني الخام لعام ٩٢.

وقال ان اسباب هذا الانحراف او الاضطراب مختلفة ومتنوعة، منها عدم الاستقرار السياسي وانعدام الثقة وعدم كفاية المحفزات الاقتصادية والبنى المالية، مشيرا الى ان الحكومات العربية وقعت لتشجيع عودة جزء على الاقل من رؤوس الاموال المستثمرة في الخارج وسائل جديدة منها لتخصيص بعض مؤسسات وشركات القطاع العام وتقديم محفزات للاستثمارات وتوسيع الاسواق النقدية والبورصات «ولكن يبدو ان افضل وسيلة تكمن في الاستقرار السياسي واشاعة مناخ من الثقة لاصحاب رؤوس الاموال لفترة زمنية طويلة بشكل كاف».

ولاحظ الدكتور سركيس ان العائدات النفطية العربية انخفضت بقيمة الدولار الجارية من ٢٣٥,٢ مليار دولار عام ١٩٨٠ الى ٩٧ مليار دولار عام ١٩٩٤ وبالقيمة الحقيقية، فان عائداتها او مداخيلها لعام ١٩٩٤ لم تتجاوز ٥٣ بليون دولار بقيمة الدولار التي كانت لديها عام ١٩٨٠، اي ٢٢,٥ في المئة فقط من مستواها لعام ١٩٨٠. والتشخيص ينطبق على مجموع بلدان «اوبيك» اذ مقابل ١٥,١٧ مليون برميل كانت تنتج في اليوم عام ١٩٨٥، وهي السنة التي سبقت «حرب الاسعار» وانهيار السوق النفطية، فان انتاج النفط الخام للاثني عشر بلدا الاعضاء في المنظمة وصل الى ٢٤,٨٥ برميل في اليوم عام ١٩٩٤ اي بنسبة زيادة بلغت ٦٣,٨ في المئة من حصتها في الانتاج العالمي.

وقال: إن الانخفاض في اسعار النفط الخام والارتفاع المتتالي للضرائب في البلدان المستهلكة طيلة السنين التسع الماضية اديا الى خسارة الدول العربية اكثر من ٣٢٠ مليار دولار، معتبرا ان حرب الاسعار عامي ١٩٨٥ و١٩٨٦، كانت بمثابة هزة حقيقية لاقتصادات البلدان العربية وهو امر ادى الى عرقلة التنمية فيها وجعلها تواجه ازمات مالية واحيانا سياسية.

واشار الى ان المنتجات المصفاة المقدمة الى المستهلك النهائي قد ارتفعت بقوة في البلدان الصناعية اثر الارتفاعات المتتالية للضرائب في هذه البلدان وقال اذا اخذنا في الاعتبار سعر الوقود او البنزين، وهو الانتاج الاكثر تعرضا للضرائب العالية، نلاحظ ان حصة الضرائب في سعره ارتفعت بين ١٩٨٦وبداية ١٩٩٤ ، من ٦١,٥ في المئة الى ٧٧,٧ في المئة في المانيا، ومن ٦٣,٦ في المئة الى ٧٦,٢ في المئة في هولندا، ومن ٦٣,٩ في المئة الى ٧٠,٦ في المئة في انكلترا، ومن ٧٣,٩ في المئة الى ٨١,١ في المئة في فرنسا. وهذا ما جعل احد الساخرين يقول انه عندما يشتري صاحب سيارة اوروبي البنزين فانه في الواقع يشتري الكثير من الضرائب وقليلا من البنزين داخلها.

وقال لو اخذنا في الاعتبار مجمل المنتجات النفطية في اوروبا الغربية فاننا نلاحظ ان السعر المتزن للبرميل منتجات مصفاة قد ارتفع من ٦٠ دولارا عام ١٩٨٤ الى ٨٦,٧ دولار سنة ١٩٩٣ اي بزيادة ٤٤,٥ في المئة بينما حصة الضرائب في هذا السعر التسليمي الخالص للنفط الخام داخل السعر المتزن للمنتجات قد انخفض من ٤٨ الى ١٩ في المئة، اي، فان برميل المنتجات المنقاة والمباع عام ١٩٩٤ في البلدان الاوروبية الغربية قد وفر ١٥,٧ دولار للبلدان المصدرة للنفط الخام وللمنتجات المصفاة مقابل ٥٢,٥ دولار من الضرائب للبلدان المستوردة اي بنسبة ١ الى ٣,٤»، مشيرا الى ان ٥,٢ مليون برميل صدرت في اليوم عام ١٩٩٣ من البلدان العربية الى البلدان الاوروبية قد جلبت للدول المصدرة ٢٩,٨ مليار دولار مقابل ٩٩,٦ مليار دولار للبلدان المستوردة.

مؤتمر دولي في دمشق حول فرص الاستثمار السياحي والفندقي في البلاد العربية

الشام تقود الحركة السياحية الاقليمية في الشرق الادنى

■ عقد في فنادق «الشام» في العاصمة السورية، (لصاحبها الدكتور عثمان العائدي) ، بين ١٣ و١٥ أذار /مارس الجاري مؤتمر دولي بعنوان «فرص الاستثمار في مجالي السياحة والقطاع الفندقي في البلاد العربية».

وقد قام بتنظيم المؤتمر المذكور: غرفة التجارة العربية الفرنسية، والاتحاد العربي للفنادق والسياحة، والمؤسسة العربية لضمان الاستثمار، والاقتصاد والاعمال، ومنظمة ضمان الاستثمار الدولية التابعة للبنك الدولي في واشنطن.

وقد شارك في المؤتمر موفدون من المنظمة العالمية للسياحة، والاتحاد الدولي للفنادق، والاتحاد الاوروبي، ومنظمات دولية واقليمية للسياحة.

وخلال المحاضرات والمناقشات والمداولات القيت اضواء على عدد من التجارب السياحية العربية المتقدمة، مثل التجربة التونسية، والتجربة المغربية، والتجربة المصرية.

ودعيت مؤسسات مالية ومصرفية عالمية الى المشاركة في المؤتمر ، ومنها مؤسسة «اميركان أكسبريس» الدولية، ومنظمة ضمان الاستثمار الدولية (مجموعة البنك الدولي)، والبنك الاوروبي للاستثمار، وعدد آخر من البنوك والمؤسسات المالية العالمية (اميركية، اوروبية، يابانية).

وكان واضحا من برنامج المؤتمر ان السياحة العربية قسمت الى ثلاثة اقاليم يسعى كل منها الى الافادة من تجارب الاخرين، والى تحقيق نوع من التكامل والدمج. فالاقليم الاول والاكثر خبرة في هذا المجال هو الاقليم المغربي ومصر، يليه الاقليم المشرقي ويضم لبنان وسوريا والاردن، ثم الاقليم الخليجي، الذي بدأ يعطي السياحة المحلية والاقليمية اهتماما وتركيزا خاصا للحد من السياحة الخارجية، ان لم يكن لاجتذاب السياحة من الخارج. غير ان تجربة دولة الامارات العربية، وخاصة دبي، اثبتت انه بالامكان اجتذاب قدر من السياحة الاجنبية الى الاقليم الخليجي، الذي تمثلت قطاعاته السياحية في مؤتمر دمشق حيث القيت اضواء على التجربة السياحية في المملكة العربية السعودية، والتجربة السياحية في دولة الامارات، (مجلس ترويج التجارة والسياحة في دبي ، وشركة ابوظبي الوطنية للفنادق) ، والتجربة السياحية في سلطنة عمان، واخيرا تجربة شركة طيران الخليج في حقل السياحة.

وفي العدد المقبل تنشر «الميزان» اهم وقائع المؤتمر المذكور وبعض الدراسات والاوراق الملفتة للنظر والتي كانت موضع نقاش. اذ يبدو واضحا ان السياحة العربية، او الاقليمية، سوف تكون موردا اقتصاديا اساسيا في القرن المقبل.

فقد قال الدكتور العائدي لـ «الميزان» اثناء زيارة له الى لندن في السنة الماضية: «ان السياحة في المستقبل ستكون مثل النفط في المرحلة السابقة. السياحة هي النفط الجديد». فلا عجب ، اذن، ان تستعد سوريا استعدادا جيدا لاستقبال المرحلة السياحية المقبلة، بل هي، كما تشير البوادر من مؤتمر دمشق، تتأهل لقيادة الحركة السياحية الاقليمية.

التجربة السياحية في المملكة العربية السعودية

■ حمل وفد سعودي من لجنة السياحة الوطنية في الرياض الى مؤتمر دمشق حول الاستثمار السياحي في البلاد العربية ورقة عمل بعنوان «التجربة السياحية في المملكة العربية السعودية». وترأس الوفد الحامل للورقة المذكورة عبد المحسن الحكير رئيس لجنة السياحة الوطنية.

واشار الحكير الى ان التجربة السياحية السعودية تلقى دعما من الجهات المعنية بالسياحة بهدف تطوير القطاع السياحي لتقليص الفجوة بين السياحة الداخلية والسياحة الخارجية .

والمعروف ان السياحة الخارجية للمواطنين السعوديين تستنزف نسبة كبيرة من الدخل الوطني، وقد وصلت هذه النسبة في السنة الماضية الى ٤ مليارات دولار ، وينتظر ان تصل الى ٦,٧ مليار دولار في السنة الجارية. وهذا التسرب اذا استمر من شأنه ان يؤدي الى عجز مطرد في ميزان المعاملات غير المنظورة وفي ميزان المدفوعات عموما.

وتبذل الحكومة السعودية جهودا ملموسة لجعل السياحة احد العناصر الاساسية في زيادة الدخل القومي وذلك من خلال تشجيع رجال الاعمال على استثمار اموالهم في المشاريع السياحية في مناطق السعودية كافة وتقديم جميع التسهيلات لهم. وتقوم الحكومة بعملية تطوير مستمرة للمناطق السياحية والاهتمام بالمناطق الاثرية المنتشرة في انحاء البلاد مع الاهتمام بعملية الترويج الاعلامية للسياحة الداخلية.

كما تقوم الحكومة بمهمة تزويد مناطق التنمية السياحية بالمرافق الاساسية وانشاء المتنزهات الوطنية، فيما تترك للقطاع الخاص القيام بالدور الاكبر في عملية التنمية السياحية من انشاء الفنادق والقرى السياحية ومدن الترفيه والمنتجعات وغيرها من المشاريع.

وكانت الفترة الاخيرة شهدت انشاء الكثير من الشركات المتخصصة التي تعمل في مجال السياحة، مما يشير الى تزايد الوعي لدى القطاع الخاص والمواطنين السعوديين باهمية الاستثمار في القطاع السياحي وجدواه الاقتصادية في الوقت نفسه من خلال المناخ الملائم الذي تهيئه الحكومة لتشجيع هذا النوع من الاستثمار وتقديم جميع التسهيلات في هذا المجال.

وقد انعكس هذا المناخ على تزايد الاستثمار في قطاع السياحة الداخلية والذي بلغ خلال عام ١٩٩٣ ثلاثة مليارات ريال (٨٠٠ مليون دولار) بمعدل زيادة سنوية بلغ ٢٠ في المائة. واعتبر مؤتمر دمشق حول «فرص الاستثمار في السياحة والقطاع الفندقي في الدول العربية» مجالا للدول المشاركة لتبادل المعلومات الخاصة بالاستثمار السياحي وظروفه في كل دولة، والبرامج الخاصة والتسهيلات التي تقدمها لاستقطاب الاستثمارات السياحية. كما يعد فرصة لعقد الكثير من الصفقات بين الشركات السياحية والقيام باستثمارات سياحية مشتركة.

ويتزامن هذا المؤتمر مع زيادة الاهتمام العالمي بالسياحة العربية حيث قرر المجلس التنفيذي لمنظمة السياحة العالمية الذي عقد في مدريد في ٢١ تشرين الثاني (نوفمبر) الماضي ان يكون عام ١٩٩٥ عاما للسياحة العربية.

مكاتب سياحية جديدة للبنان في أوروبا

■ قالت مصادر على رفعة في المستوى في وزارة السياحة، ان لبنان ينوي زيادة عدد مكاتب الترويج السياحي في اوروبا. وكان وزير السياحة اللبنانية قد ذكر على هامش معرض سوق السياحة الدولي الذي اقيم في لندن ان لبنان يتخذ خطوات عملية لترويج السياحة. ومن اجل هذه الغاية فان الحكومة اللبنانية عازمة خلال العام الحالي على فتح حوالي ثمانية مكاتب ترويج سياحي في ثماني عواصم عالمية. ومن المتوقع ان يركز لبنان جهوده على الولايات المتحدة واوروبا، وكانت شركات السياحة اللبنانية قد اشتركت اخيرا في معرض السياحة الدولي.

ومن المتوقع ان تساعد هذه المكاتب والحملات الترويجية في اعادة لبنان مرة أخرى الى خارطة السياحة العالمية. وعلى الرغم من ان خبراء في صناعة السياحة يستبعدون ان يستأثر لبنان خلال السنوات القليلة المقبلة بحصة كبيرة فانه يملك امكانيات هائلة اذا ما تمكن من اكمال عملية التعمير في المدة المقررة .

٥٢٨ مليون سائح سنويا في العالم حصة الدول العربية منهم ١٣ مليونا فقط!

■ اكد الدكتور عثمان العائدي رئيس «الاتحاد العربي للسياحة والفندقة» ان السياحة العربية لا تخاف من امكانات ومخططات السياحة الاسرائيلية في حالة حدوث السلام في المنطقة، وان مؤتمرا للسياحة العربية سيعقد في دمشق في الفترة بين ١٣ و١٥ اذار (مارس) الحالي ليس له علاقة بمؤتمر التنمية الشرق اوسطية الذي عقد في الدار البيضاء في تشرين الثاني (نوفمبر) الماضي.

وقال العائدي في مؤتمر صحافي عقده في ابوظبي مع ممثلين عن بقية الهيئات المشاركة في تنظيم مؤتمر دمشق: إن على العرب ان يحققوا قفزة جديدة في صناعة السياحة العربية بعيدا عن احتمالات السلام ومدى تاثيرها على السياحة في المنطقة، مشيرا الى ان لدى اسرائيل مخططاتها الجاهزة للاستفادة من زيادة مداخيل السياحة في حالة اقرار السلام.

واضاف ان هدف المؤتمر سيكون البحث في تنمية السياحة والفندقة في البلاد العربية وتعزيز التعاون العربي في هذا المجال واستقطاب التمويل الخارجي لتأخذ الدول العربية حقها من السياحة الدولية، مؤكدا انه كلما زادت فرص السياحة في الدول العربية كلما اصبحت قادرة على مواجهة التحدي الاقتصادي في حالة السلام وفي صورة افضل مما لو بقيت على حالتها الراهنة.

وفي هذا الصدد اكد مأمون حسن ابراهيم المدير العام للمؤسسة العربية لضمان الاستثمار، احدى الجهات المنظمة للمؤتمر: إن امكانات الدول العربية السياحية اكبر من امكانات اسرائيل «وليست هناك مقارنة بينهما»، مشيرا الى ان اسرائيل متقدمة في المجالات السياحية، ولذلك علينا تقوية الجانب العربي في السياحة من دون انتظار ما سيحصل نتيجة عملية السلام، لأن قطاع السياحة في العالم هو احد اكبر القطاعات الانتاجية وينمو بوتائر سريعة، ولا بد من تعزيزه في الدول العربية».

وقال يتعين علينا في حالة اقرار السلام ان تصبح لنا الكلمة الاولى في ميدان السياحة في المنطقة.

واضاف ابراهيم، ان مشاركة «المؤسسة العربية لضمان الاستثمار» في تنظيم مؤتمر دمشق «تنبع من دورها المحدد القائم على تأمين الضمانات للمستثمرين وتنشيط الاستثمارات، وهو ما عملنا له منذ عشرين عاما». وتشارك في تنظيم مؤتمر «فرص الاستثمار في السياحة والقطاع الفندقي» اضافة الى «الاتحاد العربي» و«المؤسسة العربية لضمان الاستثمار» كل من «الغرفة العربية ـ الفرنسية»، و«مجلة الاقتصاد والاعمال».

وقال الدكتور العائدي، إن فكرة عقد المؤتمر جاءت من «الغرفة العربية ـ الفرنسية»، التي اكدت اهمية تطوير السياحة العربية والبحث في كيفية دعم الدول العربية التي لديها امكانات سياحية .

واضاف انه تم بحث هذه الفكرة مع «الاتحاد العربي للسياحة والفندقة»، الذي استأنف نشاطه منذ عام ونصف بعد توقف سببته ازمة الخليج، بالتعاون مع «مجلة الاقتصاد والاعمال»، اضافة الى «المؤسسة العربية لضمان الاستثمار» التي تؤمن الدعم للمستثمرين العرب وضمان رأس المال في الدول العربية والوكالة الدولية لضمان الاستثمار «ميغا» التابعة للبنك الدولي المتخصصة في تأمين الضمانات للمستثمرين الاجانب ومصادر التمويل الاقليمية والدولية.

واوضح ان مشاركة «ميغا» في تنظيم هذا المؤتمر تعطيه قوة تنظيمية بعد ان خرجت هذه الوكالة من تجربة غنية عام ١٩٩٣ بتنظيمها مؤتمرا لفرص الاستثمار في اميركا الجنوبية.

وذكر الدكتور العائدي انه تمت دعوة شركات الادارة والشركات الاستشارية والمؤسسات الفندقية الدولية التي لها علاقة بتطوير السياحة العربية للمشاركة في المؤتمر.

كما دعيت الى المشاركة «منظمة السياحة العالمية»، والاتحاد الدولي والاتحاد الاوروبي للفنادق و«مجلس الوحدة الاقتصادية العربية»، الذي يعتبر «الاتحاد العربي للسياحة والفندقة» احد الاتحادات النوعية التابعة له. وأكد ان المؤتمر سيجمع ٣٠٠ مشارك من جميع الجهات المعنية بتطوير السياحة العربية وقال: «لا استطيع ان اعطي رقما عن حجم التمويلات المطلوبة لتنمية السياحة العربية»، واوضح ان الاستثمارات التي ستأتي للمنطقة وتوظيفها في قطاع السياحة ستكون مرهونة بطبيعة المشاريع السياحية التي ستقدم للمؤتمر ودراسات الجدوى الخاصة بها وضمانات الاستثمار الخاصة بها وما ستقدمه الدول العربية من تسهيلات لهذه المشاريع.

وقال: «مهما يكن النجاح في هذا المؤتمر بسيطا فانه سيكون ضخما». مشيرا الى ان عدد السياح في العالم يناهز ٥٢٨ مليون سائح لا يدخل الدول العربية منهم حتى الان سوى ١٣ مليونا. مع ان لدى البلاد العربية من المحيط الى الخليج امكانات سياحية ضخمة تشمل الحضارات والآثار والتاريخ والمناخ والبحر والجبال وسياحة التزلق على الجليد والتزلق على الرمال.

واضاف ان السياحة اصبحت من اكبر الصناعات في العالم ويعمل بها ١٠ في المئة من سكان العالم بشكل مباشر او غير مباشر، مشيرا الى ان العاملين في قطاع السياحة في الولايات المتحدة الاميركية او بريطانيا او اليابان يساوون عدد العاملين في خمس صناعات كبرى تشمل صناعة السيارات والاليكترونيات والحديد والنسيج. واكد الدكتور العائدي ان مؤتمر دمشق لا علاقة له بمؤتمر الدار البيضاء. فهو «ليس معه او ضده» . وقال نحن نبحث في السياحة كصناعة مهمة للعالم العربي بما له من ثروات ضخمة مستثمرة وما له من دور يلعبه في السياحة العالمية.

واضاف، «علينا ان نعمل على تنمية السياحة في الظروف الراهنة بغض النظر عن عملية السلام»، مؤكدا انه اذا تحقق السلام الشامل والعادل الذي يقوم على القرارات الدولية فان ذلك سيحقق دفعة قوية للسياحة في البلاد العربية» الا ان العمل الان يركز على تنمية السياحة رغم عدم حدوث السلام المطلوب.

واشار في هذا الصدد الى ان سوريا ولبنان والاردن وفلسطين ومن ضمنها «القدس» تعمل في هذه المرحلة لتطوير السياحة فيها. وقال ان لبنان كان يستقبل عام ١٩٧٥ مليون سائح والان بدأ يستعيد عافيته في ميدان السياحة ولا ينتظر ماذا سيحدث في عملية السلام. واوضح ان رأس المال والمؤسسات والشركات السياحية الاجنبية ستأتي الى المنطقة نتيجة الامكانات السياحية المتوافرة في الدول العربية، وليس بسبب «اغراءات عملية السلام» . وذكر ان انعقاد المؤتمر في دمشق ليس له اي بعد سياسي، وانما تم اختيارها باعتبارها نقطة وسطا بين المحيط والخليج وفي المنطقة التي تمتلك امكانات سياحية كبيرة.

ودعا الدكتور العائدي في ختام المؤتمر الصحافي الى انشاء منظمة عربية للسياحة. وقال: إن الاتحاد العربي للسياحة والفندقة يشكل النواة لهذه المنظمة التي يجب أن تشمل القطاع الخاص في السياحة العربية.

واوضح انه لا تتوافر حتى الان «ارقام واضحة ومؤكدة عن حجم الاستثمارات السياحية في الدول العربية، وان احد اهداف المؤتمر المقبل هو عرض المشاركين من الدول العربية والاجانب لواقع السياحة في الدول العربية وحاجاتها والفرص الاستثمارية المطلوبة». ونوه الدكتور العائدي بالمعارض السياحية التي تقام حاليا في الدول العربية للتعريف بالامكانات السياحية المتوافرة في العالم العربي، مؤكدا ان معرضي دبي وابو ظبي يعتبران من اهم المؤتمرات والمعارض السياحية العربية.

ويتضمن «مؤتمر فرص الاستثمار في السياحة والقطاع الفندقي في البلاد العربية» ثلاثة عناصر رئيسية تشمل عقد مؤتمر لترويج الاستثمار ومعرضا للمشاريع الاستثمارية وزيارات عمل واستطلاع في سوريا او الى لبنان او الاردن اعتبارا من يوم ١٦ اذار وحسب رغبة المشاركين. وسيبحث المؤتمر في الاتجاهات العالمية والاقليمية لصناعة السياحة وفرص الاستثمار في العالم العربي بما في ذلك المسائل القانونية الاساسية المتعلقة بالاستثمارات السياحية، اضافة الى مصادر التمويل المحلية والدولية.

وستحاضر في المؤتمر نخبة من المختصين في حقل السياحة والتمويل ممن لديهم معرفة جيدة بالمنطقة، كما تنظم امانة المؤتمر لقاءات فردية بين اصحاب المشاريع والمستثمرين المهتمين وممثلي الحكومات وذلك خلال المؤتمر والمعرض المتزامن معه.

وتنظم في المؤتمر ندوات مفتوحة للدول المشاركة لعرض مشاريعها في حقل الاستثمار السياحي بشكل خاص والمشاريع الانمائية بشكل عام والفرص المتاحة للمستثمرين والمولين العرب والاجانب للمساهمة والمشاركة فيها على ضوء المزايا والتسهيلات التي تمنحها في هذا المجال .

وسيتزامن المؤتمر مع معرض مفتوح للمشاريع الاستثمارية يتاح من خلاله للدول والشركات الخاصة عرض مشاريعها او اي خدمات متعلقة بالسياحة. كما يؤمن لاصحاب المشاريع السياحية والفاعلية التي لها علاقة بالصناعة السياحية اماكن خاصة لهم ليعرضوا مشاريعهم ومنتوجاتهم.

ويتزامن هذا المؤتمر مع زيادة اهتمام العالم بالسياحة العربية، حيث قرر المجلس التنفيذي لمنظمة السياحة العالمية الذي عقد في مدريد في تشرين الثاني (نوفمبر) الماضي ان يكون عام ١٩٩٥ عاما للسياحة العربية. وسيشارك السيد انطونيو إنريكيز سافينياك في المؤتمر نظرا الى اهميته بالنسبة الى تنمية السياحة والى مستقبل السياحة العربية والمواضيع التي سيبحثها.

وتقدم في المؤتمر اوراق عمل حول الاتجاهات الدولية والاقليمية للصناعة السياحية وفرص الاستثمار في المغرب العربي وتشمل التجارب التونسية والمغربية والمصرية ومصادر التمويل الدولية، وفرص الاستثمار في الشرق الاوسط وتشمل التجارب الاردنية واللبنانية والسورية بمشاركة مجموعة «دلة البركة»، ومصادر التمويل الاقليمية. كما تقدم اوراق عمل عن فرص الاستثمار في الخليج العربي .

سباق غران بري الإفتتاحي على حلبة «إنترلاغوس»

شُرْفةٌ على المنازلات المقبلة

■ الجولة الإفتتاحية في سباق بطولة العالم في فورمولا واحد للإتحاد الدولي للسيارات، على حلبة «انترلاغوس» البرازيلية يوم الأحد ١٩٩٥/٣/٢٦، سوف تكون بمثابة شرفة مطلة على المنازلات المقبلة في الجولات الست عشرة للموسم المقبل. ويستدلّ من الإختبارات التي جرت قبل ابتداء الموسم أن الأنظمة التقنية الجديدة للسباقات من شأنها أن تؤدي الى نزال متقارب على الحلبات أكثر تقارباً وإثارة.

فقد خفضت سعة محركات السيارات من ٣,٥ ليتر الى ثلاثة ليترات، كما أن قوة الدفع السفلى قد خفضت تخفيضاً ملحوظاً.

وكان ثنائي فريق روثمان ليامس رينو، المؤلف من ديمون هيل ودايفيد كولتارد، منهمكاً في الآونة الأخيرة في إجراء تجارب على سيارة ليامس FW17 الجديدة على حلبة إيستوريل البرتغالية وحلبة برشلونة الأسبانية استعداداً لجولة الإفتتاح في سباقات بطولة العالم على حلبة انترلاغوس في ضواحي ساو باولو التي يبلغ طولها ٤,٣٢٥ كلم (٢,٦٨ ميل). والمعروف أن ديمون هيل كان قد حلّ في المرتبة الثانية في السنة الماضية بعد مايكل شوماكر، وهو الآن يظهر على الحلبة البرازيلية للمرة الثانية.

وبعد اختبارات دامت ١١ يوماً قال ديمون هيل:

«إن حلبة انترلاغوس حلبة ممتعة تتطلب قوة دفع كبيرة وهذا ما يجعلنا نعتقد أن محرك رينو سوف يقدم أداء جيداً. كذلك أظهرت سيارتنا توازناً جيداً وامتلاكاً حسناً الناصية الإتقان الميكانيكي مما يعطيها ميزة إضافية حيث الطقس شديد الحرارة. وهذه السنة هناك تغيير في قوة الدفع النهائية السفلية لجهة خفضها في السيارات بحيث تخفف ما نسميه حساسية الإندفاع، فلا يعود ارتفاع السيارة عن الأرض أمراً حرجاً مما يجعل قيادتها أسهل وأريح في السباقات الطويلة، مثل سباقات غران بري».

أمّا كولتارد، فإن غران بري البرازيل هو اول دخول له الى حلبة انترلاغوس و التاسع الذي يخوضه في سباقات غران بري. وقال الأسكتلندي البالغ من العمر ٢٣ عاماً:

«لئن كنت لم أذهب الى انترلاغوس من قبل، إلاّ أنني شاهدت السباقات عليها على التليفزيون عدة مرات، وأعرف أنها حلبة متطلبة. ويبدو لي أنّها تقتضي إمساكاً جيداً بالزمام لأنه لا توجد فيها زوايا سريعة كثيرة، كما أن سيارتنا الجديدة معدة لتقدم أداء جيداً بشكل خاص على هذا النوع من الزوايا مما يعطيني ثقة كبيرة لتحقيق نتيجة جيدة عندما أسابق عليها».

وقد أبدى هيل وكولتارد كلاهما ارتياحهما من أداء سيارة FW17 الجديدة التي اطلقت منذ ثلاثة أسابيع فقط ومن ملامحها الجديدة مقصورة معدلة للقيادة ومقدمة مرتفعة.

واستفاض هيل في شرح مزايا السيارة قائلاً:

«لقد قدمت أداء جيداً أثناء الإختبارات وفي اعتقادي أنها ستكون عالية التنافسية وأنا مرتاح لها جداً بوجه عام، وإذا دلّت الاختبارات على شيء، فإنها تدل على أننا متوجهون الى موسم ناجح قد يكون متقارباً جداً في نتائجه في نهاية السنة. ففي أول



ديمون هيل ودايفيد كولتارد

موسم كامل لي في سباقات غران بري، حللت في المرتبة الثالثة و في الموسم الثاني في السنة الماضية حللت في المرتبة الثانية، وليس امامي هذه السنة إلاّ طريق واحدة. وأنا كلي اهتمام وتحفز للفوز باللقب».

وكان كولتارد في السنة الماضية، قد انتهى ثامناً على سلم البطولة مع أنه لم يخض إلاّ ثمانية من سباقات غران بري، وهكذا يبدأ أول موسم كامل له في فورمولا واحد وهو ممتلىء حماساً. قال كولتارد، الذي كان بدأ موسمه الماضي كسائق اختبار مع ليامس:

«إنني أتطلع متوثباً الى الموسم المقبل الذي أبدأه كسائق سباق مع أرفع فريق في فورمولا واحد. وهدفي هو أن أكون عند حسن الظن الذي وضعه فيّ «فرانك ليامس وفريقه فأفوز لهم بما أستطيع من السباقات. لقد تعلمت كثيرا خلال الموسم الماضي في فترة زمنية قصيرة جداً وأجد نفسي من نواح عديدة أكثر إرتياحاً من ذي قبل، لأنني اتدرب على السيارة من مراحلها الأولى، منذ كانت تصميماً على الورق، و الى أن رأيتها فعلاً على الحلبة. أن مرافقة التطوير الفعلي لسيارة جديدة بكاملها تجربة ممتعة اكثر من قيادة سيارة طورها شخص آخر. فقد أظهرت أداء حسناً في الإختبارات وكان توازنها جيداً. ومن الأشياء المثيرة للإهتمام مقارنة السيارة FW17 المطابقة للأنظمة التقنية الجديدة مع سيارة السنة الماضية. فهي بالمقارنة أقل سرعة بقليل، لكن قيادها أصعب وان كان السائق لا يشعر بذلك وهو وراء المقود».

وفي البرازيل سوف تتسلط الأضواء على شوماكر وعلى زميله الدائم الجديد في فريق «بنيتون» جوني هربرت وكان شوماكر قد فاز باللقب في السنة الماضية مستخدماً محرك فورد اما في هذا الموسم فان فريق بنيتون سوف يستخدم محركات رينو ذاتها التي تدفع سيارات ليامس، مما يجعل المنافسة بين الفريقين شيقة للغاية.

أما فريق «مكلارين» فسوف يستخدم هذه السنة محركات مرسيدس فيما يستخدم فريق «جوردان» محركات بيجو التي استخدمها مكلارين في السنة الماضية. وسوف يستخدم «صوبر» محركات فورد فيما يستخدم «ليجييه» محركات موجين هوندا V10 التي كانت في السنة الماضية مع «لوتوس». اما اسم لوتوس فقد نجا من الإنطفاء بانضمامه الى الباسيفيك، بينما يدخل الى مضمار فورمولا واحد فريق جديد هو «فورتي كورس» الذي يتخذ من ايطاليامقراً له.

لكن التحول الأكبر في تركيبة السائقين فهو انضمام نايجل مانسيل بطل العالم السابق في فورمولا واحد واندي كار الى الفنلندي ميكا هاكينن في فريق «مكلارين». وكان مانسيل قد شارك في السنة الماضية في أربعة سباقات لحساب فريق روثمان ليامس رينو فائزاً بالجولة النهائية من سباقات البطولة على حلبة «أدليد» الإسترالية، وهو بذلك يحل محل مارتن بروندل الذي ينضم الى اوليفييه باني في فريق ليجييه.

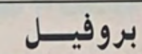
كذلك فان باني سوف يتنحى جانباً لكي يتيح للسائق الياباني أغوري سوزوكي ان يظهر في ثلاثة سباقات على الأقل خلال الموسم. ويبدو من المرجح أن ينضم الى اوكويو كاتاياما في فريق تيريل ياماها السائق الفنلندي ميكا سالو مع أن بيدرو لامي قام باختبار السيارة في الأسبوع الماضي وما زال من الممكن أن ينضم الى الفريق.

وبقي السائقان غيرهارد بيرغير وجان أليسي مع «فيراري»

سيارة روثمان ولیامس رينو الجديدة FW17

كما أنه لم يطرأ أي تغيير على فريق جوردان الذي استبقى سائقيه روبنز باريتشيللو وادي ايرفن. وسوف يقود السائقان جياني موربيدللي وتاكي إينو سيارة أروز FA16 الجديدة التي كشف عنها النقاب هذا الأسبوع فيما بدأ بيار لويدجي مارتيني ولوقا بادوار اختباراتهما على سيارة ميناردي الجديدة. ويعود الى الحلبة على الرحب والسعة النمساوي كارل وندلينغر، ليشارك السائق الملفت للنظر هانس - هيرالد فرنتزن في فريق صوبر فورد بينما يشارك السائقون جوس فرستابن وميمو شياتاريلا وهيديكي نودا في قيادة سيارة «سيمتك». وهناك فرق أخرى لم تستكمل طواقمها بعد وما زال برتران غاشو ينتظر زميلا له في فريق «باسيفيك لوتوس»، بينما السائق بيدرو دنيز سوف يكون أحد سائقي فريق «فورتي كورس» الجديد.

ويتنافس السائقون اريك برنار واريك هيليدي وكريستوف بوشو على مكان في فريق «لاروس». ويجوز للفرق أن تنتظر حتى الساعة السادسة من مساء يوم الخميس ١٩٩٥/٣/٢٣ قبل الإعلان عن تركيباتها النهائية للسباق البرازيلي المؤلف من ٧١ لفة وهو سباق من شأنه ان يرسم ملامح بارزة لتطورات سباقات غران بري العالمية خلال الأشهر الثمانية التالية.



بروفيــــل

شيخ العود...

■ يحار المراقب المجرد من الهوى بأي عين ينظر الى الكويت بشيوخها وتجارها وأهلها. فقد كانت قبل الإغتصاب العراقي مثل حسناء مدللة بوجهين وشخصيتين. وبعد ذلك أصبحت مثل عجوز شمطاء بألف وجه وشخصية.

ففي حالات الإغتصاب التي تعرض امام المحاكم، يدقق القضاة والمحامون طويلا لمعرفة ما اذا كانت هنالك قرائن تشير الى وجود عوامل استدراج واستفزاز تشجع المغتصب على ارتكاب جرمه. لكن، بصرف النظر عن الأسباب او المسببات التي أدت الى الإجتياح العراقي، فان ما حدث للكويت يكسر القلب، وكذلك ما حدث للعراق نتيجة لذلك، وان كان الشفاء العراقي من القصاص الدولي أسهل كثيرا من الشفاء الكويتي من الإغتصاب العراقي.

وكما يبدو للمراقب المجرد من الهوى ان العراق والكويت، بما حل بهما بعد وقوفهما معاً على اعتاب مستقبل واعد، لا يشذان عن القاعدة العربية التي اختصرها يوماً الشاعر السوري الكبير عمر ابو ريشة بقوله:

لا يلام الذئب في عدوانه
إن يك الراعي عدو الغنم

بل ان علاقة الكويت بالملكة العربية السعودية وببقية دول الخليج كان فيها عنصر ملفت من النفور والتعالي ظل السعوديون بوجه خاص متضايقين منه الى أمد قريب. على أن الأمر لم يكن كذلك، او بمثل هذه الحدة، في العهدين الإستقلاليين السابقين لعهد الأمير الحالي الشيخ جابر الأحمد الذي، على الرغم من مزايا ايجابية عديدة يتمتع بها، حكم حكماً انقساميا خلف الكثير من الإحتقان المرير.

ولولا التضامن المصيري الصلب الذي أبداه الكويتيون ازاء الإجتياح العراقي، لكانت الحالة الكويتية الإنقسامية بلغت حدود الحروب الأهلية حتى وان كانت حربا اهلية غير مسلحة، فقامت الديوانيات مقام المتاريس. وربما كان هذا الإنقسام الكويتي من أهم الأسباب التي شجعت صدام حسين على اجتياح الكويت، او زينت له امكانية النجاح في هذا الإجتياح. ولا يلغي هذا الأمر الواقع السابق ان صدام حسين لم يجد كويتيا واحدا يمشي في ركابه بما في ذلك اعضاء «حزب البعث» الكويتي الموالي للعراق من سابقين وعاملين.

واليوم، وبعد مضي ثلث قرن تقريبا على استقلال الكويت، عاد أميرها الذي حكم نصف هذه الفترة الإستقلالية حتى الآن، ليشير الى تجدد الإنقسام الخطير الذي يعبر عن ذاته في الصحافة الكويتية، معيباً على الصحافة أنغماسها فيه، ومنبها الى عنصر الإستدراج بقوله: «والمستفيد من هذا اعداء البلد وأهل الذين يبغون لنا الغوائل ويتسقطون لنا الأخطاء والنقائص».

لكن الأمير وضع حكمه وشيوخ العائلة الحاكمة في موقف متحزب عندما جدد هجومه على «العائلات التجارية»، (وهي العائلات المالكة للصحافة أو المسيطرة عليها) من غير ان يسميها. فقد هاجم الشيخ جابر «أولئك الذين لا همّ لهم الا الأخذ والتملك والإستحواذ». ثم قال: «ان التغني بمجد الوطن هو التغني بمقدار ما يعطيه المواطنون».

وأن يفتح الشيخ جابر باب الحساب والمحاسبة للكويتيين أمر ملفت، ولا سيما انه يحمل تهديدا بأن الكويت لن تعطي ابناءها الا بمقدار ما يعطونها. لكن هذا الحساب عسير اذا كان له أن يستبين من أخذ ماذا؟ ومن أعطى ماذا؟ أو على الأقل، لن يكون الحساب لمصلحة آل الصباح الذين أيضا أخذوا مثل غيرهم، ان لم يكن أكثر من غيرهم، ولا نلمح لهم في خانة العطاء ما يستحق الذكر سوى ما أعطوه للمحتلين الجدد الذين استأجروهم لتحريرهم. اذ ليس في العالم كله منطق يقول ان الحاكم وحده يأخذ ولا يعطي، سوى المنطق العشائري المنافي لمفاهيم الدولة الحديثة حيث الحاكم مواطن مثل بقية المواطنين.

ولعل أمير الكويت يستبق أزمة خطيرة تذر قرنها الآن، وهي أزمة وصفها الكاتب الكويتي محمد الرميحي بقوله:

«ان الأزمة التي تلوح في الأفق ليست سحابة عابرة، ولكنها عاصفة صحراوية يمكن أن تقتلع الكثير من الأشياء الطيبة، وعلينا ان نترقبها وأن نحاول تلافي اثارها بأقل الخسائر.. فلا بد من الخسائر.. ولكن من الذي لا يدفع ثمن ما جنته يداه».

فما هي «الأشياء الطيبة» التي تهدد «عاصفة الصحراء» الجديدة باقتلاعها؟

أهي الديموقراطية والبرلمان، أم هي الإستقلال، أم هي العائلة الحاكمة، أم هي حرية الصحافة، أم هي «صندوق الأجيال المقبلة»، أم هي «العلاقات التاريخية» مع المملكة العربية السعودية؟

ذلك أن لائحة الأشياء الطيبة في الكويت لا تقل عن لائحة الأشياء البشعة والمنفرة وفي مقدمها الأخذ بغير عطاء. ان السمة الإنقسامية في الحكم الحالي تعود في جانب منها الى نفيه للإعتدال الذي كان سائدا في أوائل المرحلة الإستقلالية. وعندما ينتفي الإعتدال تتوالد الأزمات وتتفاقم ويتعذر التفكير في حلها تفكيرا سليما مانعا لتكرارها. فالإستقلال الذي تحقق وتفتح في مناخ الإعتدال، تبدد وفقد مرتين في غياب هذا المناخ وحضور «مناخ» من نوع آخر: مرة على يد «الأشقاء» الذين اغتصبوها، ومرة على يد «الأعداء» الذين حرروها!

والواقع ان انعكاس الوضع الكويتي، في تلبده وفي انفراجه، يكون عادة اوضح ما يكون على المملكة السعودية. فالسعوديون خاسرون مع الكويت في اي اتجاه أبحر «النوخذة» الكويتي، والى أي عمق غاص تحت الماء، مع انه من المفترض ان تكون الأشياء قد تساوت بلجوء جابر الأحمد الى الطائف مقابل لجوء عبد العزيز آل سعود الى الكويت ذات يوم لم يكف السعوديون عن دفع فاتورته اضعافا مضاعفة. فالسعوديون هم الوحيدون الذين بالنسبة الى الكويت اعطوا ولم يأخذوا شيئا.

ومن حق السعوديين، وربما كان من واجبهم ايضا، ان يقدموا نصيحة أخوية الى الكويتيين بالإعتدال، لأنهم بذلك انما يؤدون خدمة لأنفسهم أولاً فيأخذون شيئا على الأقل، ولو على سبيل اجتناب خسائر مقبلة تلوح في الأفق.

ذلك انه من دواعي الأسف الشديد والمحزن ان الكويت، بعد المأساة التي تعرضت لها وألمت بالعرب جميعا على اختلاف مشاربهم، قد اتخذت العبرة المعاكسة مما جرى، وهذه هي النافذة التي ستطل منها العاصفة المنذرة بالهبوب.

واتخاذ العبرة المعاكسة ينبىء بأن الحكم الكويتي لم يتعلم شيئا من التجربة، ومن لا يتعلم من التجربة، كما قلنا يوما على هذه الصفحة لوزير الإعلام الكويتي يوم جاء الى لندن لافتتاح مركز له... محكوم بتكرارها.

الضيــــف

اول موطىء قدم لمصرفه في لندن:

ريمون عودة يبدأ مسيرة الإنتقال الى الأنكلوفونية!

■ للبنان في الأعمال المصرفية امتياز لم تستطع حرب دامت عشرين سنة ان تنزعه منه، كما لم تنزعه منه انهيارات سابقة مثل الإنهيار العظيم لإمبراطورية يوسف بيدس و«بنك انترا». وإضافة الى الإمتياز، له ايضا مفاجآت. ومن هذه المفاجآت في السنوات الأخيرة «بنك عودة».

ذلك، ان صعود «بنك عودة» من بنك صغير مغمور ليكون في طليعة المصارف اللبنانية، أمر ملفت للنظر، فلا تدري أهو شهادة للبنان المصرفي، أم شهادة للمصرفي ريمون عودة مديره العام.

بل ان ريمون عودة بفعل هذا النجاح والتوسع، على الرغم من حالة الحرب والإضطراب الطويلة، تجاوز «عقدة الخجل» او الإبتعاد عن الأضواء التي اشتهر بها المصرفيون، وخاصة للهروب او التهرب من وسائل الإعلام، فتصدى لقيادة جمعية المصارف بالتناوب مع منافسه جوزيف باسيل في «بنك بيبلوس».

وقد قال لنا صديق كويتي عاصر رحلة ريمون عودة من أولها، أنه يكن اعجاباً للرجل فوق بقية اللبنانيين الذين أموا الكويت يوم جاءها ريمون عودة.، فهو، كما قال، اللبناني الوحيد الذي حمل معه أموالا الى الكويت ليؤسس نفسه فيها تأسيسا موثوقا، فاشترى على الفور سيارة «فورد» جديدة ليظهر أمام الكويتيين بمظهر لائق!

طبعا، يومئذ لم تكن «فورد» على اللائحة السوداء لمكتب مقاطعة اسرائيل، مع انه اذا كان في العالم شيء اسمه «اللاسامية» فان هنري فورد هو مؤسسه!

وصعود ريمون عوده يشبه الى حد بعيد صعود مصرفي لبناني آخر، لكن في الخارج، هو ادمون صفرا الذي حقق بنكه «ريبابليك» أرباحاً صافية خيالية في السنة الماضية بلغت حوالي ١٦٠ مليون دولار، اي بزيادة ٣٠ في المائة عن السنة السابقة عزيت الى تزايد أموال المودعين، والى العودة الى «المحافظة في الإستثمار» خلافا للأساليب المغامرة لبعض المصارف في هذه الأيام ومنها «بنك بيرينغز»، الذي انهار أخيرا مع أنه أقدم بنك في حي المال اللندني وعاصر الإمبراطورية البريطانية، وعصرها، من أولها الى اخرها طيلة ثلاثة قرون!

فقد هاجر ادمون صفرا الى البرازيل في السبعينات طفرانا، وما لبث أن أصبح من أغنياء العالم ونداً لمؤسسة «اميركان اكسبرس» التي قطفها وانسحب منها. ومع ذلك، يقول القائلون، ان هناك «سراً ما» وراء هذا النجاح الأسطوري يجعل ادمون صفرا اليوم يعيش بعيدا عن الأنظار قابعاً وراء حراسة قوامها كتيبة كاملة من أحد الأجهزة الأمنية لدولة شرق أوسطية!

ولسنا ندري ما اذا كان هناك غير الصعود المتواصل وجه شبه بين المصرفين والرجلين، لكننا نعرف انهما كلاهما يشكلان جزءا من التقاليد المصرفية اللبنانية التي تشكل «المحافظة في الإستثمار» أحد أساساتها، الى جانب الإنطلاق من بدايات متواضعة وصولا الى أعلى المراتب، وإضافة طبعا الى وجود فعال في نيويورك.

والذين حضروا حفل افتتاح المقر الرئيسي «لبنك عودة» في مركز «صوفيل» في الأشرفية قبل سنتين، خرجوا بانطباع بأن هذا البنك يمثل شيئا مختلفا، ليس فقط من حيث التدريب والإدارة والخدمة والأبحاث، بل ايضا من حيث المبدأ. فذلك الإفتتاح لم يكن مجرد حفل عادي، بل كان أشبه بمظاهرة لها مبدأ ولها مرمى.

وقد تضاربت الآراء في حينه بين قائل ان مظاهرة «بنك عودة»، تلك في الشرقية، أو على حدودها، هي موازنة للموجة الحريرية في الغربية والتي تحاول اختراق الحدود، وبين قائل انها متزامنة معها ومكملة لها، لأن في «بنك عودة» عنصراً حريرياً ملحوظاً له مساهمة وله شأن. وأهل هذا القول الآخر، من رأيهم أن تصدي ريمون عودة للقيادة المصرفية في لبنان في السنة الماضية لم يكن بسبب نجاحه المصرفي بل بسبب علاقاته الحريرية!

لكن ريمون عودة قام بشيء غير مألوف كثيرا في المصارف التجارية اللبنانية، وإن كان لم يخرج عن المألوف في العمل المصرفي. ذلك ان الخروج عن المألوف في العمل المصرفي، كما اثبتت التجارب، هو الذي يهدد الإستقرار المصرفي.

والشيء غير المألوف الذي قام به «بنك عودة» هو إصدار نشرة دورية تتضمن دراسات واحصاءات وتوقعات عن الوضع الإقتصادي اللبناني تحظى باحترام متزايد وبموثوقية لا بأس بها، وخاصة ان في لبنان حساسية تاريخية تجاه الإحصاء والأرقام!

لكننا نخشى، بسبب العلاقة الحريرية «لبنك عودة»، أن تكون نظرته الى الاحصاء والحصائيات «انكليزية»، تمشياً مع مسيرته من الفرانكوفونية الى الانكلوفونية. فالإنكليز يقولون، على ذمة «الفيانانشال تايمز»، إن الإحصاءات هي مثل مصابيح الشوارع يستعملها السكارى للإتكاء عليها وليس للإنارة، أي لتدعم وجهة نظر معينة بدل ن تنير الطريق أو تلقي الأضواء على زواياه المظلمة.

ولذا، نخشى أن يكون المؤتمر الذي دعا اليه «بنك عودة» في لندن يوم ١٣ آذار/مارس الجاري حول «النهوض الإقتصادي والمالي في لبنان»، «تظاهرة حريرية» أخرى بطريقة غير مألوفة ايضا. وقد يكون من قبيل المصادفة المحض ان ريمون عودة قد اختار، او اختاروا له، فندق «هايدبارك» في ضاحية «نايستبريدج» الشهيرة والراقية ليكون مركزاً للمؤتمر المذكور. فهذا الفندق اكتسب شهرته التاريخية من اختياره مركزاً لتوقيع معاهدة «سايكس - بيكو» التي تقاسم الإنكليز والفرنسيون بموجبها المشرق العربي في اعقاب الحرب العالمية الأولى.

ومع أن «لبنك عودة» فروعاً خارجية معروفة في باريس وجنيف ونيويورك، إلا أنه لم يفتح فرعاً في لندن على الرغم من أهميتها كعاصمة مصرفية عالمية. ويقال ان اختيار ريمون عودة عقد مؤتمره المشار اليه في العاصمة البريطانية هو بمثالة «موطىء قدم» لبدء مسيرة الإنتقال من الفرانكوفونية الى الإنكلوفونية.

لكن، اختياره فندق «سايكس - بيكو» يشير الى أنه ينوي اقامة توازن بينهما على غرار الإقتسام الإنكلو - فرنسي للمشرق.

● ملاحظة: كتبت هذه الزاوية قبيل انعقاد المؤتمر واعتذاراً عن عدم حضور رئيس تحرير «الميزان» له لوجوده في الخارج...

النــــاس

● برعاية ميشال اده، وزير الثقافة اللبناني، والدكتور كميل أسمر، مدير عام الآثار في بيروت، دعا أمناء المتحف البريطاني، والأصدقاء اللبنانيون - البريطانيون لمتحف بيروت الوطني، بالتعاون مع الأونيسكو، الى محاضرة القاها في المتحف البريطاني فيليب ماركيز منسق الأونيسكو للحفريات الأثرية في وسط بيروت حول الإكتشافات الجديدة في العاصمة اللبنانية. والمعروف أن ألبير أبيلا وعقيلته هما فى طليعة المتبرعين لجمعية أصدقاء المتحف اللبناني.

● كالعادة في الثالث من اذار/مارس أقام السفير البلغاري في لندن حفل استقبال في دار السفارة بمناسبة العيد الوطني البلغاري. وهذا اول استقبال يقيمه السفير الجديد ستيفان تافروف منذ التحاقه بمنصبه.

● كلود شحادة ونيكول وانيبرغ دعتا الى عرض ازياء خاص لموسمي الربيع والصيف المقبلين من تصميم مصممة الأزياء الفرنسية فلورانس دو فيرجيه. أقيم العرض يومي الإثنين والثلاثاء في ٢٧ و٢٨ شباط/فبراير الماضي في صالة راتلاند هاوس في لندن، وحضرته نخبة من سيدات المجتمع العربي والبريطاني.

● لمناسبة انتقال شركة تلفزيون الشرق الأوسط السعودية الى استوديوهاتها الجديدة في منطقة باترسي جنوبي لندن، دعا رئيس وأعضاء مجلس الإدارة الى استقبال صباحي على الفطور لتدشين المبنى يوم الجمعة ١٩٩٥/٣/١٠ . وقد رحب بالضيوف الدكتور عبد الله المصري العضو التنفيذي في مجلس الإدارة.

● دعا السير ريتشارد بومونت، رئيس غرفة التجارة العربية البريطانية، وعبد الكريم المدرس، امين عام الغرفة ومديرها التنفيذي، الى مشاهدة عرض فني للفنانة السورية ابتسام عقاد الانصاري بعنوان «فنانة دمشقية في لندن» وذلك في مبنى الغرفة يوم الثلاثاء في السابع من الشهر الجاري. وقد افتتح العرض السفير محمد خضر سفير الجمهورية العربية السورية لدى بلاط سان جيمس.

● نظم مكتب الوكالة التونسية للإتصال الخارجي في لندن تحت إشراف السفير التونسي محمد اليسير بمناسبة عيد الفطر المبارك حفلا فنيا ساهرا احيته المطربة التونسية نجاة عطية برفقة اوركسترا الفنان منير الغضاب. وقد اقيم الحفل في احدى قاعات الأكاديمية الملكية للموسيقى.

الميزان AL-MIZAN
جريدة اقتصادية مستقلة

مدير التحرير: انطوان شكرالله حيدر
مدير الانتاج: عماد الفرزلي
العلاقات العامة: كمال فرج الله
التصميم والاخراج: Master Art & Design Ltd.

المكاتب: ROSEBERY HOUSE
70 ROSEBERY AVENUE
LONDON EC1R 4RR
TEL: (0171) 837 0154
FAX: (0171) 837 0165

برج السادات الطابق الثالث
شارع إميل اده
راس بيروت - لبنان
هاتف: ٨٦٨ ١٥٦
ص.ب: ١٣/٥٤٦٥ شوران

التوزيع: الشركة اللبنانية لتوزيع الصحف و المطبوعات
بيروت تلفون: ٣٦٠٦٧٠
كويك مارش - لندن
تلفون: ٢٨٨ ٥٣٣٠ (٠٨١)

الاعلانات: PROXIMA
Rosebery House
70 Rosebery Avenue
London EC1R 4RR
TEL: 0171 8370154
FAX: 0171 8370165

REGISTERED AS A NEWSPAPER WITH THE POST OFFICE IN THE UNITED KINGDOM • PRINTED IN LONDON BY EAST END OFFSET ISSN : 1352-7738